مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

دراسات شرعية (١٠)

المنهج النقدي عند المحدثين
وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية

د.عبد الرحمن بن نويفع فالح السُلمي

nama-center.com

المؤلف:

عبد الرحمن بن نويفع فالح السلمي.

- كاتب سعودي. متخصص في الكتاب والسنة بشكل عام وفي النقد الحديثي وعلل الحديث على وجه الخصوص.
- حاصل على درجة الدكتوراه من قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى عام ١٤٢٨هـ.
- عضو هيئة تدريس بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى.
- وكيل كلية الدعوة وأصول الدين للتطوير الأكاديمي وخدمة المجتمع (سابقا).
- مشرف على عدد من الرسائل المتخصصة في النقد الحديثي بمرحلة الماجستير.

من إسهاماته البحثية:

- الحديث المنكر عند نقاد الحديث (دراسة نظرية تطبيقية).
- منهج الإمام النسائي في إعلال الحديث في سننه المجتبى (دراسة نظرية تطبيقية).
- التدبير النبوي في التعليم وأثره في نماء علم الحديث.

البريد الإلكتروني:

dr.sulami@hotmail.com

@Borsippa_Library
Tele: @Intellectual_revolution

دراسات شرعية (١٠)

المنهج النقدي عند المحدثين
وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية

نور كريم المعموري
Intellectual_revolution

د. عبدالرحمن بن نويفع فالح السُلمي

مركز نماء للبحوث والدراسات
Nemaa for Research and Studies Center

@Borsippa_Library
Tele: @Intellectual_revolution

المنهج النقدي عند المحدثين
وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية
د. عبدالرحمن بن نويفع فالح السُلمي

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء»

مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama for Research and Studies Center

بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)

المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١١٤٧٠٩١٨٩
ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

ح/ مركز نماء للبحوث والدراسات ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السلمي، عبدالرحمن نويفع
المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية / عبدالرحمن بن نويفع فالح السُلمي.
الرياض، ١٤٣٥هـ
٢٤٠ ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥سم
ردمك: ٦-٨-٩٠٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨
١- التاريخ ٢-النقد. أ- العنوان
ديوي: ٩٠٧,٢ ١٤٣٥/٢٧٨٩
رقم الإيداع: ١٤٣٥/ ٢٧٨٩
ردمك: ٦-٨-٩٠٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

نور كريم المعموري
Intellectual_revolution

@Borsippa_Library
Tele: @Intellectual_revolution

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١١
تساؤلات البحث	١٥
خطة البحث ومنهجه	٢٠
الفصل الأول: المرجعية في النقد التاريخي	٢٧
المبحث الأول: تطور النقد التاريخي	٢٩
المبحث الثاني: الأسس النقدية بين منهج المحدثين ومناهج نقد التواريخ	٤٣
المطلب الأول: الاحتياجات الأساسية المطلوب توفرها في الناقد	٤٨
المطلب الثاني: بداية انطلاق النقد في جميع المناهج والمحاولات النقدية التاريخية	٥١
المطلب الثالث: الأساس الذي قام عليه منهج النقد عند المحدثين وموقف المناهج التاريخية منه	٥٥

الموضوع	الصفحة

المبحث الثاني: قوانين المحدثين (النقدية) في ميزان النقد التاريخي ٥٩

الفصل الثاني: أدبيات منهج النقد التاريخي وعرضها على منهج المحدثين ٧٣

تمهيد: المنهج التاريخي (الاسترادادي) ٧٥

المبحث الأول: أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي ٨١

المبحث الثاني: عرض أدبيات المنهج التاريخي على منهج المحدثين ٩١

الفصل الثالث: طريقة بناء المحدثين لمنهجهم النقدي الخاص .. ١٠٧

التمهيد ١٠٩

المبحث الأول: جهود المحدثين في تهيئة تاريخ السُّنَّة وتوفير أدواته النقدية ١١٥

المبحث الثاني: بناء المحدثين لمنهجهم النقدي وتكميله ١٣١

المطلب الأول: تأسيس المنهج النقدي ١٣٢

المطلب الثاني: إكمال إنتاج القانون النقدي ١٤٤

المطلب الثالث: تكميل جزئيات (القانون النقدي) ١٤٨

المطلب الرابع: توفير الوسائل المساعدة على استمرار دقة النقد بعد عصر الرواية ١٥٦

المبحث الثالث: التوصيف الإجمالي لمنهج المحدثين النقدي ١٧٣

الفصل الرابع: المرتكزات التي وحدت منهج المحدثين وجودته . ١٨٣

المبحث الأول: ارتكازهم على قضايا فطرية لا يختلف عليها العقلاء ١٨٥

الموضوع	الصفحة

المبحث الثاني: ارتكازهم على الاستقراء الكافي للأدلة والقرائن ١٨٩

المبحث الثالث: ارتكازهم على المقارنات والموازنات بين الروايات والرواة ١٩٣

المبحث الرابع: ارتكازهم على استراتيجيات محكمة في بناء تاريخ السُّنَّة ونقده ١٩٧

المبحث الخامس: ارتكازهم إلى مرجعية حاكمة للنقد ٢٠٩

المبحث السادس: ارتكازهم على التخصصية في تقديم الخدمة التفصيلية ٢١٥

الخاتمة، وبها أهم النتائج والتوصيات ٢٢١

قائمة المصادر والمراجع ٢٢٩

المقدمة

المقدمة

الحمد لله..

حمدًا كثيرًا.. دائمًا أبدًا.. على ما يحب ربنا؛ لجمال ذاته، وكمال صفاته، وحسن أسمائه، وعميم نعمه.

ما حمده حامدٌ إلا بنعمته حَمَد! ولا جحده جاحدٌ إلا استحالَ وجهُ نعمتِه عليه بلاءً يوجب عقوبتَه.. وشاهدًا تنقطع به عنه معاذيرُه!

اللَّهُمَّ فاجعلنا لك من الذاكرين، ولنعمائك وآلائك من الشاكرين، واجعلنا اللَّهُمَّ من أهل هدايتك، الذين انتفعوا بما أودعته في كتابك.. وفي جنبات خلقك.. من دلائل إلهيتك.. وشواهد مجدك.. فما زالوا يتقربون إليك.. ويتذللون بين يديك.. حتى جعلتهم في خاصتك.. وآويتهم إلى كنفك.. وأنزلتهم منازل المقربين منك.. مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.. وحسن أولئك رفيقًا.

ثم الصلاة والسلام على إمام الحامدين، نبينا محمد خاتم النبيين، وعلى إخوانه المرسلين، وآله الطيبين، وصحبه الأكرمين، وعلى التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن من مآثر المسلمين العظيمة، وإبداعاتِهم التي فاخروا بها قرونًا طويلة: منهج نقد الأخبار الذي وضعه أئمة النقد من المحدثين؛ لحفظ السُّنَّة النبوية، حين رأوا أخطارَ ضياعها واختلاطها بغيرها شاهدة.

وظل أولئك الأئمة النقاد المحدثون (هم) موضعَ إعجاب الأُمة على مرِّ القرون.

ثمّ وصل الأمر إلى زماننا.. فتجددت التحديات، وانفتحت سبل التواصل بين العالمين، حيث انقاد الناس للعلم، فتقابلت الآراء المختلفة، وتلاقت العلوم والمعارف، وتشارك الجميع في مؤسسات التعليم الحديثة، وفَتَحت الدراسات البحثية أبوابًا مشرعة أمام الباحثين عن الحقيقة، تولج خلالها طلاب العلم والمعرفة، وركب فيها كلٌّ ذَلولَه، وكان شعار تلك المؤسسات هو الإنصاف والموضوعية، ونودي في أسوقها بتجديد النظر في الأقوال المخالفة، والتخلي عن قيود المألوف (القديم) إلا ببينة.

هنا فُتح الباب للنظر والمقارنة بين (الحديث) و(القديم) أمام الباحثين.

وكان بين طلاب المعرفة من يطلب الحقيقة ليتبعها، وبينهم

من يطلب المصلحة ليغتنمها؛ وإنما يتخذ البحث عن الحقيقة مطيةً يتوصل بها إلى مآربه، والحقُّ أنّ هذين القسمين من طلاب العلم موجودان منذ القدم، إلا أن الزمان تجدد بقسم ثالث من الطلاب لم تعهد البشرية وجودَه من قبل على النحو الذي وجِدَ به في هذا الزمان، قسمٌ يطلب الحقيقة ليثبتها دون التزام باتباعها! فتراه يعترفُ بالحق ويدافع عنه ولا يرى أنه مقصرٌ في ترك اتباعه.

وكان لهذا القسم التقاء كبيرٌ مع أهل الإسلام في البحث عن الدليل، والإنصاف في إثبات الحقيقة، ومقارعة الخرافة، وأثرٌ كبيرٌ في تتميم وضع مناهج البحث العلمي التي تعصم الباحث عن الخروج من الموضوعية.

وكان من تلك المناهج البحثية: المنهج النقدي التاريخي (الاسترادادي)، حيث توافقت الجامعات العلمية والمراكز البحثية على جدواه في النقد التاريخي، وفعاليته العالية في البحوث والدراسات.

من هنا تساءل كثيرٌ من الأساتذة والباحثين عن جدوى تطبيقه على تاريخ السُّنَّة المشرفة ورواياتِها؟

وتغايرت الآراء حيال ذلك، فمن قائل بصحة تطبيقه واحتمال جدواه، وقائل بعدم صلاحيته للتطبيق على تاريخ السُّنَّة المشرفة.

وبرز جراء هذا القول (التساؤل الحتمي): لماذا هو صالحٌ للتطبيق في سائر التواريخ إلا تاريخ السُّنَّة المشرفة ورواياتها؟

وبرز تساؤل آخر عن إمكانية نقد تاريخ السُّنَّة المشرفة بمناهج متعددة، وساهم في تسويغ هذا التساؤل رواجُ فكرةِ احتمال اختلاف مناهج النقاد المحدثين في نقد روايات السُّنَّة.

وفي غضون ذلك تعالت أصواتُ قومٍ بالمطالبة باستعمال أداة العقل ـ التي فضل الله بها الإنسان ـ في نقد روايات السُّنَّة، وكأنّ المحدثين كانوا ولا عقول لهم! أو كأن نقاد المحدثين كانوا يستعملون عقولهم في كل شيء؛ فإذا ما حان وقت نقد الحديث: أغلقوا عقولهم.. فتكلموا (بما لا يُعقل)! ثم تابعتهم الأمة كلها قرونًا متطاولة على ذلك! ولم يلحظ عقلاءُ الأمة في سائر العصور غيابَ العقل عن تلك العملية النقدية التي أُعجِبَتْ بها أمتُهم أيما إعجاب!

وفي أثناء كل ذلك كان غيابُ درس الحديث المتخصص وندرةُ العارفين بأعماق النقد الحديثي ودقائقه سببًا أكيدًا في التباس الأمور وتكاثر التساؤلات وتوالي الطعون وتأخر الإجابات.

وتلاشت في الأوساط العلمية (الموضوعية) مراعاةُ المزية العظمى التي اختص بها نقاد الحديث في عصر الرواية عن غيرهم عند كثيرين، فلم يحسبوا لأئمة النقد أنهم عاصروا تلك الروايات وعايشوا رواتها، وشاركوا فيها، وأنهم انقطعوا للحديث وقت روايته، وتخصصوا فيه، وتتبعوا طرقه، فعرفوا مخارجه، ووقفوا على متابعاته، ونسخه، ومشهوره وغريبه، وتكاملوا في نقد رواته ومروياته!

فقال قوم: ليس للمحدث الناقد الذي عاصر الرواية فضلٌ على من طَبّق منهج المحدثين ممن جاء بعد زمن الرواية، فالكل يصدر عن منهج واحد، والمتأخر حَصَل له من المعرفة المتراكمة ما لم يحصل للمتقدم، وكم ترك الأول للآخر.

وفي منبرٍ آخر قال قومٌ من المنشغلين عن الحديث النبوي المتشككين فيه: ليس لنقاد المحدثين فضلٌ على غيرهم في نقد روايات السُّنَّة، سواءٌ في ذلك متقدمهم الذي عاصر الرواية ومتأخرهم الذي مارس النقد وفق المنهج الحديثي، إذ ليس منهجهم بلازم لغيرهم أصلًا؛ فلا بأس بمخالفته، وقد يكون غيرُه أجودَ منه، وقد يكون تعدد المناهج مفيدًا في النقد ومثريًا له.

وتكاثرت الأطاريح والأفكار والتساؤلات والدعاوى العريضات.

وتكلّم الجميع في المسألة، من يحق له بحسب الخبرة والمعرفة أن يتكلم، ومن يجب عليه أن يكون من الصامتين.

وقد جاءنا عن نقاد الحديث رحمهم الله أنهم كانوا يعانون من تدخل من ليس له خبرةٌ بالحديث ونقده فيما لا خبرة له به، وأنهم قالوا مرارًا وكرروا كثيرًا: علمُنا بالحديث تخصصٌ وخبرةٌ وطولُ ممارسة؛ كعلم الصائغِ والجوهري: بالذهب والجوهر؛ جيدِه وبهرجه، وأكّدوا على لزوم التخصص وطول الممارسة من أجل فهم دقيق مسالك نقاد الحديث.

فقد عانى القوم في وقتهم من غير المتخصصين في نقد

الحديث معاناة عظيمة، وكانت أكثر معاناتهم من فقهاء زمانهم وأذكياء أقرانهم!

قال عبدُ الرحمٰن بن أبي حاتم[1] (٣٢٧هـ): «سمعت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٧٥هـ) يقول: جاءني رجل من جِلَّةِ أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفترٌ؛ فعرضه عليَّ.

فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أنّ هذا خطأ، وأنّ هذا باطل، وأنّ هذا كذب! أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟!

فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أنّ هذا خطأ وأنّ هذا الحديث باطل، وأنّ هذا الحديث كذب.

فقال: تدعي الغيب!

قال قلت: ما هذا ادعاء الغيب.

قال: فما الدليل على ما تقول؟

---

(١) أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم صاحب كتاب العلل وكتاب الجرح والتعديل، وكلاهما أصلٌ في بابه، أخذ العلم عن أبيه أبي حاتم الرازي وخاله أبي زرعة الرازي وغيرهما من أئمة النقد. وهو من مشاهير المحدثين.

قلت: سل عما قلتُ من يحسن مثل ما أحسن، فإنْ اتفقنا علمتَ أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم.

قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟

قلت: أبو زرعة.

قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟

قلت: نعم.

قال: هذا عجب!

فأخذ فكتب في كاغَد[1] ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت أنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت أنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت انه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت أنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما.

فقلت: ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارًا نبهرجًا[2] يُحمل

---

(١) الكاغَد: بفتح الغين، ويقال له الكاغَذ والكاغَط أيضا، وهو: القرطاس، فارسيٌ معرب. تاج العروس للزبيدي مادة: (كغد، كغذ، كغط: بالطاء المهملة).

(٢) النَبَهْرَج: ويقال له البَهرج أيضًا، فارسيٌ معرب أصله الرديء من الدراهم، وتوسع العرب في إطلاقه على: الرديء من كل شيء، فقالوا: أرض بهرج، ونحوها. الجمهرة لابن دريد (باب الباء والحاء).

إلى الناقد فيقول: هذا دينارٌ نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بُهرج هذا الدينار؟ قال: لا. فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا. قيل فمن أين قلت أن هذا نبهرج؟ قال: علمًا رُزقتُ، وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك.

قلت: فتحملُ فصّ ياقوت إلى واحد من البُصراء من الجوهريين؛ فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علمٌ رُزقتُ، وكذلك نحن رُزقنا علمًا لا يتهيأ لنا أن نُخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه»[1].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣١٥).

وهذا الذي قاله أبو حاتم عن الحديث قال نحوه نقاد الشعر عن الشعر، وهو ما يدعو لاحترام التخصص وعدم الخوض في الشيء إلا بعلم، وخاصةً النقد؛ فإنه لا يقبل إلا من كبار المتخصصين، قال صاحب المزهر: «وللشِّعر صناعة وثقافة يعرفُها أهلُ العلم، كسائر أصناف العلم والصناعات: منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان. من ذلك: اللّؤلؤ، والياقوت، لا يُعْرَف بصفةٍ ولا وزْن دون المُعاينة ممن يُبْصره، ومن ذلك الجهبذة؛ فالدِّينار والدرهم لا يعرف جودتُهما بلونٍ ولا مسّ ولا طِراق ولا جَسّ ولا صفة، ويعرفُه الناقد عند المُعاينة فيعرف بَهْرَجها وزائفها، ومنه البُصْرُ بغريب النّخْل، والبصر بأنواع المتاع وضروبه، واختلاف بلاده، وتَشَابه لونه ومسه وذرعه، حتى يضافَ كلُّ صنف منها إلى بلده الذي خرج منه، وكذلك بُصر الرقيق والدابة وحسن الصوت؛ يعرفُ ذلك =

قال أبو محمد (معلقًا على كلام أبيه): «تُعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلّف عنه في الحُمرة والصفاء عُلم أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة عُلم أنه زُجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم»[1].

وهذا الذي شرحه أبو محمد إنما أراد به تقريب المسألة.. (فقط)، فلو أن غير الجوهريين أرادوا التفريق بين الدنانير بالنظر إلى الحمرة والصفاء ما استطاعوا إلا بعد ملازمة التخصص زمنًا كافيًا لبناء المعرفة النقدية لديهم، وكذلك الروايات[2]، فلا يمكن لغير المختصين في الحديث أن يطبقوا هذه القواعد والقوانين التي ذكرها المحدثون كما طبّقها نقاد المحدثين أنفسُهم.

= العلماء عند المعانية والاستماع له بلا صفة ينتهي إليها ولا علم يُوقَف عليه، وإنّ كثرة المداومة لتعين على العلم به، فكذلك الشِّعْر يعرفُه أهلُ العلمِ به.

قال خلّاد بن يزيد الباهلي لخلف بن حيّان أبي مُحْرِز ـ وكان خلاد حسنَ العلم بالشعر يرويه ويقوله ـ: بأيّ شيء تردّ هذه الأشعار التي تروي؟ قال له: هل تعلم أنت منها ما إنه مصنوعٌ لا خيرَ فيه؟ قال: نعم. قال: أفتعلم في الناسَ مَن هو أعلمُ بالشعر منك؟ قال: نعم. قال: فلا تُنْكر أن يعْلموا من ذلك ما لا تَعْلَمُه أنت.

وقال قائل لخلف: إذا سمعتُ أنا بالشعر واستحسنتُه فلا أبالي ما قلتَه أنتَ فيه وأصحابك. قال له: إذا أخذتَ أنت درهمًا فاستحسنته فقال لك الصَّرَّاف: إنه رديء، هل ينفعُك استحسانك له؟!». (المزهر للسيوطي: نوع معرفة المصنوع).

(١) المصدر السابق (١/ ٣١٧).

(٢) قال الخطيب البغدادي: «... وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله في القلوب بعد طول الممارسة والاعتناء به»، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٨٢).

ومن أجل ذلك كله؛ وجب على المتخصصين في النقد الحديثي أن ينهضوا لبيان منهج نقدهم، وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، ويجيبوا على التساؤلات السابقة التي أصبحت تتردد على ألسنة الباحثين عن الحقيقة، وألسنة المتظاهرين بالبحث عنها، على حد سواء.

ولم أقف (في حدود علمي) على كتاب يُبرز الصورة الكاملة لمنهج المحدثين في نقد الأخبار، ويبين (بوضوح) علاقته بمناهج النقد التاريخي الأخرى.

فاستخرت الله في كتابة هذا البحث، متوخيًا الإنصاف والتجرد للحقيقة دون استباق الدراسة بتبني حكم أو تصور ثم الاستدلال له. متخذًا منهج الافتراض واختبار صحة الفرضية في كثير من فصوله ومباحثه.

وقد جاء بناء البحث في نهايته وفق الخطة الآتية:

- **المقدمة، وفيها بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطته.**
- **الفصل الأول: المرجعية في النقد التاريخي.**

المبحث الأول: تطور النقد التاريخي.

المبحث الثاني: الأسس النقدية بين منهج المحدثين ومناهج نقد التواريخ، وفيه مطالب:

المطلب الأول: الاحتياجات الأساسية المطلوب توفرها في الناقد.

المطلب الثاني: بداية انطلاق النقد في جميع المناهج والمحاولات النقدية التاريخية.

المطلب الثالث: الأساس الذي قام عليه منهج المحدثين وموقف المناهج التاريخية منه.

المبحث الثالث: قوانين المحدثين (النقدية) في ميزان النقد التاريخي.

ـ الفصل الثاني: أدبيات منهج النقد التاريخي الاسترادادي وعرضها على منهج المحدثين.

تمهيد: منهج النقد التاريخي (الاسترادادي).

المبحث الأول: أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي.

المبحث الثاني: عرض أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي على منهج المحدثين.

ـ الفصل الثالث: طريقة بناء المحدثين لمنهجهم النقدي الخاص:

التمهيد.

المبحث الأول: جهود المحدثين في توفير الأدوات اللازمة لتجويد النقد.

المبحث الثاني: بناء المحدثين منهجَهم النقدي وتكميله، وبه مطالب:

المطلب الأول: تأسيس المنهج النقدي.

المطلب الثاني: إنتاج القانون النقدي عند المحدثين.

المطلب الثالث: تكميل جزئيات (القانون النقدي):

المطلب الرابع: توفير الوسائل المساعدة على استمرار دقة النقد بعد عصر الرواية.

المبحث الثالث: التوصيف الإجمالي لمنهج المحدثين النقدي.

ـ الفصل الرابع: المرتكزات التي وحّدَت منهج المحدثين وجودته:

المبحث الأول: ارتكازهم على قضايا فطرية متفق عليها.

المبحث الثاني: ارتكازهم على الاستقراء الكافي ورصد الحيثيات.

المبحث الثالث: ارتكازهم على المقارنات والموازنات بين الروايات والرواة.

المبحث الرابع: ارتكازهم على استراتيجيات محكمة في بناء تاريخ السُّنَّة ونقده.

المبحث الخامس: ارتكازهم إلى مرجعية حاكمة للنقد.

المبحث السادس: ارتكازهم على التخصصية في تقديم الخدمة التفصيلية.

ـ الخاتمة، وبها أهم النتائج والتوصيات.

ـ مسرد المصادر والمراجع.

ـ دليل الموضوعات.

هذا. . وقد ابتدأت هذا البحث بالخطة المعدة له، وفق ما تقتضيه طبيعته من منهجية بحثية، تناسب الموضوعية والحياد في الدراسة.

وقد سهَّلَ لي اختصاصي بعلوم الحديث ونقده الوصول إلى المعلومات التي أحتاجها من بين جميع المصادر والمراجع الحديثية المهمة في التخصص، والتي اكتسبتُ المعرفة بها من خلال تلك الخبرة.

واخترت أن تكون مراجعي في «المنهج التاريخي الاسترادادي»، هي الكتب الأصيلة فيه، والتي لا تزال مراجعه الأولى، وأهمها:

كتاب: «المدخل إلى الدراسات التاريخية» للمؤرخين الفرنسيين (لانجلو وسينوبوس). وهو المرجع الأول الأساس إلى اليوم في الدراسات التاريخية، كتباه باللغة الفرنسية، ونقله إلى العربية: الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، ضمن مجموع «النقد التاريخي» له.

كتاب: «مناهج البحث العلمي»، للدكتور عبد الرحمٰن بدوي، وتأتي أهميته في أنه وصَف مناهج البحث العلمي الأساسية، ومن بينها منهج البحث التاريخي، فناسق بينها، ووضع المعالم الرئيسة في فروقاتها. وله أهمية أخرى كونه من الكتب العربية الأصيلة في وصف مناهج البحث العلمي، وعنه نَقَلَتْ أكثرُ الكتب العربية بعد ذلك.

كتاب: «مصطلح التاريخ»، للدكتور أسد رستم، وتأتي أهميته من جهة كون مؤلفه ممن دَرَسَ هذا المنهج في بلاد الغرب، ودرّسه باللغة الغربية، ثمّ ألف فيه هذا الكتاب باللغة العربية، فهو كتاب صادر من خبير ممارس.

واستخرجت من أعطاف كتاب «المقدمة» لابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ معالم المنهج النقدي التاريخي الذي بشر به، وزعم أنه لم يسبق إليه.

وأضفت إليها أيضًا كتاب: «مفهوم التاريخ»، لعبد الله العروي، وتأتي أهميته من جهة إلمام مؤلفه بعلم التاريخ وتطور دراساته في الغرب، وفي المدرسة الإسلامية، وعمقه، وتحليلاته واستنتاجاته. فهو مرجعٌ مهمٌ في بابه.

وأما الدراسات السابقة في بيان منهج المحدثين في النقد، فقد سعيت جاهدًا أن لا تفوتني دراسة ولا بحث ولا مقالة؛ مما له تعلق مباشر بوصف منهج المحدثين، أو علاقته بالمنهج الاسترادي التاريخي إلا واطلعت عليها، وقد أوردت مراجعي منها في مسرد المصادر والمراجع.

وأخيرًا فإن هذا البحث جهدٌ آدمي، ينتابه النقص والخطأ كما هي عادة إنتاج البشر، وقد سعيت جهدي أنْ أكمله بمزيد من القراءات والمراجعات، وعرضتُه على بعض أكابرِ من أثقُ فيهم من إخواننا المختصين في الدراسات الحديثية والتاريخية، فأبدوا ثناءهم على مجمله، وآراءهم في بعض ثناياه، فكانت موضع

الاستفادة والمراجعة والتدقيق، فأسأل الله ﷻ أن يجزيهم على تعاونهم جزيل الثواب؛ فلا زلت أومن بقول النبي ﷺ: «**صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده**»[1]، وكذلك سائر الأعمال الصالحة؛ لا يزيدها التعاون والتشارك إلا زكاءً وجودة.

والمأمول من جميع إخواني المختصين؛ ممن سوف يقع له هذا الكتاب، أن يدل على ما يرى تتميمه فيه، فلسنا جميعًا إلا فريقًا واحدًا في خدمة العلم، وأهله.

اللَّهُمَّ إني أسألك بكل ما سألك به نبيك محمد ﷺ وإخوانه الأنبياء، أن تفتح لهذا البحث سبيل تحقيق الحق، وتحرير الخلاصات المهمة فيه، وحسن العرض، وجودة المقارنات؛ ليكون مرجعًا في بابه، شاهدًا لأولائك الأئمة الثقات بما يستحقون من إشادة وإجلال، فاتحًا لأتباعهم طريق الحق في اتباعهم؛ إنك على كل شيء قدير[2]!

---

(١) حديث صحيح، أخرجه: أبو داود (٥٥٤)، والنسائي (٨٤٣)، وغيرهما.

(٢) وكان الفراغ من تبييضه ليلة الجمعة ٢٤/١٢/١٤٣٣هـ.

الفصل الأول

المرجعية في النقد التاريخي

المبحث الأول: تطور النقد التاريخي.

المبحث الثاني: الأسس النقدية بين منهج المحدثين ومناهج نقد التواريخ؛ وفيه مطالب:

المطلب الأول: الاحتياجات الأساسية المطلوب توفرها في الناقد.

المطلب الثاني: بداية انطلاق النقد في جميع المناهج والمحاولات النقدية التاريخية.

المطلب الثالث: الأساس الذي قام عليه منهج المحدثين وموقف المناهج التاريخية منه.

المبحث الثالث: قوانين المحدثين (النقدية) في ميزان النقد التاريخي.

المبحث الأول

تطور النقد التاريخي

إنّ دراسة التاريخ ونقد حوادثه واستثمارها: شأنٌ إنساني قديم؛ لا يمكن أن نحدد له بداية؛ إلا بداية تعاقب الأجيال الإنسانية على هذه الحياة، فالجيل الثاني من البشر من أحفاد آدم عليه السلام وجد تاريخًا إنسانيًا سابقًا، فلا شك أنه قد تطلع إلى معرفته والاستفادة منه، ولا بدّ أنه مارس بعض المحاولات النقدية في التحقق من حوادث ذلك التاريخ.

فلا يمكننا القول بأن أولئك البشر لم يكونوا يسيرون على منهج يتوافقون على اتباعه. ولو لم يكن بين أيدينا اليوم منهج منسوب إليهم (مكتوبٌ ومحدد).

ولا شك أن الخبراء المتخصصين في (تاريخ) لا يحتاجون في ضبط منهجيتهم في بحثهم ونقدهم لذلك التاريخ إلى أن يكون بين أيديهم منهجٌ موصوفٌ ومحدد؛ فخبرتهم كفيلة بضبط منهجية البحث على الوجه الصحيح[1].

---

(١) وكذلك المختصون في كل علم يستطيعون أن يضبطوا منهجيتهم من خلال =

والدليل هو أن دارسينا اليوم ينتهجون في الدراسات التاريخية كلها منهجًا بحثيًا موصوفًا ومحددًا هو المنهج التاريخي الاسترادادي، وهو منهج حُدِّدَ مؤخرًا بعد أن سبقته أعمال نقدية تاريخية كثيرة جدًا عند كافة البشر وفي سائر التخصصات، وكانت لأولئك البشر تواريخ يدرسونها ويستثمرونها؛ ويتفقون على بعض تفاصيلها ويختلفون. فنرى الباحث المتأخر وهو يُجري المقارنات والموازنات بين تلك الأعمال النقدية السابقة، ويقضي لبعضها على بعض، ويستدل لاختياره والراجح عنده بالمنهجية العلمية الصحيحة في البحث التاريخي، وهذا يعني أن جميع الأعمال النقدية السابقة ملتزمةٌ بعدم مخالفة المنهجية الصحيحة في البحث التاريخي.

فعند المسلمين (مثلًا): دراسات تاريخية عديدة، منها تاريخ المحدثين، وتاريخ القراء، وتاريخ الشعراء والأدباء، ومنها تواريخ سياسية، وتواريخ اجتماعية، وغيرها. وكل تلك الدراسات التاريخية كانت تسير على نحو يُتابع فيها المؤرخون بعضُهم بعضًا، ويتعقبون، مما يدل على أنهم كانوا يسيرون على نحوٍ يتفقون عليه.

وقبل مجيء الإسلام إلى العرب كانوا كثيرًا ما يسمون

= اختصاصهم، أما الباحثون المحصلون الذي لا يملكون الخبرة المعمقة بما يبحثون فيه فهم في أمس الحاجة إلى اتباع المنهجية الصحيحة في العلم، وتلك المنهجية تلزمهم باتباع الخبراء العارفين المجربين؛ لأنهم بخبرتهم أقدر على ضبط التفاصيل. ينظر: «مناهج البحث العلمي» (بدوي) ص٩ ـ ١٢.

الأحداث والوقائع التاريخية السابقة لهم بـ: (الأساطير)، وهي كلمةٌ قد سجلها عليهم القرآن الكريم في تسع آيات منه[1]؛ تدل جميعُها على أن الأساطير عندهم عبارة عن «موروثٍ غير موثوق فيه يتناقله طائفة من الناس ولا يترتب عليه في حق الجماعة اعتقاد ولا عمل»، بيد أنهم كانوا ينقلون بينهم موروثاتٍ (أخرى) يعتقدونها ويؤمنون بها، ويسعون لإلزام غيرهم بها، وفي كثير منها لم يكن لديهم دليلٌ ولا برهان تفصيلي على صحتها. كدعوى المشركين أهل الجاهلية أنهم على ملة إبراهيم، وأن عامة شرائعهم مأخوذة عن شريعته عليه السلام.

وهذا يدل على أنهم لم تكن لديهم مناهج نقدية واضحة، يُتحاكم إليها، تكفي لغربلة التاريخ، وتمييز الثابت منه من المنحول. فيقعون في اختيار ما تستحسنه أهواؤهم وما اختاره كبارهم دون دليل[2]!

في حين أننا نجدهم قد اهتموا بالشعر ونقده، وقامت عندهم له أسواقٌ تخصُّه وتناقش قضاياه، وقد كان نقد الشعر في العصر الجاهلي منصَبًا في عمومه على قياس جودة البيان وجِدَّةِ الصور، وحسن سبك الألفاظ التي تحمل المعاني، لذا فإنهم

---

(١) في سورة: الأنعام: ٢٥، والأنفال: ٣٠، والنحل: ٢٤، والمؤمنون: ٨٣، والفرقان: ٥، والنمل: ٦٨، والأحقاف: ١٧، والقلم: ١٥، والمطففين: ١٣.

(٢) ينظر للاستزاده كتاب: القصص القرآني في مواجهة أدب الرواية والمسرح، للاستاذ أحمد موسى سالم، فله كلام نفيس عن الأساطير، ومفهوم التاريخ لعبد الله العروي ص٦٢.

كانوا بتلك الملكات النقدية العالية في هذا الجانب = الطبقة العليا المؤهلة للوقوف على إعجاز ألفاظ القرآن ومعانيه ودقيق نظمه وحسن بيانه وتصويره[1]. ثم استعملوا الشعر ديوانًا لتوثيق: الأيام، والأنساب، والحوادث، والأطلال، ونحوها مما يهتمون لأمره، فصارت بذلك ـ وبسبب أميتهم أيضًا ـ وثائقُهم في صدورهم، وعلى ألسنة رواتهم، وامتدت هذه الخاصية (الاعتماد على الحفظ) إلى عصور الإسلام الأولى.

هكذا كان حال الجاهليين، يوثقون، ولكن لا مقارنة بين حالهم وحال المسلمين؛ فإن واقع المسلمين يشهد إلى اليوم أنهم لم تَعُدْ كلمةُ (الأساطير) مستعملةً لديهم بَعْدُ في الحوادث والوقائع الإسلامية، وهذا يعني أنهم قد أصبح لديهم نقدٌ تاريخيٌ يفي بالتمييز بين ما يستحق القبول أو الرد من الحوادث والأخبار التي وقعت في العهود الإسلامية واستثمارها.

وبناءً على ما سبق فإن الفارق الذي أدى إلى تجويد النقد التاريخي عند المسلمين دون الجاهليين هو: أن المسلمين قد وفّروا الوسائل اللازمة لقيام الفطرة الإنسانية بنقد التاريخ.

فوجود الوعي بأهمية التاريخ يعني الاهتمام بالتوثيق، ووجود الوثائق يعني وجود التاريخ، ووجود التاريخ يعني وجود النقد، ووجود تاريخ غني بالشواهد والوثائق يعني وجود نقد جيد له، ووجود النقد الجيد يعني وجود الاستثمار الصحيح للتاريخ.

---

(١) ينظر للاستزاده: الفصل الأول من كتاب «أضواء على النقد العربي القديم»، للدكتور عبد الله مقداد.

وهذا من المقرر لدى المؤرخين على اختلاف مشاربهم[1].

فإذا ما وجَدَ المؤرخ الخبير بالتاريخ الذي يريد نقده الشواهدَ والوثائقَ الكافية، فإنه سوف يهتدي إلى ضبط منهجية البحث؛ ولو لم يكن أمامه منهجٌ موصوفٌ محدد كما سبق؛ وهذا ما عمله مؤرخو المسلمين على سائر طبقاتهم.

وفي نقل موثق عن إمام ناقد من المحدثين الكبار نجد: النصّ الواضح بأن المسلمين قد تفردوا بتوفير الوسائل اللازمة لقيام النقد التاريخي الدقيق، وكأنه يَمْتَنُّ لهم ـ وهو ناقد كبير لتاريخ السُّنَّة ـ بما قدموه له ليساعده على تجويد عمله النقدي؛ قال أبو حاتم الرازي (١٩٥هـ ـ ٢٧٧هـ): «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم: أمناء يحفظون آثار نبيهم وأنساب سلفهم إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رووا حديثًا لا أصل له ولا يصح، فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيح والسقيم فروايتهم ذلك (أي: الحديث الواهي) للمعرفة، ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها»[2].

وفي نصه هذا التصريح بأنهم كانوا يُعَوِّلون في تجويد النقد على الخبراء، وأن الخبراء النقاد يعتمدون تمامًا على المؤرخين الذين وثقوا التاريخ وسجّلوه.

ويدل النص أيضًا على وعيهم النقدي؛ فأنهم لم يهملوا شيئًا

---

(١) المدخل للدراسات التاريخية (لانجلو) ص٨، مصطلح التاريخ لأسد رستم ص١٤، ومفهوم التاريخ لعبد الله العروي ص٢٩.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٨/ ٣٠)، فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣).

من الشواهد والوثائق، حتى الواهية منها يُبقون بعضَها لتدل على الصواب!

ومما سبق يتبين أنه لا يمكن أن يستفيد البشر من علم التاريخ إلا من خلال التوثيق المستمر لكل زمن، وإلا فإنهم سيعودون لتداول كلمة الأساطير عن تواريخهم[1].

وعند تحليل السبب الذي استطاع به المسلمون أن يصنعوا توثيقًا جيدًا لتاريخهم؛ نجد أنهم قد اتبعوا طريقةً فاعلة هي: **توثيق الوقائع التاريخية من خلال التوثيق لأصحابها باستعمال (علم التراجم)**، فالإنسان هو الفاعل للأحداث والوقائع في الأصل، ورجال الزمن السابق هم صانعوا التاريخ، فالعناية بالتاريخ تبدأ بالعناية بمن يصنعه، وهذا لمن تَفَهّمهُ هو (سرُّ) كثرة الوثائق في تاريخ المسلمين.

يقول الأستاذ أحمد أمين عن علم تراجم الرجال: «عني به المسلمون قديمًا عناية غريبة فاقت غيرهم من الأمم في عصورهم، فما إن يظهر أحدٌ بالعلم والمعرفة ـ ولو برواية حديثٍ واحد أو خبر واحد ـ إلّا ويهجم عليه العلماء ويرحلون إليه يأخذون عنه... وما أن يموت هذا المرويّ عنه الحديث أو الخبر، أو من اشتهر بعلم أو معرفة، حتّى يتسابق المؤرّخون إلى تدوين أصله ونسبه، والبلاد الّتي تنقّل فيها، والشيوخ الّذين أخذ عنهم،

(١) مما يعني عدم استفادتهم من تاريخهم، انظر أيضًا: المدخل لدراسة التاريخ (لانجلو) ص٥.

والأحداث الّتي عرضت له في حياته، وتاريخ وفاته وغير ذلك... فلمّا اتّسعت الحركة العلميّة وكثرت روايّة الحديث، ورأى العلماء أنفسهم بين أصناف من الرواة، صادق وغير صادق ومشكوك فيه، جرت ألسنتهم بالحكم على الأشخاص... وقام المحدّثون في هذا الباب بما يستخرج العجب، فبحثوا عن كلّ راوٍ وشرّحوه وحلّلوه»[1].

وعند تحليل السبب الذي أدى بأجيال المسلمين لهذا الوعي العالي بالتاريخ؛ نجد أنه: القيمةُ العاليةُ لتاريخهم (عندهم)، فتاريخهم هو دينهم ورواته ونقلته وعلماؤه وأحوال أمتهم الاجتماعية والسياسية وغيرها، ودينهم يطبقونه في جميع مناحي الحياة، فالوعي بالتاريخ عند المسلمين لا بد أن يكون عاليًا[2]، ولا يمكن أن يقل هذا الوعي إلا في عصور قلة التمسك بالدين.

وكما سبق فإن وجود الوثائق الكافية تعني وجود تاريخ يمكن نقده والاستفادة منه، لذا فإن عامة الدراسات التاريخية النقدية توافقت في المنهج دون أن يكون المنهج موصوفًا محددًا؛ من خلال: التحاكم إلى الوثاق والعقل والخبرة بالتاريخ.

فمثلًا تاريخ المحدثين دَوَّنَهُ مؤرخون كثيرون كالإمام الذهبي (٧٤٨هـ) الذي ألف كتبًا عديدة في التاريخ للرواة والعلماء

---

(١) «ضحى الإسلام» لأحمد أمين (٢/ ٣٥٢).

(٢) نصّ ابن خلدون على أن الاهتمام بالتاريخ وتمييز صحيحه من سقيمه مبنيٌ على الثمرة المرجوة منه، وعلل بذلك عدم وجود منهج واضح لنقد وقائع التاريخ قبله، فالثمرة الضعيفة لا تحرض الهمة على اجتنائها، المقدمة (١/ ٥٧).

والنبلاء، وكان قد ألف هذه الكتب بناءً على منهج بحثي مطرد، فهي تجري في سياق واحد؛ مع أنها مختلفة ومتنوعة وتقع في عشرات المجلدات!

فالإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ كان يسير على منهج.

ونحن إذا ما قرأنا في كتبه: سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام، وميزان الاعتدال، وغيرها، نجد أنه قد اعتمد على مؤرخين قبله واستفاد من كتبهم؛ كالطبقات لابن سعد (٢٣٠هـ)، والتاريخ الأوسط والتاريخ الكبير كلاهما للبخاري (ت٢٥٦هـ)، وتاريخ دمشق لأبي زرعة الدمشقي (٢٨١هـ)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وتهذيب الكمال للمزي (٧٤٢هـ)، وغيرها كثير. ثم نراه مع أنه استفاد منهم في غالب كتبه وناقش بعض المعلومات التاريخية، وخالف بعضهم ووافق آخرين = نراه يستدل بقواعد وقرائن تبدو مشتركة بينهم، ونراه لا يذكر اختلافًا منهجيًا معهم في القواعد النقدية، مع بالغ ثنائه عليهم وتعظيمه لهم، مما يدلنا على أنه كان يسير على منهج مؤرخي المحدثين.

فإذا ما طاولْنَا الزمن الذي جاء بعد الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ وتوقفنا عند المؤرخين في مدرسة المحدثين، نجد ثناءَهم الكبير على الذهبي واستفادتهم الكبيرة من كتبه، كابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)، والحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)، والعيني (٨٥٥هـ)، وابن قاضي شهبة (٨٧٤هـ)، والسخاوي (٩٠٢هـ)، وغيرهم. ولا نجدهم يذكرون اختلافًا منهجيًا في البحث التاريخي.

فالنتيجة أن مؤرخي المحدثين كانوا يعملون وفق منهج مشترك متفق عليه في الجملة. وبناء على هذه النتيجة فإنه ينبغي أن تكون سائر الدراسات التاريخية المتخصصة تقوم على مناهج متفق عليها في الجملة بين أهل الاختصاص.

وقد وضع ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ كتابًا في الاجتماع الإنساني، وقدم له بمقدمة نصّ فيها على أهمية نقد التاريخ، وعلى أنه لم يقف على منهج لنقد أخبار وقائع التاريخ عند أحدٍ قبله، وحاول خلاله رسم معالم منهج نقدي يعتمد فقه أحوال الاجتماع الإنساني وعاداته المطرده في نقد الأخبار الماضية بملاحظة الواقع الحاضر، معبرًا بأن الماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء، وأن على الناقد أن يراعي اعتبار القرائن المؤثرة في قبول ما يستحق أن يقبل، والتفريق بين الممكن والمستحيل.

وقد نصّ أيضًا في مقدمته على أن منهج نقد الأخبار الشرعية (الأحاديث) يختلف عن منهج نقد الأخبار عن الوقائع التاريخية، وعلل ذلك بأن الأحاديث معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشرع العمل بها متى حصل الظن بصدقها، فإذا ثبتت عدالة ناقلها وجب العمل بها، أما الأخبار عن الوقائع فلا سبيل إلى التأكد من صحتها إلا باعتبار المطابقة، فلا بد أن ينظر إلى إمكان وقوعه أو استحالته حتى صار ذلك فيها مقدمًا على التعديل، فقانونها هو أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال بذاته وبمقتضى طبعه،

وما يكون عارضًا لا يعتد به، وما يمكن أن يعرض له[1].

وقد أحسن رَحِمَهُ اللَّهُ فيما ذكره من وجوب التفريق في النقد بين الأحاديث وبين وقائع التاريخ، ولكنّ العلة التي ذكرها في التفريق ـ وهي أن الأخبار الشرعية معظمها تكاليف إنشائية ـ ليست دقيقة، فأخبار السُّنَّة وأخبار التاريخ تلتقي في كونها أخبارا، وكلها تستثمر، فمعنى الإنشاء موجودٌ فيهما، كما أن كثيرًا من الأخبار السُّنَّة الواردة في كتب الحديث ليست إنشائية، فكيف سيتعامل مع نقدها؟ أبمنهج المحدثين أم بالمنهج الذي بشر به في كتابه؟

ويشكل عليه أيضًا أن منهج المحدثين الذي يعتمد عدالة الرواة يراعي أيضًا وجوب اطراح المستحيل من الأحاديث والروايات. وأنه لا يتوقف فقط عند الرواة في نقده، كما يبدو من فهم ابن خلدون له، ولكنه يعتبر جميع القرائن المؤثرة في القبول والرد.

ويشكل عليه أيضًا أن أئمة المحدثين نصُّوا على التفريق بين طريقة نقد أحاديث الأحكام والحلال والحرام وبين أحاديث السير والمغازي والتفسير، مع أنها تقع جميعًا في رواياتهم، وعللوا ذلك بأنها ليس لها من العناية عند الرواة ما يمكن معه نقدها بصورة تفصيلية دقيقة كما يقع عندهم في أحاديث الأحكام[2].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص١٥، ١٩، ٤٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦.

(٢) قال الإمام أحمد بن حنبل: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد» الكفاية في علم الرواية للخطيب (١/ ٣٩٩).

ويشكل عليه أيضًا أن المحدثين يرون أن ما رواه العامة عن العامة عن رسول الله ﷺ وانتشر ينبغي قبوله بلا نظر في أسانيده ولا بحث عن أحوال رواته. وهذا القيد لا يخص الموروث الشرعي فقط كما سوف يتبين[1].

والتحرير: أن السبب في التفريق بين نقد الأحاديث النبوية ونقد وقائع التاريخ هو ثراء تاريخ السُّنَّة بالنسبة للوقائع التاريخية، فتاريخ السُّنَّة توفر له من الرواة والروايات والمؤرخين الذين يرصدونه ويوثقونه ما يفي بالمحاققات التفصيلية الدقيقة في رواياته المهمة، أما الوقائع التاريخية فقلّت وثائقها؛ إذ لم تلق كثيرٌ من الوقائع التاريخية من يرويها أصلًا، ولم يتوفر لوقائع أخرى إلا رواةٌ لم تشتهر عدالتهم، على عكس روايات السُّنَّة النبوية المهمة التي كثر رواتها حتى أصبح عدم وجود الرواة الثقات في أسانيدها دليلٌ على عدم ثبوتها.

والنقد الصحيح ينبغي أن يراعي قبول ما يستحق القبول ورد ما يستحق الرد، وعلى ذلك فيجب أن يكون منهج النقد مكافئًا في دقته لثراء التاريخ في وثائقه؛ وإلا فإن تطبيق منهج نقدي تفصيلي دقيق على تاريخ فقير الوثائق سوف يهدر ذلك التاريخ.

ويؤكد ذلك أيضًا أن المنهج الذي بَشَّر به ابن خلدون منهجٌ إجماليٌ واسعٌ لا يمكن معه إلا النزوع إلى الظن غالبًا، وترك محاققة تفاصيل الأخبار. كما أنه منهجٌ غير مكتمل المعالم، نصّ

---

(١) سيأتي شرحه ص٣٣ ـ ٣٥.

هو على أنه قابلٌ للتتميم والأصلاح، وأنه يكفيه أنه نَـهَجَ الطريق وأوضح السبيل[1].

ثمّ لم يأت بعد ابن خلدون من يثيرُ حديثًا عن منهجه من المسلمين في زمنه وما بعده! ولعل السبب يكمن في أنّ قرون المسلمين الأخيرة التي انتشرت فيها الأميّة وعمّ فيها الجهل شهدت تناقصًا في العناية بالتاريخ ومناهجه وتسجيل وثائقه، كما هو الحال في جميع مناحي العلم الأخرى، وفي هذه الحقبة كانت أوروبا تشهد نشاطًا علميًا فريدًا لم يمر عليها مثلُه من قبل.

فتأثر الغربيون الذين انفتحوا على النقد التاريخي في القرن الثامن عشر من جملة ما تأثروا به بالمسلمين في مجالات شتى منها علم التاريخ والتوثيق والنقد، وأصبح التاريخ عندهم علمٌ له منهجٌ نقديٌ واضحُ المعالم في القرن التاسع عشر، نتيجة الحاجة التي دعت إلى ظهوره، حيث أصبحت المؤسسات التعليمية الحديثة المعتمدة على البحث، تقضي بدخول الدارسين المحصلين إلى ميدان النقد التاريخي عن طريق البحث العلمي، فكان لا بد من تصميم منهجه، وقد برز أهم المؤلفات التي تصفه وتحدده على يد (لانجلو) و(سينوبوس) العالمان الفرنسيان اللذان تقاسما كتابة (المدخل إلى الدراسات التاريخية) الذي يُعَدُّ الكتاب الأول في رسم منهجية البحث التاريخي في المدرسة الغربية حيث لم

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص٥٩.

يسبقه كتابٌ يُذكر بالقيمة في هذا الشأن[1].

وتزايد النشاط التاريخي في الغرب، ما أدى إلى تبلور المنهج التاريخي وتكميله في جانب فقه التاريخ واستثماره، وتطوَّرَ (نقد التفسير) عندهم وتنوعت اتجاهاته، وبقي المنهج الاسترادادي هو منهج النقد الرئيس للدراسات التاريخية المعاصرة[2].

وبعد انفتاح العرب والمسلمين في عصرهم الأخير على معارف الغرب وعلومهم واستفادتهم منهم كان مما استفادوه: المنهجية البحثية في التاريخ، من خلال دراسته، ومن خلال ترجمة تلك الكتب وأهمها الكتاب المشار إليه آنفًا، ومن خلال التأليف المباشر باللغة العربية من قِبَل أفراد من العرب درسوا في المدارس الغربية.

وربَطَهُ بعض كبار المتخصصين العرب في الدراسات التاريخية بمنهج ابن خلدون الذي بشّر به في مقدمته، واعتبر أن المنهج الغربي الذي يسلكه الغربيون والمستشرقون الجُدد في الدراسات التاريخية ما هو إلا صورةً محدثة أكثر وضوحًا وكمالًا من منهج ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ[3].

---

(١) ولأنه الكتاب الأصل في وصف المنهج التاريخي الاسترادادي، فقد جعلته مصدري الأساس في استخراج أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي، تجويدًا للبحث.

(٢) وهذا المجال يحتاج إلى دراسات تلقي الضوء على العلاقة بين ما كتبه علماء الإسلام في أصول تفسير وفقه نصوص الكتاب السُّنَّة وما تجددت به الاتجاهات النقدية الغربية في النقد الأدبي.

(٣) منهم عبد الله العروي في كتابه «مفهوم التاريخ» ص٢١٩، وطالب باستعماله في الدراسات التاريخية (الاجتماعية)، وعدم استعماله في نقد الحديث الشريف.

وقد ألف أسد رستم أول كتاب عربي يراعي المنهجية الغربية في البحث التاريخي، بعد أن تخصص في البحوث التاريخية وفق المنهجية الغربية فأصدر سنة (١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م) كتابًا سماه «مصطلح التاريخ» وموضوعه كما يقول أسد رستم نفسه: بحث في نقد الأصول، وتحري الحقائق التاريخية، وإيضاحها وعرضها. وكانت تسمية هذا الكتاب بالمصطلح اقتباسًا من علم مصطلح الحديث، لإعجابه الشديد بالمحدثين وجهودهم.

وكتابه مصطلح التاريخ هو صياغة للمنهج الاستردادي التاريخي بأسلوب يعتمد اصطلاحات المحدثين وتسمياتهم حسب اطلاعه عليها.

ووضِعَ المنهج التاريخي (الغربي) من وقتها على طاولات البحث العلمي في الجامعات العالمية والعربية والإسلامية، ولا يزال معمولًا به إلى اليوم[1].

(١) سيأتي الحديث عنه ص٤٣.

المبحث الثاني

الأسس النقدية بين منهج المحدثين ومناهج نقد التواريخ

تمهيد

في سياق أي مسيرة علمية؛ سواء أكانت دراسة تراثية تاريخية أم غيرها من الدراسات: يتكوّن النقدُ تلقائيًا في خلفيات تلك المسيرة؛ ليشكِّلَ سياجًا منيعًا لحفظ ذلك العلم أو التراث وتقويمه؛ فتعاطي النقد مشتركٌ إنسانيّ في كل العلوم والفنون والتواريخ.

وقد عرفت البشرية محاولات عديدة في نقد الأخبار والتواريخ، وكانت كل تلك المحاولات تلتقي في جوانب تتفق عليها، وينفرد كلٌّ منها بجوانب تميزه عن بقية المحاولات النقدية الأخرى.

ويبدو أن تلك المحاولات النقدية قد توافقت ـ على تباعد أزمانها وأماكنها وأحوال تواريخها ـ في القدر الذي يُشَكِّلُ المرتكزات النقدية الأساسية، وهي مرتكزاتٌ فطريةٌ لا تَكلُّفَ في

الوصول إليها، لذا اجتمعت عليها جميع المحاولات النقدية المعتبرة.

وقد رأينا في المبحث السابق كيف تكاملت الجهود الإنسانية وتلاقت لبلورة المنهج التاريخي وتكميله، وكيف أصبحت الجامعات العلمية ومراكز البحث تعتمده في دراساتها وأبحاثها.

أما جوانب الاختلاف بين المحاولات النقدية فترجع إلى أسباب أخرى يأتي هذا البحث للكشف عنها؛ إن شاء الله تعالى.

وعلى ذلك فإنّه يُمكننا القول بأن مناهج النقد التاريخي تكوّنت وتكاملت من خلال عوامل أسهمت في: نشوئها، واكتمالها.

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى: منطلقات أسهمت في نشأتها وبداية تكونها، وموجِّهات حددت طريقة اكتمالها.

فتكاملت صورها بحسب ما تطلّبته تلك الموجهات، وعلى حسب قوة هذه الموجهات وشمولها يكون اكتمال (تلك) المناهج النقدية وشمولها، وتغايرت صور المناهج التي اكتملت بحسب تغاير الموجهات التي هي في الحقيقة تعبِّر عن خصائص التاريخ نفسه، حيث لكل تاريخ موجهات تخصه ينبغي للنقد أن يراعيها.

لذا فإن البحث عن المرتكزات الأساسية في النقد سيَكون مفتاح أي دراسة تقارن بين مناهج النقد التاريخي.

ومنهج المحدِّثين في النقد معدودٌ ضمن مناهج النقد

التاريخي من حيث الأصل، ومقارنته مع بقية مناهج النقد التاريخي تبدأ بدراسة المرتكزات الأساسية والمنطلقات النقدية؛ لذا كان هذا الفصل هو فاتحة البحث؛ لأنه أساسُه الذي عليه يُبنى.

وتأتي أهمية هذا المبحث من جهة أن البحث عن وجوه الاتفاق والاختلاف بين منهج المحدثين وبقية المناهج والمحاولات النقدية التاريخية: يَستدعي أن تكون البداية هي في البحث عن منطلقات تلك المناهج وركائزها الأساسية؛ لأنها مؤثرة فيما بعدها.

وبادي الرأي فإنه من المستحسن قبل البدء في دراسة تلك المنطلقات والبحث عنها = هو أن نضع الاحتمالات الممكنة والتوقعات الأولية المبنية على انطباعات المتخصص؛ التي تراكمت لديه أثناء معايشته تخصصه[1]، ثم نرتبها بحسب القوة، ثم نختبرها بالبحث واحدةً واحدة، فإذا سلم أحد هذه الاحتمالات من المعارضة كان هو الاحتمال الصحيح، وإلا لزمنا الانتقال إلى البحث في موطن آخر.

وقد تم حصر الاحتمالات الأولية للعلاقة بين منهج المحدثين وبقية مناهج النقد التاريخي في احتمالات ثلاث لا رابع لها:

---

(١) وهذه الانطباعات مصدرها الرئيس هو تخصص الباحث، فالباحث عن قضية فرعية في تخصصه ستهديه معرفته بالتخصص وخبرته به إلى: رصد النتائج المحتملة قبل البدء في البحث، وسيهديه تخصصه أيضًا إلى وضع خطة البحث ومنهجه الأقوم، ثم يأتي دور البحث لتكونَ نتائجه حاكمة على الانطباعات المسبقة.

الأول: أن تكون منطلقات النقد التاريخي وركائزه الأساسية بما فيها منهج المحدثين: متفقة.

الثاني: أن تكون مشتملةً على قدرٍ متفقٍ عليه وآخر مختلفٍ فيه.

الثالث: أن تكون متباينة ليس بينها تلاق.

هذه الاحتمالات الثلاث لا يمكن أن تخرج النتيجة الصحيحة عنها، وهي مرتبةٌ هنا بحسب الأقوى؛ من خلال الخبرة التخصصية في نقد المحدثين ومن خلال القراءات في بقية مناهج النقد التاريخي.

وسنُخضِعُ هذه الاحتمالات للبحث والدراسة؛ حتى نصل إلى تحديد الصحيح منها ونبذ ما لا يصح بعد الاختبار والتمحيص.

ونبدأ باختبار الاحتمال الأول بادي الأمر؛ فإن ثبتت لنا صحته ضربنا صفحًا عن بقية الاحتمالات الأخرى، وإلا انتقلنا إلى دراسة احتمال آخر حتى نصل إلى النتيجة التي نبحث عنها.

فنفرض أنّ: جميع مناهج النقد التاريخي بما فيها منهج المحدثين تتفق في منطلقاتها وركائزها الأساسية.

هذه الفرضية تحتاج إلى معالجة واختبار؛ وسيكون ذلك من خلال البحث في المطالب الآتية:

الأول: الاحتياجات الأساسية المطلوب توفرها في الناقد لدى جميع الاتجاهات النقدية.

الثاني: طبيعة البدايات لانطلاقة النقد في المناهج والمحاولات النقدية للروايات التاريخية.

الثالث: الأُسّ الأساس لمنهج المحدثين في النقد وعرضه على المناهج النقدية الأخرى.

والبحث في هذه المبحث تفتح لنا نتيجتُه عنوان المبحث اللاحق، فلو ثبتت لدينا صحة هذه الفرضية التي افترضنا، فسيكون عنوان مبحثنا اللاحق: «القوانين النقدية الأساسية عند المحدثين وموقف المناهج التاريخية منها»؛ لأن ثبوت اتفاق منهج المحدثين في النقد وبقية مناهج النقد التاريخي الأخرى في أسسها ومنطلقاتها يتطلب اختبار توافق أو اختلاف ما بُني مباشرة على هذه الأسس وهي القوانين النقدية الأساسية.

أما إذا لم تثبت صحة الفرضية فسيكون المبحث اللاحق في اختبار الاحتمال الثالث وهو «افتراض تباين أسس المناهج النقدية التاريخية»، وسأقدمه في الترتيب على الاحتمال الثاني مع أن الظاهر أنه أبعد في الصحة من الاحتمال الثاني؛ لأنه أسهل في البحث والاختبار، فإذا ثبتت صحته تحقق المقصود، وإذا لم تثبت فسيكون الاحتمال الثاني هو الصحيح؛ وسيكون ما تبقى من مباحث الفصل في تأكيد إثباته.

والآن سندلف لدراسة الاحتمال الأول ونعالج المطالب البحثية فيه بموضوعية وحياد، ثم نبني على نتائجه مبحثًا يمنح: تكميل البحث ومواصلته، والتدقيق في نتيجة المبحث السابق له، والله الموفق.

المطلب الأول

الاحتياجات الأساسية المطلوب توفرها في الناقد

بعد التأمل والنظر في المادة العلمية المجموعة عن الاحتياجات التي تتواطأ عليها جميع المناهج والاتجاهات النقدية، سواءً كانت تتوجه إلى تراث أم إلى علم أو فن، فإن النتيجة هي أن النقد الجيد لدى الجميع لا يقوم إلا بعد تَوَفُّرِ أمرين:

الأول: توفُّرُ الموهبة النقدية لدى القائمين على النقد، وهي متمثلة في تميُّز النقاد عن غيرهم في إدراك الخفي الدقيق من أوجه التماثل أو الاختلاف، والجمال أو القبح في القضية المراد نقدها، وهذه الموهبة النقدية يُختص بها أفرادٌ من الناس دون عامتهم، نعم.. عامة الناس يملكون التفريق بين أبرز أوجه التماثل أو الاختلاف ويدركون الواضح من مواطن الجمال أو القبح، لكن الناقد نظره أحدّ وفهمه أدق؛ فنقده ولا بدّ أعمق.

وهذا الاختصاصُ لبعض أفرادٍ من الناس بهذه الموهبة هو الذي حَفَزَ هؤلاء الأفراد على إظهار آرائهم وأحكامهم النقدية الدقيقة للآخرين؛ لا سيما أنّ غيرَهم محتاجٌ لما عندهم من عمق

المعرفة النقدية؛ وهو الذي دعا غيرَهم لاتباعهم في نقدهم لِمَا رأى من عمقهم ودقة فهمهم = مما جعلهم أئمة يُقتدى بهم.

والثاني: توفر الخبرة والممارسة الطويلة للفن أو العلم أو التراث (المقصود بالنقد) مما يُكسب صاحبه الدراية بأوجه النقد ومداخله، ومكامن القوة أو الضعف في ما يُراد نقده، كما يكسبه كثيرًا من المعارف المساعدة له، والمُهِمّةِ لعملية النقد، فهي معارف واسعة لا يمكن أن يُحيط بمعرفتها من لا خبرة له بالعلم أو التاريخ الذي يريد نقده.

فلا يمكن أن يكون النقد مقبولا (إبتداءً) إلا من المتخصص في الفن أو العلم المراد نقده، ولن يكون النقد قويًا إلا إذا كان من الخبير الذي طالت معاناته لتخصصه، وكان يملك أصول الموهبة النقدية الفطرية؛ والتي ستتطور مع الخبرة والتخصص إلى ملكة نقدية خاصة، يمكن أن تسمى عند بعض الاتجاهات (الذوق) الخاص.

أما إذا ما حاول الدارس الناشئ في العلم تعاطي النقد ـ ولو كان من الأذكياء ـ فإن أحكامه النقدية عندها ستكون عند الخبير المختص مثارًا للتعجب والاستغراب؛ لما يرى من ضعفها[1].

---

(١) وقد نص على أهمية الخبرة والاستعداد: المحدثون، والمؤرخون الغربيون أيضًا، تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢)، والمدخل إلى الدراسات التاريخية تأليف: شارل لانجلو وشارل سنيوبوس، تعريب عبد الرحمٰن بدوي ضمن مجموع النقد التاريخي ص٢٧، ١٨ ـ ٤٠.

فهذان الاحتياجان عليهما مدار تجويد عملية النقد، وبحسب التفاضل فيهما يتفاضل النقاد في جودة نقدهم. وهما مشتركان بين جميع المناهج والمحاولات النقدية التاريخية بما فيها منهج المحدثين[1].

وعليه فإن منهج المحدثين في النقد والمناهج التاريخية الأخرى تتفق في الشرائط الأساسية المطلوب توفرها في الناقد، كما تتفق على هذه الشرائط الأساسية جميع المناهج والمحاولات النقدية في شتى المجالات التي يدخلها النقد، فهي قضية فطرية مشتركة.

(١) فلا سبيل للقول: بأن منهج المحدثين وحده هو الذي يمنع غير أهل الخبرة (الحفاظ) من ممارسة النقد، وأن قوة منهجهم كامنةٌ في (الحفاظ) لا في المنهج نفسه. كما يُفهم من عبارة د. عبد الله العروي في كتابه «مفهوم التاريخ» ص٢١٥.

المطلب الثاني

بداية انطلاق النقد في جميع المناهج والمحاولات النقدية التاريخية

بعد أن جَمّعنا الحقائق حول بداية النقد لجميع المحاولات والمناهج النقدية التاريخية، وجدنا أنّ جميع المحاولات النقدية التاريخية: تتفق في أنها بدأت من خلال أفراد من المتخصصين عملوا فيها بما تُمليه عليهم خبرتُهم وعقولُهم حيال التوراريخ التي اهتموا بنقدها؛ لمّا رأو: اختلاط الغثّ منها بالسمين، وقلة من يميز بينهما من المشتغلين بالتواريخ[1]. فقاموا بمحاولات نقدية، ثم تطوّرت تلك المحاولات في بعض الأحيان؛ حتى تكونت من خلالها مناهج نقدية معتبرة[2].

وكذلك نشأ النقد عند المحدثين، فكان بادئ أمرهم أنّ

---

(١) مقدمة ابن خلدون (١/٦).

(٢) ابتدأت في عهد الصحابة ﷺ محاولات نقدية من قبل أفراد من المحدثين من صغار الصحابة وكبار التابعين، ثم تطورت حتى نشأ منها منهج المحدثين في النقد وهو منهج خاص بنقد السُنَّة النبوية، وفي القرن السابع عشر والثامن عشر الميلادي ابتدأت محاولات نقدية غربية لنقد التاريخ الغربي القديم والوسيط والحديث، ثم تطورت حتى استطاعوا وصف منهج النقد التاريخي الاسترادادي، وهو المنهج العلمي المطبق اليوم في عموم الدراسات التاريخية.

أفرادًا منهم قاموا بمحاولات نقدية لما ينقله الرواة عن رسول الله ﷺ، ثمّ تطورت هذه المحاولات على أيدي نقاد الحديث في طبقات متتابعة؛ حتى تكامل منهج المحدثين في النقد (بالتدريج)؛ من خلال القيام بما تحتاجه الروايات النبوية؛ لصيانتها من: الضياع، أو الاختلاط.

ووجدنا أن المحدثين كانوا يُحيلون في نقدهم على آيةٍ من كتاب الله، جعلوها المنطلق الأساس لمنهجهم النقدي، تلك الآية هي قول الله تعالى مخاطبًا عباده المؤمنين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: ٦]، فأمرهم بنقد الأخبار، ولم يبين لهم كيف ينقدوها، وكان فيهم رسول الله عليه الصلاة والسلام، وهو المؤيد بوحي الله؛ فما جاءنا خبرٌ عنه يُبِيْنُ عن كيفية نقد الأخبار، ولا خبرٌ ينص على القواعد النقدية، ولا خبرٌ يحدد وسائل النقد وأدواته. وراجعنا منهج المحدثين في النقد، فما وجدناهم يُحيلون على منهج نقدي نزل عليهم من السماء، ولا ينسبونه للنبي عليه الصلاة والسلام، فعلمنا أن منهجهم إنما أقاموه هم من خلال عقولهم المجرِّبة وخبرتهم الطويلة برواياتهم التي ينقدون.

فالبداية متشابهةٌ بين جميع مناهج النقد التاريخي، مما يعني أن انطلاقات مناهج النقد التاريخي متفقة عند الجميع.

وتفسيرُ هذا التطابق والاتفاق هو: أن فطرة الإنسان وتكوينه العقلي مشتملٌ على كل الأساسات التي تُبنى عليها عملية النقد

التاريخي وتتكون منها مناهجه؛ كالاستقراء والتحليل والمقارنة والربط والاستنباط، وإن كان أفرادُ البشر يتمايزون في دقة هذه العمليات وجودتها، فالمتميزون منهم باستعدادهم التكويني مهيئون لأن يبدءوا مشروع نقد الوثائق التاريخية، معتمدين على طبيعة الوثائق التي يتخصصون في نقدها وعلى المعارف التي اكتسبوها في مسيرتهم النقدية.

فالتواريخ القريبة التي نُقلت عن طريق الرواة: وثائقها هي الروايات، وهناك تواريخ أخرى لم تنقل عن طريق الروايات؛ وثائقها كتبٌ، ومخطوطات، وصور، وآثار، ونقوش؛ تختلف بحسب اختلاف طبيعة تلك التواريخ ووثائقها التي سجَّلتها.

وهذا لا يعني أن الموهوب منهم سوف يبدأ النقد مباشرةً، ولكن يعني أنه قادرٌ بعد خبرته بتاريخه وطبيعة وثائقه والمعارف المساعدة التي تخدمه من أن يؤسس لنقده من خلال صناعة ما يحتاجه النقد من معارف ووسائل تسمى (أدوات النقد). فمثلًا يحتاج عند سماعه لخبرٍ من شخصٍ لأن يسأل عن هذا الخبر وعن هذا الشخص، ويبدأ في جمع المعلومات، والتي يمكن أن نسميها (القرائن) مستعملًا العمليات العقلية الفطرية، حتى يصل من خلالها إلى الحكم على الخبر بأنه مقبولٌ قطعًا أو رجحانًا، أو مردودٌ قطعًا أو رجحانًا.

وبناءً على ذلك فإن هذه الوجهة التي بحثناها في هذا المطلب تؤكد تطابق منهج المحدثين وبقية المناهج التاريخية فيها،

وهو ما يمهد للحكم باتفاق جميع مناهج النقد التاريخي بما فيها منهج المحدثين في المنطلقات والركائز الأساسية، ونترك تأكيد ذلك للمطلب الأخير في هذا المبحث.

المطلب الثالث

الأساس الذي قام عليه منهج النقد عند المحدثين وموقف المناهج التاريخية منه

في هذا المطلب سوف نقارن بين الأساس الذي قام عليه منهج المحدثين في النقد وبين الأسس التي قامت عليها المحاولات والمناهج النقدية التاريخية الأخرى؛ من خلال عرض أساس منهج المحدثين على المناهج النقدية الأخرى؛ واستخراج موقف المناهج النقدية التاريخية منه.

الجدير بالذكر هنا.. أن التواريخ تختلف في طبيعتها وأحوالها، فهناك تواريخ قديمة تعتمد الوثائق المكتوبة والنقوش والمنتوجات الصناعية؛ لم يبق من وثائقها وشواهدها إلا قدرٌ مشتت متناثر. وتواريخ قريبة يتوافر لها الكثير من الشهود والوثائق والرواة، وتاريخ المحدثين من هذا النوع الأخير، يعتمد في شواهده على شهود العيان والرواة، تماثله في ذلك بعض التواريخ العالمية في طبيعتها، وهذه التواريخ المتماثلة في الطبيعة ينبغي أن تتماثل فيها الأسس النقدية. وهذا لا يعني أن التواريخ المختلفة في طبيعتها تتنافر أسسها النقدية، كلا.. فجميعها ينبغي أن يقرّ بهذا الأساس من حيث الأصل ولا ينكره.

لذا فإننا في أثناء عرض أساس منهج المحدثين النقدي على جميع المناهج النقدية التاريخية نكتفي بعدم إنكارها لهذ الأساس من حيث الأصل.

فالأسُّ الأساس الذي بنى عليه المحدثون منهج نقدهم بعد طول تتبع وتأمل لعباراتهم وتطبيقاتهم النقدية هو:

أن الرواية لا يمكن أن يتطرق إليها الخلل إلا بسبب راويها، إما بسبب كذبه متعمدًا أو بسبب وهمه وخطئه، وأن الرواية لو أمنت منهما لوصلت كما هي من غير تغيير.

وهذا الأساس ينبني عليه منهج المحدثين، فكل ما عملوه في النقد راجعٌ إلى التوقي من كذب الراوي ومن خطئه، ولم نجد في تراث المحدثين ما يدل على أنهم تفردوا به، أو أنه من اكتشافهم هم، ولكننا وجدنا ما يدل على أنهم إنما أخذوه من الحكمة التي تتواطأ عليها العقول البشرية، حتى إن عبارة «وما آفة الأخبار إلا رواتها»؛ والتي أحال عليها المحدثون كثيرًا في تراثهم؛ هي من العبارات التي تروج رواج الحِكَم والأمثال بين أوساط العامة فضلًا عن الخاصة، ولا يمكننا القول أبدًا أن المحدثين كانوا مصدر هذه الحكمة، وأن الناس إنما أخذوها عنهم.

فغاية ما عمله المحدثون هو أنهم قاموا بوضع الوسائل الكافية للحفاظ على السُّنَّة من كذب نقلة الأخبار وأخطائهم، ومن خلال تلك الوسائل تمّ بناء منهج النقد عند المحدثين.

وعندما نَعرض هذا الأساس الذي بنى عليه المحدثون

منهجهم النقدي على المناهج النقدية التاريخية الأخرى وأصحابها: نجد أنهم يتفقون على أن هذا الأساس مشتركٌ معهم، وأنهم إنما بنوا مناهجهم النقدية على التوقي من تطرق الكذب والخطأ إلى ما تحويه الوثائق والشهود[1]، وهذا يعني أنها بُنيت على مثل ما بَنى عليه المحدثون منهجَهم سواءً بسواء.

وعليه فإن القاعدة التي بُنيت عليها المناهج النقدية التاريخية واحدة.

وعلى نتيجة هذا المطلب والمطالب السابقة يمكننا أن نخرج بنتيجة المبحث بأكمله، فنقول: **إن منهج المحدثين وبقية المناهج التاريخية تتفق في المنطلقات والركائز الأساسية.**

وهذا ما يفتح لنا اختبار توافق منهج المحدثين والمؤرخين فيما بعد المنطلقات والركائز، وهي القواعد والقوانين النقدية الكبرى، وهو ما سيعالجه المبحث الآتي من جهة عرض قوانين المحدثين النقدية على بقية مناهج النقد التاريخي واستخلاص مواقفها منها.

---

(١) في المنهج التاريخي الاسترادادي على إجماله، وصلاحيته لأن يكون القدر المشترك بين كل أنواع التواريخ = دلائل واضحة على أن النقد الخارجي والباطني فيه مهمته الأساسية هي التأكد من عدم تطرق الكذب أو الخطأ إلى تلك الوثائق، ويعبرون أن النقد: «هو العملية الرابطة بين الحادثة وبين الوثيقة» والوثيقة إن كانت شهودًا أو رواةً فإن النقد سيكون موجهًا إلى التأكد من سلامة شهادتهم أو روايتهم من الكذب والغلط. ينظر مثلًا: المدخل إلى الدراسات التاريخية (لانجلو) ص١٢١ ـ ١٢٤، ومقدمة ابن خلدون (١/٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩)، ومفهوم التاريخ لعبد الله العروي ص٦٧.

المبحث الثاني

قوانين المحدثين النقدية في ميزان النقد التاريخي

في هذا المبحث وبعد أن تبين لنا تواطؤ جميع المناهج النقدية التاريخية على تأسيس بنائها على قاعدة مشتركة، سوف نعرضُ على المناهج النقدية التاريخية (أيضًا): أبرز القوانين النقدية التي استعملها المحدثون وبنوها على ذلك الأساس المشترك؛ لنرى مدى اتفاقهم معها، أو اختلافهم عليها، وعلى ضوء نتيجة هذا المبحث سوف نقرر مسار البحث في الفصل القادم.

وقوانين المحدثين النقدية التي سأعرضها في هذا السياق تم استخلاصها من منطوق كلامهم ومقارنتها بتطبيقاتهم[1].

(١) ولولا التخصص الدقيق في نقد المحدثين عبر سنين طويلة من القراءات والبحوث والدراسات المعمقة في (علل الحديث)؛ لما تمكنت من استخلاصها على هذا النحو الذي ستراه في هذا المعرض، وقد اعتمدت في صياغتها على عبارات المحدثين وتطبيقاتهم.

وهذه القوانين النقدية هي أصول قوانين المحدثين رحمهم الله؛ التي أعملوها في نقد الروايات، وإليها تعود عامة القواعد والتفريعات النظرية المذكورة في كتبهم، مما له تعلقٌ بالقبول والرد في عملية النقد.

وسأبدأ بعرض القوانين النقدية التي أعملها المحدثون، وأبين موقف المناهج النقدية التاريخية من كل قانون على حدته؛ إما بصريح عبارة أصحابها أو من خلال عرض الأدلة الكافية على بيان موقفهم، على النحو الآتي:

قوانين المحدثين النقدية:

القانون الأول: الخبر إذا جاء من جهات عديدة متباعدة يؤمن تواطؤها على الكذب وانتشر ولم يوجد له مخالف وجب تصديقه بلا بحث ولا نظر.

هذا القانون يذكره أتباع المحدثين في الكلام على «التواتر»، ويعني عندهم أن الأخبار التي ينقلها العامة عن العامة، ولا يختص بها طائفةٌ منهم؛ فإن قبولها لا يتطلب استدلالًا ولا بحثًا إلا التأكد من كونها جاءت بهذه الصفة.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «العلم من وجوه: منه إحاطة في الظاهر والباطن. ومنه حق في الظاهر. فالإحاطة منه ما كان نص حكم لله أو سُنَّة لرسول الله نقلها العامة عن العامة. فهذان السبيلان اللذان يُشهد بهما فيما أُحِلّ أنه حلال وفيما حرم أنه حرام. وهذا الذي لا يسع أحدًا عندنا جهله ولا الشك فيه. وعلم

الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء، ولم يُكَلِّفْها غيرُهم وهي موجودة فيهم أو في بعضهم بصدق الخاص المخبر عن رسول الله بها. وهذا اللازم لأهل العلم أن يصيروا إليه وهو الحق في الظاهر كما نقتل بشاهدين. وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط»[1].

ومن أمثلة ما ينقله العامة عن العامة: عدد الصلوات المفروضة في الإسلام وأنها خمس صلوات، فهذا خبرٌ نقله كل أصحاب النبي ﷺ لمن بعدهم من الطبقة التي تليهم، ونقله التابعون لتابعيهم، ولم يزل يرويه العامة عن العامة في كل طبقة إلى زماننا هذا، فقبوله واجبٌ بلا بحث ولا استدلال، وليس في القرآن الكريم ما يدل صراحةً على عدد الصلوات المفروضة، وغاية ما جاء فيه الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ﴿٧٨﴾﴾ [الإسراء: ٧٨].

فالسُّنَّة هي التي بَيّنت عدد الصلوات المفروضة في كتاب الله، وهذه السُّنَّة لكونها من المسائل الكبرى في الدين، ولكونها تتكرر كثيرًا؛ فإنها قد انتقلت في الأمة عن طريق العامة جيلًا بعد جيل، كل المسلمين أهل المدائن والبوادي لا يختلفون أنها خمس صلوات، خبرٌ يرويه الكافة عن الكافة بلا اختلاف. وقد سَجّل المحدثون بعض هذه الروايات في كتبهم، فرووا عن

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص٤٨٨.

طلحة بن عبيد الله ومعاذ وأنس بن مالك وأبي مسعود الأنصاري وغيرهم بالأسانيد ما يدل على أن الصلوات المفروضة خمس، فكان هذا التسجيل لتلك الروايات شاهدًا للتواتر ودليلًا إضافيًا للمسألة، لكن الحجة قائمة على الناس بنقل الكافة عن الكافة دون بحث ولا استدلال. ولو لم يجدوا في كتب المحدثين إسنادًا واحدًا لحديث يدل على عدد الصلوات المفروضة. وهذا ما نراه في واقع عمل الناس؛ فإنهم إنما استفادوا وجوب الصلوات الخمس من نقل الكافة عن الكافة، وأن عامتهم لا يعرف هذه الأحاديث التي رواها المحدثون بالأسانيد في كتبهم، ولم يبحث في أسانيدها.

ومن أمثال المتواتر في السُّنَّة: أعداد ركعات الصلوات، وأن الفجر ركعتان والظهر أربع والعصر والعشاء، وأن المغرب ثلاث ركعات.

ومن أمثلة المتواتر في السُّنَّة تحديد الشهور القمرية وترتيبها، وبيان مواضع العبادة؛ كالكعبة المشرفة والمشاعر: عرفة والمزدلفة ومنى، والمسجد النبوي، ونحوها فهذه إنما عرفها الناس بنقل الكافة عن الكافة على سبيل التواتر، ليس في عامتها دليل إلا التواتر.

وهذا قانون لا خلاف عليه أبدًا، بدليل أن البشرية كلها تتواطأ على قضايا موروثةٍ جيلًا بعد جيل، ولم نجد من يُشكك فيها ممن يُعتد به من البشر، كعدد الشهور الشمسية وترتيبها،

وتقسيمها إلى أسابيع، وعدد الأيام فيها وترتيب أسمائها بمختلف اللغات، فيوم الجمعة هو الجمعة عند كل البشر لا يتقدمون عليه ولا يتأخرون وكذا سائر الأيام. وهذه القضايا موروث بشري يشبه أن يكون متواترًا من زمن آدم عليه السلام.

وهذا يدلُّ على أن هناك نوعٌ من السُّنَّة لا يتمُّ نقده من خلال النظر إلى رواته وجرحهم وتعديلهم، وعلى أن منهج المحدثين النقدي يعتمد الوسائل المناسبة لنقد الأخبار. وهو في هذا النوع يشترط للقبول حصول (التواتر) برواية العامة عن العامة بلا نظر في الرواة ولا نظر إلى الأسانيد[1].

القانون الثاني: الحديث إذا لم يبلغ حدّ التواتر لا يمكن قبوله أو رده إلا بالبحث والاستدلال على قبوله أو رده من خلال النظر في جميع القرائن المؤثرة المحيطة به، والموازنة بينها.

هذا القانون عند المحدثين عليه قامت كلُّ علوم الحديث، فعملُ المحدثين وقواعدهم في القبول والرد لا تتطرق للأحاديث المتواترة؛ لاستغنائها بتواترها عن البحث والنظر في أسانيدها وقرائنها، وعلى ذلك فكل الأحاديث التي رواها المحدثون في كتبهم وتتبعوا أسانيدها هي من قبيل الآحاد التي لم تبلغ حد التواتر، وقد

(١) شُغف المحدثون برسالة الشافعي رحمه الله، بداية من إمام العلل عبد الرحمٰن بن مهدي فمن جاء بعده، وأخذوا عبارة الشافعي هذه كما هي ولم يتعقبوها بشيء، مما يدل على أن نقاد المحدثين لا يعممون تتبع الأسانيد والنظر في حال الرواة على جميع (الموروث الشرعي)، كما يفهم من عبارة د. عبد الله العروي في كتابه «مفهوم التاريخ» ص٢١٥، ٢٢٢.

يكون فيها ما له علاقة بالمتواتر؛ لكنه لا يعني أن يكون هو متواترًا بنفسه، فمثلًا حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في أن الصلوات المفروضة خمس (المذكور سابقًا) هو حديث آحاد مع أن معناه متواترٌ عن رسول الله ﷺ، فإثبات الرواية بهذا اللفظ عن طلحة رضي الله عنه لم يبلغ حدّ التواتر، ولم يضعها البخاري في صحيحه ويترك غيرها مما رُوي عن غيره من الصحابة في نفس المعنى = إلا بعد نظر واستدلال[1].

وعمل المحدثين في البحث والاستدلال على قبول الخبر يرجع إلى النظر في القرائن المحيطة بالراوي وروايته معًا، والاستقراء في جمعها، ثم الموازنة والترجيح، والوصول إلى نتيجة من أربع نتائج محتملة لا خامس لها:

- فإما أن يثبت عندهم الخبر يقينًا.
- أو بظنٍ راجح مع وجود احتمال عدم ثبوته.
- أو يحكم عليه بعدم الثبوت يقينًا.
- أو بظنٍ راجحٍ مع وجود احتمال ثبوته.

وهذا القانون الإجمالي متفقٌ عليه لدى جميع العقلاء من البشر فضلًا عن المناهج النقدية التاريخية، وما سيأتي من قوانين هي فروعٌ لهذا القانون تُكَمِّلُه.

---

(١) وهذا المعنى هو الذي يريده ابن حبان رحمه الله لمّا قال في مقدمة صحيحه: «فأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد وأن من تنكب عن قبول إخبار الآحاد فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد».

القانون الثالث: رواة الأخبار يتفاوتون في الوثاقة، وتفاوتهم راجع إلى درجة الأمان من كذبهم وخطئهم.

وعلى هذا القانون يقوم علم الجرح والتعديل عند المحدثين، فالراوي الذي لا يُتوقع منه الكذب يسمونه (العدل)، ووصف الراوي بالعدالة: ينبني على عملية واسعة في التحري عنه؛ من خلال العارفين به ومن خلال مقارنة مروياته بمرويات غيره فإن ظهر ما يدل على وجود مخالفات لا يمكن أن يكون (الخطأُ) سببَها: اتهموه بالكذب.

والراوي إذا كان يقظًا نادر الخطأ يسمونه (الضابط).

والرواة عندهم مراتب في سلم الجرح والتعديل، وهذه المراتب راجعة إلى تفاوت الرواة في الوثاقة. وهي مراتب لا يمكن حصرها لكثرة الرواة، ولكنها في الجملة يمكن تقسيمها إلى أربع مراتب[1]:

ـ مرتبة الثقات الذين يعتمد على رواياتهم من حيث الأصل.

---

(١) قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٢٧هـ): «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فانه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا، وإذا قالوا ليس بقوى فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة». الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

ـ ثم مرتبة الرواة الصدوقين الذين لا يحتج بهم إذا انفردوا بالأحاديث المهمة كأحاديث الأحكام والحلال والحرام من حيث الأصل.

ـ ثم مرتبة الضعفاء الذين لا يقبل حديثهم إلا بعاضد يعضده.

ـ ثم مرتبة المتروكين الذين لا تنفع روايتهم في التقوية ولا يكتب حديثهم إلا للمعرفة.

ومعرفة درجة وثاقة الرواي تكون عندهم من خلال مقارنة مروياته بمرويات أقرانه ونحوهم.

وعند عرض هذا القانون على مناهج النقد التاريخي نجد أنها لا تنكره ولا تعارضه، ولكنها لم تصل إلى درجة تقنينه كما وصل المحدثون! ولم تُقدم رَصْدًا كافيًا لرواة التواريخ التي ينقدون؛ بحيث يمكن أن يُفعَّل به هذا القانون عندهم ويبدأ العمل! وكان ذلك كله بسبب ثراء تاريخ المحدثين بالروايات التي مكنت من المقارنة والرصد، فقانون المحدثين هذا متقدمٌ على المحاولات والمناهج النقدية التاريخية الأخرى القديمة والحديثة.

القانون الرابع: الأصل قبول خبر الثقة حتى تدل القرائن على خطئه.

وعلى هذا القانون عند المحدثين يقوم تعريفهم للحديث الصحيح، حيث يتم تصحيح الإسناد عندهم بعد الحكم على رجال الإسناد بالوثاقة وأنهم عدولٌ ضابطون، ويعتبرونه حكمًا

مبدئيًا لا يساوي تصحيح الحديث، الذي لا يمكن القول به إلا بعد التأكد من انتفاء الشذوذ والعلة التي يُكتشف بها العيوب الباطنة في الرواية، ويَستدل عليه بعضهم بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: ٦]، حيث يدل مفهومه على أن الأصل في رواية غير الفاسق القبول[1].

وهو عند غيرهم من أصحاب المناهج النقدية التاريخية: غير منكور، بل البشرية كلها تقرُّه فضلا عن مناهج النقد التاريخي. ولكن لم يُعمل بهذا القانون على وجهٍ يصح أن يعتبر به قانونًا يطبّق إلا عند المحدثين، والسبب في ذلك يعود إلى أنهم قد قاموا بعملية رصد وتوثيق للرواة، وميزوا الثقات من الضعفاء؛ فاستطاعوا بما وفروه من وسائل أن يستفيدوا من تطبيق هذا القانون.

القانون الخامس: الأصل عدم قبول خبر غير الثقة حتى تدل القرائن على صدقه.

وهذا القانون لازمٌ للقانون السابق، وهو جهته المقابلة، والقول فيه تتمة للقول في سابقه[2].

---

(١) قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ناقلًا إجماع المحدثين على أن الأصل قبول خبر الثقة إذا انفرد برواية: «أحدها: اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره، لوجب قبوله...»، الكفاية باب (القول في حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره).

(٢) لأنه قد يصدق الكذوب، وقد كان سفيان الثوري يقول لإخوانه: «اتقوا الكلبي فقيل له فإنك تروي عنه قال أنا أعرف صدقه من كذبه»، العلل الصغير ص٧٣٩.

القانون السادس: الخبر إذا تعددت طرقه كان أقرب إلى القبول من خبر الواحد المنفرد.

وفي هذا القانون يراعي المحدثون الطبيعة البشرية.. وتقديم نتاج الجماعة على نتاج الفرد، فالخطأ واردٌ على البشر وتفرد إنسانٍ بخبر من قرائن رده؛ لاحتمال خطئه، بينما توارد الجماعة على خبر يعد قرينة قبول له[1].

وقد بنوا على هذا القانون قاعدة تعاضُد الروايات وتقوية بعضها ببعض.

وهذا القانون يتفق عليه عقلاء البشر، فضلا عن المناهج النقدية التاريخية التي تعتني بجمع الشواهد والوثائق التاريخية، وتضم بعضها إلى بعض في الاستدلال، فهو مشترك فطري؛ لا حاجة للاستدلال على فطريته.

القانون السابع: إذا اختلف الرواة في خبر فإن ترجيح أحد أوجه الخلاف يكون بالقرائن، وهي كثيرةٌ جدًا، ومن أهمها الكثرة والوثاقة.

وعلى هذا القانون عند المحدثين يقوم علم العلل، وهو علمٌ يَكتشف المحدثون به أخطاء الرواة الثقات وأوهامهم، فهم ينصُّون على أنه ليس من شرط الثقة ألا يخطئ، ويكشفون خطأه بمقارنة روايته بروايات أقرانه، ويوازنون بين الروايات من خلال جميع

---

(١) قال أبو بكر الأثرم: «والأحاديث إذا كثرت كانت أثبت من الواحد الشاذ، وقد يهم الحافظ أحيانًا» فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣١).

القرائن المعتبرة، ويصلون إلى أحد نتائج ثلاث لا رابع لها:

ـ فإما أن تقبل جميع أوجه الاختلاف إذا دلت القرائن على ذلك.

ـ وإما أن ترد جميع أوجه الاختلاف إذا دلت القرائن أن الرواية مضطربة لم تُضبط كما ينبغي.

ـ وإما أن يتم الترجيح بينها فتقبل بعضها وتُرَدُّ الأخرى، وهذا هو الأكثر عندهم في تطبيقاتهم.

وهذا القانون الذي يسيرون عليه قانون موضوعي يقبله العقل الصحيح، وليس في مناهج النقد التاريخي ما يعارضه، بل فيها ما يدل على اعتماده وإعماله[1]؛ لكنه لم يجد عند غير المحدثين ما وجده عند المحدثين من وسائل؛ من خلال رصد الطرق ورواتها وضبط اتفاقاتهم واختلافاتهم، فقلّ أن تجد عندهم رواية إلا وتوفرت لها طرق كثيرة للمقارنة والتمحيص.

وبناء على هذا القانون تشدد المحدثون في قبول بعض الروايات وتساهلوا في قبول أخرى، فتشددوا في قبول الأحاديث التي يترتب عليها عمل وتدخل في الحلال والحرام، وتساهلوا في أحاديث الفضائل والرقاق والمغازي والسير ونحوها مما لا يتضمن حكمًا يُرتِّبُ عملًا[2]. والسبب يعود عندهم إلى أن هذه

---

(١) (كما سبق) فجميع المناهج التاريخية تراعي نقد الوثيقة التاريخية من خلال مقارنتها بالوثائق المشابهة، وتحكم لبعضها على بعض.

(٢) بوب ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٢٧ ـ ٣١): «باب بيان صفة من يحتمل =

الأخبار المهمة تتوفر دواعي الرواة على نقلها فلا يسوغ تفرد كل أحدٍ بها.

وهذا مقررٌ في المشترك الإنساني، فانفراد الرجل (مثلًا) بخبرٍ حصل في داره لا يمكن أن يوازن بانفراده بخبر عظيم حصل في البلد لتوفر الدواعي على نقله، وعندها يكون التفرد بمثل هذا الخبر الذي تتوافر الدواعي على نقله: قرينةُ حصول الوهم والخطأ.

ولا إشكال على هذا القانون عند أصحاب المناهج النقدية التاريخية، وهو مشترك فطري أيضًا.

القانون التاسع: قد يتقوى الحديث الذي جاء من طريق ضعيف بمجيئة من طريق آخر دلت القرائن على أنه يقويه.

وهذا القانون يُبنى على قانون سابق، وقد استفاد المحدثون من تطبيقه مع الروايات التي لا تزال في حيز الظن؛ لم يُقطع بخطئها، والتي ليس في إسنادها راو متهم بالكذب.

وهذا من حيث الأصل قضية أنسانية مشتركة يُتفق عليها في الجملة، ولكن الجزم بأن وجود رواية (ما) يقوي رواية أخرى مسألةٌ في غاية الدقة، تحتاج إلى نظر دقيق في: الطرق ومخارجها، وأسباب الضعف فيها، والقدر الذي ينجبر بالمتابعة،

= الرواية في الأحكام والسنن عنه» ثمّ أتبعه «باب في الآداب والمواعظ إنها تحمل الرواية عن الضعاف» ثم أكد بباب ثالث: «باب بيان صفة من لا يحتمل الرواية في الاحكام والسنن عنه».

والقدر الذي لا ينجبر. ولأجل هذه الدقة لم يستطع بعض الباحثين في الحديث تطبيقها بنفس دقة تطبيق المحدثين الأوائل؛ فوقع عندهم من التوسع أو الجفاء عن هذه القاعدة، ما به خالفوا طريقة المحدثين الأوائل رحمهم الله[1].

والذي يهمنا هنا هو وجود إقرار مشترك بهذا القانون من حيث هو.

القانون العاشر: الجهل براوي الحديث أو بحاله يوجب التوقف والاحتياط في قبول خبره؛ خشية أن يكون غير مأمون عليه.

وهذا القانون من حيث الجملة مشترك إنساني أيضًا، ويبرز هذا ويظهر في حال غنى التاريخ بالنقلة الموثوقين وبكثرة الروايات، ففي روايات الثقات المعروفين شغلٌ عن العناية برواية المجاهيل[2]، ومع أن تاريخ السُّنَّة يتمتع بحالة من (الثراء الكبير) في الرواة وطرق الحديث، إلا أن المحدثين رحمهم الله لدقتهم وموضوعيتهم لم يُهملوا رواية المجهولين تمامًا؛ لكنهم وضعوها في حيز الاعتبار لمقارنتها بروايات غيرهم.

---

(١) ينظر لذلك: الارشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، تأليف: طارق عوض الله.

(٢) ولذلك نجد المحدثين قد أصدروا أحكامهم على رواة بأنهم لا قيمة لرواياتهم، كقولهم: «لا يشتغل به»، «ارم به»، «ذاهب الحديث»، «سجرنا به التنور»، وغيرها، وقد جاء على كثير من هذه الاصطلاحات الدكتور عمر فلاته في كتابه: «الوضع في الحديث».

وعلى هذا القانون بنى المحدثون قاعدتهم في التعامل مع الرواة المجاهيل، ومع الأسانيد التي وقع بها السقط فجهلت مخارج الحديث بسببه.

هذه هي أبرز القوانين التي اعتمد عليها المحدثون في نقدهم، وبنوا عليها علومهم، وقد تبين بعد عرضها أنّ منها ما هو متفقٌ عليه بين جميع نقاد التواريخ، ومنها ما لا تنكره المناهج النقدية الأخرى وإن لم تكن توَصّلت إليه أو عملت به، وهي القوانين المتفرعة عن القوانين الكبرى.

وبعد أن تبين أن القوانين الأساسية التي بنى المحدثون عليها نقدهم هي قوانين فطرية غير منكورة عند جميع المناهج والمحاولات النقدية، فإن هذا يعني تأكيد دقة نتيجة المبحث السابق بمطالبه الثلاث. حيث توصلنا فيه إلى توافق جميع المناهج النقدية التاريخية في الأسس والمنطلقات.

كما أن هذه النتيجة تفتح تساؤلًا مُهمًا مفاده:

بعد أن تبين أن المحدثين سلكوا طريقًا فطريًا في بناء منهجهم النقدي؛ وحيث إننا لا نتصور أن تكون جميع مناهج النقد التاريخي قد أقيمت على ما يخالف فطرة البشر! فعلى ماذا بُنيت هذه المناهج؟ وما وجه الفرق بين منهج المحدثين وبقية مناهج النقد التاريخي؟

هذا السؤال الذي أثاره هذا المبحث سيفتح عملًا بحثيًا يفي بالجواب على هذا التساؤل، وهو ما سنراه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني

أدبيات منهج النقد التاريخي (الاسترادادي) وعرضها على منهج المحدثين

وفيه تمهيد ومباحث:

تمهيد: منهج النقد التاريخي الاسترادادي.

المبحث الأول: أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي.

المبحث الثاني: عرض أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي على منهج المحدثين.

تمهيد: المنهج التاريخي (الاسترادادي)

سبق أن المنهج التاريخي (الاسترادادي) قد برزت أهم المؤلفات التي تصفه وتحدده على يد (لانجلو) و(سينوبوس) العالمان الفرنسيان اللذان تقاسما كتابة (المدخل إلى الدراسات التاريخية) وقد ظهرت الطبعة الأولى منه سنة ١٨٩٨م، ولا يزال إلى اليوم من أهم الكتب الغربية في هذا الشأن. وقد عالج الكتاب كما نص كاتبه في مقدمته: شروط المعرفة في التاريخ، وعلاماتها، وخصائصها، وحدودها، وعرَّف الوثيقة التاريخية وحدَّدها؟ كيف تعالج الوثائق من أجل الإفادة منها في التاريخ؟ ما هي الوقائع التاريخية؟ كيف تجمع لتشييد العمل التاريخي؟[١].

وبعد انفتاح العرب والمسلمين في عصرهم الأخير على معارف الغرب وعلومهم واستفادتهم منهم كان مما استفادوه:

---

(١) نقله إلى العربية الدكتور عبد الرحمٰن بدوي (ت٢٠٠٢م)، وطبع في القاهرة سنة ١٩٦٣م، ولكونه المرجع الأساس في وصف المنهج التاريخي الاسترادادي، فإنني اعتمدت عليه في استخراج أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي.

المنهجية البحثية في التاريخ، من خلال ترجمة تلك الكتب وأهمها الكتاب المشار إليه آنفًا، ومن خلال التأليف المباشر باللغة العربية من قبل أفراد من العرب درسوا وفق المنهجية الغربية، كانت دراستهم لها بغير العربية.

وقد ألف أسد رستم أول كتاب عربي يراعي المنهجية الغربية في البحث التاريخي، بعد أن تخصص في البحوث التاريخية وفق المنهجية الغربية فأصدر سنة (١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م) كتابًا سماه «مصطلح التاريخ» وموضوعه كما يقول أسد رستم نفسه: بحث في نقد الأصول، وتحري الحقائق التاريخية، وإيضاحها وعرضها. وكانت تسمية هذا الكتاب بالمصطلح اقتباسًا من علم مصطلح الحديث، لإعجابه الشديد بالمحدثين وجهودهم.

وكتابه مصطلح التاريخ هو صياغة للمنهج الاستردادي التاريخي بأسلوب يعتمد اصطلاحات المحدثين وتسمياتهم حسب اطلاعه عليها. فهو لم يَرَ في أدبيات المنهج التاريخي الاستردادي ما يبلغ به أن يكون منهجًا مقننًا مكتملًا استوفى اصطلاحاته التفصيلية، فأراد أن يكمله من منهج المحدثين في النقد، والذي هو عنده (مصطلح الحديث)[1]، وأن يستعيض عن التسميات الأجنبية باصطلاحات عربية أصيلة؛ فكَتَبَ: «مصطلح التاريخ».

ويتحدث أسد رستم في مطلع كتابه عن بداية عهده بهذا

(١) يرى أسد رستم أن منهج المحدثين النقدي هو مصطلح الحديث، والتحقيق أن مصطلح الحديث ليس هو منهج النقد عند المحدثين، ولكن المصطلحات أطلقت على الأنواع التي نشأ عامتها عن منهج النقد، كما سيأتي في ص١٠٤.

العلم، حيث أنه عاد من جامعة شيكاغو سنة ١٩٢٣م، وباشر عمله في جامعة بيروت لتدريس علم المثودولوجيا (المنهجية)، ولم يجد مراجع عربية في أول الأمر، فقرر تدريسها بلغاتها الأجنبية ريثما تتوفر الأمثلة التاريخية والاصطلاحات العربية. وهذا اضطره للرجوع إلى كتب مصطلح الحديث للاستعانة بمصطلحات المحدثين، ولربط ما يضعه لأول مرة من هذا العلم باللغة العربية بما ألفه السابقون من العرب (المحدِّثون).

ولفت انتباهه ما في المكتبة الظاهرية بدمشق (حينها)، حيث أنها تحتوي على أعظم كتب الحديث النبوي في العالم، ووجد رسالة للقاضي عياض كتبها ابن أخيه سنة ٥٩٥هـ وهي من أنفس ما صنف في موضوعها، حيث فاق بها القاضي عياض ما وضعه كبار رجال التاريخ اليوم، من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج حيث عنونها القاضي عياض بـ«تحري الرواية والمجيء باللفظ».

وقال بعد اطلاعه على تلك الجهود: «لو اطلع مؤرخوا أوروبا في العصور الحديثة على مصنفات الأئمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجية حتى أواخر القرن الماضي (أي: التاسع عشر)»[١].

وهذه شهادةٌ من خبيرٍ متخصصٍ غير متهم بتحيزه للمحدثين[٢].

---

(١) مصطلح التاريخ ص١٢.

(٢) وجه كونه غير متهم في شهادته أنه ليس مسلمًا وأنه لا حافز له في أن يقدم شهادة =

والمنهج الغربي في البحث التاريخي: منهجٌ موصوفٌ تسير عليه عامة الدراسات التاريخية الحديثة، ويسمى في علم المناهج (المثودولوجية) بـ: المنهج الاسترادادي التاريخي.

واللافت للنظر أن الدارسين المسلمين للتاريخ الإسلامي (اليوم) يستعملون هذا المنهج في أبحاثهم ودراساتهم، ويحكتمون إليه، ويحاكمون من سبقهم من المؤرخين المسلمين على وفق هذه المنهجية البحثية الحديثة في وضعها؛ **وهذا في حد ذاته إلزامٌ به، واعتراف بأن النقد التاريخي لا يصح أن تتباين مناهجه.**

والملفت للنظر أيضًا أن عامة الدارسين وجدوا في تطبيقات المؤرخين المسلمين ما يدل على أنّ كثيرًا منهم كان يلتزم بما تقتضيه المنهجية الصحيحة في البحث؛ وعلى ما يوافق أدبيات المنهج الاسترادادي، فأصبحوا يستدلون للمنهج الاسترادادي بتطبيقات نقاد المؤرخين من المسلمين الذين سبقوا زمن وضعه وتحديد معالمه[1]!

وعلى ذلك فإن المنهج الاسترادادي التاريخي قد سبق العمل به قبل وضعه وتحديده على أيدي المؤرخين الغربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ سبق العمل به في كثير من الدراسات النقدية التاريخية القديمة، وعمل به بلا شك المؤرخون

= للمحدثين وعامتهم ليسوا من العرب بغير حق بعد أن درس على منهج الغربيين، ولو كان متحيزًا لتحيز ضد المحدثين؛ لكنه قال كلمة الحق.

(١) كما فعل الدكتور أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ.

المسلمون، وبشر به ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ، وعمل به الفلاسفة الغربيون المتأخرون الذين سبقوا وضعه، حيث كانت أفكارهم وفلسفتهم النقدية هي السبب الرئيس في وضعه، وعمل به أتباعهم من خبراء الدراسات التاريخية الذين ابتدأوا رسم معالمه ووصفه معتمدين على خبرتهم وتطبيقاتهم[1].

فهو منهج إنساني مشترك. وكل ما فعله الذين وصفوه أنهم وضعوا الخطوط العريضة الإجمالية التي يسير عليها جميع الدارسين للتاريخ؛ على اختلاف طبيعة دراساتهم وتواريخهم.

لذا فإن طبيعة كل تاريخ توجه هذا الإجمال في المنهج الاسترادادي إلى تفاصيل تناسب ذلك التاريخ.

---

(١) ذكر الدكتور عبد الله العروي أن المنهج التاريخي الغربي المعاصر هو امتداد لمنهج الفقهاء (منهج ابن خلدون) «مفهوم التاريخ» ص٢١٩، وقال إن المنهج الخلدوني متأصلٌ في الفكر الإسلامي «مفهوم التاريخ» ص٢١٧. فهو مشتركٌ إنساني، تطور وتكامل في حاظنة الفطرة البشرية.

المبحث الأول

أدبيات منهج البحث التاريخي الاستردادي

لم يصل المنهج التاريخي الاستردادي إلى إنتاج قانون نقدي يُطبق على كافة الوثائق التاريخية، وذلك لأنه وُضع وضعًا إجماليًا ليكون صالحًا لجميع الدراسات التاريخية على تفاوت طبيعتها.

وهو في ذلك مثلُ بقية مناهج البحث العلمي الأخرى، والتي وضعها متأخروا الفلاسفة الغربيون[1]؛ لتعطي: إرشادات عامة، وتوجيهات كليّة؛ يسير عليها الباحث المختص في أي علم من العلوم دون أن يكون فيها إيٌّ إثقال عليه، فلا يُفترض على العالم المختص أن يسير عليها كما هي، بل للعالم المختص مطلق الحرية أن يتبعها أو يعدلها بما يتلاءم مع موضوع بحثه الخاص[2].

---

(١) علم المناهج (Methodology) وضعه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤م) على وجه الخصوص. «مناهج البحث العلمي» د. عبد الرحمٰن بدوي ص٧. و(كانت) يُعتبر أحد أكثر المفكرين المؤثرين في المجتمع الغربي والأوروبي الحديث، وهو الفيلسوف الرئيس الأخير في عصر التنوير.

(٢) مناهج البحث العلمي د. عبد الرحمٰن بدوي ص١١.

والمنهج التاريخي الاسترادادي هو أحد المناهج الرئيسة (الثلاثة)، بالاشتراك مع المنهج الاستدلالي (أو الرياضي)، والمنهج التجريبي. وإلا فإن مناهج البحث التفصيلية لا تكاد تنحصر[1].

وهذا المنهج الإجمالي قد اشتمل على أدبيات واضحة تحدد معالمه، ويمكن من خلال عرضها أن يتضح وصفُه، مما سيتبين في التوضيح الآتي:

تقوم فلسفة المنهج التاريخي الاسترادادي على استرجاع الزمن والعودة إلى الماضي.

فالوقائع التاريخية هي النقاط المعرفية التي يسعى المنهج التاريخي الاسترادادي إلى إثباتها والاستفادة منها اعتمادًا على الوثائق؛ من خلال عكس خط سير الزمن.

ذلك أنّ الوقائع التي حدثت في زمن سابق، تركت وثائق بعدها، وسواءً كانت هذه الوثائق والشواهد: آثارًا، أو نقوشًا، أو مخلفات خطية، أو رواياتٍ؛ فإنها قد وصلت إلينا على مرّ الزمن، ولإثبات تلك الوقائع ينبغي أن نقتص آثارها حتى نصل إليها في خطٍ معاكس لمسيرة الزمن. وهي مسيرة يتملكها النقد في عامة مراحلها:

والخطوة الأولى في المنهج التاريخي هي خطوة البحث عن وثائق، فعلى المؤرخ أن يجمع ما يمكن جمعه من وثائق.

---

(١) المرجع السابق (بدوي) ص١٦ ـ ١٨.

فإذا تمت الخطوة الأولى (جمع الوثائق)، بدأت الخطوة الحقيقية (النقد)، فإن المسافة بين الوثيقة التاريخية وبين الواقعة التاريخية (المستردة) هي طريقٌ طويلةٌ شاقةٌ، تتخللها العديد من العمليات النقدية[١]، بدايةً من:

ـ اختيار الوثائق والشواهد الصالحة للدراسة من جملة الوثائق والشواهد التي تم حصرها[٢].

ـ إلى مرحلة إثبات الوثائق والشواهد كما هي في الظاهر (كما تركها واضعها) من خلال عملية نقد يسمى عندهم النقد التحصيلي (الخارجي)[٣].

ـ وصولًا إلى مرحلة النقد الباطني للوثائق وتفسير محتواها والبيئة التي أحاطت بها لتلافي أي عملية كذب أو خطأ خفية وقعت فيها[٤].

كل ذلك: لإثبات الوقائع التاريخية كما هي، أو على أقرب نحو ممكن لها في الجملة.

ومن أساسيات أدبيات المنهج التاريخي الاستردادي أنه منهج

---

(١) المرجع السابق (بدوي) ص١٨٤.

(٢) ولشدة ما تحتاج هذه المرحلة من خبرة ومهارة ودراية نقدية فإنهم ينصون على أنها علم مستقل بذاته. المدخل إلى الدراسات التاريخية (لانجلو) ص١٥.

(٣) وهو على أهميته مجرد تحضير للنقد الحقيقي (الباطني). المرجع السابق (لانجلو) ص٨٦.

(٤) وهو أهم مرحلة في النقد، لذلك يسمونه النقد الحقيقي، مناهج البحث (بدوي) ص٢٠٥.

يعتمد على الملاحظة غير المباشرة، بخلاف المناهج العلمية التي تعتمد الملاحظة المباشرة؛ كالمنهج التجريبي المستعمل في علم الكيمياء (مثلًا)، فالتجربة الكيميائية التي يجريها المختص في المختبر هي (نقطة معرفية) وصل إليها الباحث من خلال الملاحظة المباشرة.

أما المؤرخ فإنه يسعى للوصول إلى (نقاط معرفية) قديمة لا يمكن له أن يباشرها، وإنما يصل إليها من خلال شواهد ووثائق تثبتها، فهو يسعى لامتلاك الأدلة الكافية على إثبات الوقائع التاريخية (أي: النقاط المعرفية) بدرجة من درجات العلم المعتبرة (التي أقلها غلبة الظن)، ثم يجمع النقاط المعرفية المتجانسة ويناسق بينها ليُكوّنَ منها معرفة تاريخية متكاملة، ولا يمكن للوقائع التاريخية أن تملأ الإطار المعرفي مَلئًا تامًا إلا بعد تطوير المعرفة المستخرجة من تحليل الوثائق باستعمال (البرهان البنائي) لتكميل المعرفة التاريخية[1]، ثم يقوم بتشييد صياغة علمية تاريخية مناسبة لتسجيل تلك المعرفة[2]، لكي تصبح جاهزة للتوظيف المعرفي لخدمة المعرفة (عامة).

وعليه فإن طبيعة المعرفة التاريخية عند أصحاب هذا المنهج ضعيفة نسبيًا.

---

(١) المدخل إلى الدراسات التاريخية لانجلو وسيبونوس ص١٩٩، تعريب عبد الرحمٰن بدوي. والمقصود بالبرهان البنائي ما يستنبطه المؤرخ من بعض الوثائق أو من مجموعها مما هو خارج عن المعارف المستخرجة من تحليل الوثائق؛ وشرطه أن لا يخالف ما تدل عليه الوثائق مباشرة عند تحليلها.

(٢) المرجع السابق ص٢٠٦.

وعلى ذلك فإن الوصول إلى درجات اليقين عندهم ضئيلة جدًا، والقدرة على المحاكمات التفصيلية لاتكاد توجد، إلا في دراسات نادرة.. أشادوا بها وفاخروا؛ كالدراسة التي أجراها المؤرخ الأمريكي: (هـ. هـ. بنكروفت) الذي عمل على نحوٍ مختلف عن عامة المؤرخين الغربيين، فقال شارل لانجلو عن تجربته مشيدًا بها: «إذا كان الأمر أمر رواية أحداث قريبة نسبيًا لم يمت بعد كل شهودها: كان ثمّ وسيلة؛ هي سؤال الأحياء من شهودها وعلى هذا النحو سار ثيوكيديديس وفرواسار من القديم[1]، وعلى هذا النحو سار مؤرخ الشاطئ الكاليفورني للمحيط الهادي هـ. هـ. بنكروفت[2]: حينما انتوى جمع تاريخ لا يزال بعض العاملين فيه أحياء؛ فإنه لم يدخر وسعًا في شيء؛ بل عبأ جيشًا من المخبرين كي يستلوا منهم (الأحاديث)، أما إذا اتصل الأمر بأحداث قديمة لم يستطع الأحياء رؤيتها ولم تحتفظ الروايات الشفهية بأية ذكرى عنها فلا وسيلة إلا جمع الوثائق من

---

(١) (ثيوكيديديس) ثاني عظماء المؤرخين الإغريق، يُعرف بأنه كان دقيقًا في رواية الأحداث التاريخية، وكتابه في «الحرب البيلوبونيزية» لا يزال مرجعًا تاريخيًا هامًا للدارسين. (الموسوعة العربية الميسرة).

(جان فرواسار) مؤرخ فرنسي، من العصر الوسيط، أرخ لعصره في مذكراته التي شملت تاريخ غ. أوروبا من أوائل القرن ١٤ حتى ١٤٠٠م، أي النصف الأول من حرب المائة العام. أسلوبه رائع، وإن اتسم بعدم التدقيق. (الموسوعة العربية الميسرة).

(٢) (جورج بانكروفت) مؤرخ وسياسي أمريكي (١٨٠٠م ـ ١٨٩١م) تعلم ثم علم في جامعة هارفارد، ألف تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في عشر مجلدات. (الموسوعة العربية الميسرة).

مختلف الأنواع خصوصًا المكتوبة. . .» [ثم أثنى على تجربة بنكروفت وقال عنها]: «إنها التجربة الوحيدة التي نجحت بناءً على ما توفر لها من وسائل، وإن الأمور لم تسر على هذا النحو في التجارب الأخرى ويا للأسف»[١].

لذا فإن من أصول أدبيات المنهج التاريخي أنه تختلف جدواه البحثية قوة وضعفًا بحسب التاريخ الذي يبحث فيه، فالتواريخ التي تزخر بالشواهد والوثائق يمكن لهذا المنهج فيها أن يُنتج دقة نقدية مناسبة للانتاج والاستثمار المعرفي الجيد، أما إذا فُقدت الوثائق فإنه سيُفقد التاريخ[٢]، وإذا حصل فيها النقص فلا بد من التسليم باحتمال الإنزلاق إلى الخطأ، والملفت للنظر أن المؤرخين كثيرًا ما يُجبَرون على ذلك فهم في حيرة من أمرهم: إما أن يشتغلوا على وثائق من المحتمل أن تكون ناقصة، أو أن يُفنوا أوقاتهم في البحث عن وثائق من خلال فحوص لا تنتهي والنتيجة أن أغلبها غير مثمر[٣].

ومن أصول أدبيات المنهج التاريخي الاستردادي أيضًا: أنه يراعي طبيعة كل تاريخ في اختيار الأدوات النقدية المناسبة له، والتي ينبغي أن تتوفر لدى الناقد، فتاريخ المصريين القدماء

---

(١) المدخل إلى الدراسات التاريخية لانجلو ص٨، وهذه التجربة التي أثنى عليها هي أقرب التجارب النقدية الغربية لمنهج المحدثين، ولكن منهج المحدثين يفوقها بمراتب سيأتي الحديث عنها في المبحث الآتي.

(٢) المدخل إلى الدراسات التاريخية (لانجلو) ص٥.

(٣) المرجع السابق (لانجلو) ص١٩.

(الفراعين) يتطلب معرفة بلغتهم وكتاباتهم لقراءة النقوش والخطوط القديمة على الوجه الأصح (مثلًا)، بينما يتطلب تاريخ المخطوطات العربية شؤونًا أخرى تختلف تمامًا عن ما يتطلبه تاريخ المصريين القدماء[1].

ومن أدبيات المنهج التاريخي أنه يسعى لتجويد عملية النقد قدر الإمكان؛ فيقسم النقد التاريخي إلى: نقد خارجي، ونقد باطني. يهتم الأول: بالتأكد من صحة الشواهد والوثائق ظاهريًا، ويهتم الاخر: بالبحث عن الأسباب الخفية التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع الكذب أو الخطأ في تلك الوثائق.

والنقد الخارجي عندهم ينقسم إلى قسمين: نقد الاستعادة (أو التصحيح)، ونقد المصدر، يتوجه نقد التصحيح إلى التأكد من الوثيقة هل هي كما تركها المصدر (مؤلفها مثلًا)[2]، ويتوجه الثاني إلى التأكد من أن المصدر موثوق[3].

والنقد الباطن هو النقد الحقيقي، وهو يتوجه إلى التأكد من ضبط (المصدر) الذي يمكن أن يكون شاهد عيان أو ناقل عن غيره، في المراحل الثلاث المهمة التي يتوجب عليه ضبطها: مرحلة التلقي أو المعاينة، ومرحلة الضبط بعد ذلك، ومرحلة الأداء أو كتابة الوثيقة. وهذه المراحل قد يحدث فيها الخلل،

---

(١) المرجع السابق (لانجلو) ص١٧ ـ ٤٠.

(٢) مناهج البحث (بدوي) ص١٨٨.

(٣) المرجع السابق (بدوي) ص١٩٤.

وعلى الناقد الباطن أن يتأكد من سلامتها جميعها من الخلل (العلل)[1].

وينقسم عندهم النقد الداخلي إلى قسمين:

ـ نقد التفسير، ويقصدون به التدقيق في المعنى الذي أراده (المصدر)، أي التفسير الصحيح للوثيقة[2].

ـ والنقد السلبي، ويقصدون به التحري الدقيق لاستخراج الأسباب الخفية التي يمكن أن توقع الخطأ أو الكذب في الوثيقة[3].

وهذان المساران في النقد يختلفان من جهة السهولة والعسر، فالأول أيسر بكثير على الدارسين (المحصلين) من الثاني، الذي لا يقوم به على وجه الدقة إلا الخبراء الحذاق الذين طالت ممارستهم للنقد، وعظمت معارفهم بالمعلومات المؤثرة فيه، ومع أهمية الثاني الكبيرة؛ إلا أن كثيرًا من السطحيين في دراسة التاريخ يُمَجِّدُون الأول ويظنونه كلّ النقد! والحقيقة أنه مجرد عمليات تحضيرية للنقد العميق (النقد الباطني)[4].

---

(١) المرجع السابق (بدوي) ص٢٠٥، ٢٠٦. وينظر أيضًا: مفهوم التاريخ لعبد الله الغروي ص٩٠ ـ ٩٢، حيث يتكلم عن (تفكيك) الشواهد وأن ذلك يقود إلى الوقوف على الثغور الممكنة لورود الكذب (والتدليس) أو الخطأ في الرواية، والتي قد تكون أسبابًا خفية لا يُتنبه لها في بادئ الأمر. وقال: إن هذا التفكيك وما يتبعه هو جوهر نقد المؤرخ.

(٢) المرجع السابق (بدوي) ص٢٠٦.

(٣) المرجع السابق (بدوي) ص٢١٠.

(٤) المدخل إلى الدراسات التاريخية (لانجلو) ص٨٥ ـ ٨٨، وهذا هو الفهم الصحيح لمعنى النقد الخارجي والداخلي عندهم.

ويبدو من خلال أدبيات هذا المنهج أنه منهج صحيح؛ تقبله الفطرة السليمة، لكنه إجمالي غير متخصص، موضوع لجميع الدراسات التاريخية على حدٍ سواء، ويغلب على أمثلته التي يذكرونها في الكتب طبيعة التاريخ الذي مارسوه، وهو التاريخ الغربي المعتمد على الوثائق المنقولة من العهود التاريخية الغربية: القديم، والوسيط، والحديث[1].

وبعد أن عرضنا أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي، فإننا سوف نعرضها على منهج المحدثين للمقارنة والموازنة في المبحث الآتي.

(١) ويظهر ذلك جليًا عند كلامهم عن الوثائق، ينظر: «المدخل إلى الدراسات التاريخية» (لانجلو) ص٦ ـ ٢٥.

المبحث الثاني

عرض أدبيات المنهج التاريخي على منهج المحدثين في النقد

سبق أن عرضنا قوانين المحدثين النقدية على مناهج النقد التاريخي[1]، وتبين أن التواريخ التي تتفق في طبيعتها مع تاريخ المحدثين، من كونها قريبة ونقلت بواسطة الرواة لا تخالف قوانين المحدثين، وإن كانت لا تعمل بها؛ لأنها لم تبلغ بتواريخها من حيث تهيئة الأدوات ما يُمَكِّنُ تلك القوانين من العمل. والآن سوف نعرض أدبيات منهج النقد التاريخي (الاسترادادي) على منهج المحدثين رحمهم الله؛ لنرى موقفه منها، وهو ما سيتبين في الآتي:

أولًا: من جهة كون المنهج التاريخي الغربي منهج استرادادي يسعى لإثبات الوقائع التاريخية من خلال اقتصاص آثارها حتى يصل إليها في خطٍ معاكس لمسيرة الزمن. فمنهج المحدثين النقدي كذلك في أصله.

---

(١) سبق ص٣٦.

فإنهم كانوا لإثبات القول أو الفعل المنسوب لرسول الله ﷺ يسلكون مسلكًا معاكسًا لمسيرة الزمن، فيجمعون الوثائق على طريقة استردادية، والوثائق عندهم هي (الرواة)، فيبدؤون بالتحقق من تحديث الراوي (الأخير) بالرواية، ثم يتحققون من ثبوتها عن شيخه (الراوي السابق) على النحو الذي أخبر به (الراوي الأخير)؛ من خلال عمليات نقدية (سيأتي الحديث عنها)، ثم يتحققون من ثبوت هذه الرواية عن (الراوي الأول)[1] الذي سمعها من النبي ﷺ مباشرة (الصحابي) على النحو الذي حدث به الرواي عنه، فيصلون بذلك إلى إثبات القول أو الفعل إلى رسول الله ﷺ، أو عدم إثباته بناءً على العملية النقدية الاسترادادية من حيث (الأصل).

ثانيًا: من جهة كون المنهج التاريخي الغربي: يعتمد على الملاحظة غير المباشرة، فإن منهج المحدثين في الأصل كذلك، لكنهم جبروا هذا النقص الموجود في جميع المناهج التاريخية بطريقة رائعة من خلال ابتكار الأسانيد والإلزام بها، (فالراوي الأول) عندهم يعتمد على ملاحظة مباشرة، (والراوي عنه) يعتمد على ما نقله (الأول) صاحب الملاحظة المباشرة حال كونه عدلًا موثوقًا به؛ على سبيل الشهادة المباشرة على ملاحظة الأول،

(١) انتشر نقد المحدثين في هذه الطبقة (الثالثة) واستمر لعدة طبقات بعد ذلك على النحو نفسه، وقبل أن تطول الأسانيد كانت جميع الأحكام النقدية على الروايات قد صدرت ودونت وحفظت، وهي موجودة إلى اليوم في الكتب والمصادر الحديثية الأصيلة، ولله الحمد والمنة.

وهكذا الراوي الثالث يشهد مباشرة على شهادة الراوي الثاني، وهكذا لثلاث طبقات أو أكثر بقليل[1]. فعندها يمكننا القول: **إن منهج المحدثين يعتمد على الملاحظة المباشرة المنقولة بشهادات موثوقة.**

وهو في هذه الحال لا يختلف كثيرًا عن المنهج التجريبي في القوة، فإن الكيميائي (مثلًا) إذا أجرى تجربة مخبرية.. ثم نقلها لغيره، فإن الآخر ليس له ملاحظة مباشرة، وهو يعتمد على ثقته بصاحب الملاحظة المباشرة، والواقع يشهد أن المعارف التجريبية لا يجري التحقق منها مخبريًا عند كل من بَلَغَتْهُ، لكنهم يكتفون في عامتها بالثقة بصاحب الملاحظة المباشرة والناقلين عنه، فإذا كان مبنى كل العلوم على ذلك، فلا غضاضة ولا ضعف في معارف المحدثين؛ خاصة وأنهم يَجبُرون ذلك أيضًا بمنهج نقدي يراعي (الروايات في الباب) أي الملاحظات المباشرة التي لاحظها الآخرون من أقران (الراوي الأول) في نفس المعنى، والتي تحكم بمجموعها على روايته، فما روي عن أبي هريرة عندهم محكومٌ بما رُوي عن غيره من أصحاب رسول الله ﷺ[2].

---

(١) بعد هذه الطبقات انتشرت الأحكام على الروايات، ولم تبق رواية إلا وتمّ الحكم عليها.

(٢) محكوم في فهمه ونقده، فالسُّنَّة من مشكاة واحدة، ولا بد أن تكون الرواية المنقولة عن النبي ﷺ متوافقة مع سائر الروايات الثابتة عنه؛ ولهذا كان جمع أحاديث الباب هو مفتاح فهم الرواية ونقدها، ومن المنقول عن المحدثين رحمهم الله: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه»، و«الباب إذا لم تجمع طرقه لم تتبين علته». =

فعندها نملك القدرة على القول: إن التأكد من صحة الخبر المروي عن رسول الله ﷺ عند المحدثين بلغ في أحيانٍ كثيرة درجة اليقين، بناءً على منهجهم القوي المنضبط. وأن المنهج النقدي عند المحدثين يقع في أقصى درجات المناهج التاريخية قوة.

ثالثًا: ومن جهة كون المنهج التاريخي تختلف جدواه البحثية قوة وضعفًا بحسب التاريخ الذي يبحث فيه، ففي التواريخ التي تزخر بالشواهد والوثائق يمكن لهذا المنهج فيها أن يُنتج دقة نقدية مناسبة للإنتاج والاستثمار المعرفي الجيد، أما إذا نقصت الوثائق أو فقدت فإنه لن يكون ذا جدوى. فإن منهج النقد عند المحدثين يراعي ذلك.

ولكنه يتوجه بالأساس إلى تاريخ غني جدًا بالشواهد والوثائق، هو تاريخ السُّنَّة النبوية[1].

فالسُّنَّة النبوية لأهميتها لقيت من العناية والاهتمام والنشر والصيانة من عهد الصحابة فالتابعين فأتباعهم ما كوّن تاريخًا

= ومن هذا الوجه جاءت رسالة الدكتور محمد ضياء الأعظمي «أبو هريرة في ضوء مروياته»، حيث قامت الرسالة لبيان مشاركة الصحابة ﷺ لأبي هريرة في الرواية وأثبت ذلك فيها. وينظر أيضًا للدفاع عن أبي هريرة ﷺ، كتاب: «دفاع عن أبي هريرة» للدكتور عبد المنعم صالح العلي العربي، وكتاب «أبو هريرة وأقلام الحاقدين» للدكتور عبد الرحمٰن الزرعي.

(١) انتقد عبد الله العروي (في كتابه مفهوم التاريخ ص٢١٢) في معرض كلامه عن خصوصية نقد المحدثين: الكُتّابَ الذين عمموا منهج المحدثين على الأداب والوقائع التاريخية.

زاخرًا جدًا بالشواهد والوثائق، مما هيأ المنهج النقدي عند المحدثين للاكتمال، حتى تمّ إنتاج القانون النقدي وضبط أحوال تطبيقه. فتعريف الحديث الصحيح عندهم بأنه: الحديث (المسند) الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة[1]، هو ثمرة تعاطي النقد في تاريخ غني بشواهده ووثائقه.

وعليه فإن المؤرخين الغربيين لو توفر لهم في بعض تواريخهم التي يدرسون من الأسباب ما توفر لنقاد المحدثين في تاريخ السُّنَّة النبوية، وحققوا من الإخلاص والجهد والجماعية في العمل ما حققه المحدثون رحمهم الله؛ فإنهم بلا شك سوف ينتجون قانونًا نقديًا يُطبَّقُ على كل واقعة تاريخية في ذلك التاريخ، ولكنهم لم يصلوا! ولا أظنهم سيصلون.. فإننا لو سلمنا أنهم سيبلغون من الجهد والإخلاص والجماعية في العمل ما بلغه المحدثون؛ فإنهم لن يجدوا تاريخًا هو في أهميته ومزاياه مثل تاريخ السُّنَّة المشرفة[2].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (النوع ١)، ويبدو في قوله (المسند) احتراز عن غير تاريخ السُّنَّة، فقانون المحدثين الدقيق لا يمكن تطبيقه إلا على تاريخ (غني) هو تاريخ السُّنَّة، ولم أجد من نبه على هذا على أهميته.

(٢) فلن يكون هناك تاريخ لنبي بعد محمد ﷺ إذ هو النبي الخاتم. ولن يكون هناك تاريخ هو عند أهله في الأهمية مثل (الإسلام) عند أئمة المسلمين وصلحائهم. ولن يكون هناك تاريخ يرتكز إلى (مرجعية حاكمة) بصورة تفصيلية مثل ارتكاز السُّنَّة إلى موافقة (القرآن والسُّنَّة والعقل والواقع)، فإن كل رواية كانت تبلغ المحدثين عن رسول الله ﷺ كانوا يحاكمونها إلى القرآن وما صح عندهم من الأحاديث النبوية =

ولهذا فإنهم لم يقع لهم من تجاربهم النقدية التاريخية شيءٌ يستحق أن يصل إلى حدود مقبولة من الإتقان التفصيلي إلا التجارب التي شابهت في تواريخها تاريخ المحدثين وتجربتهم[1].

رابعًا: أما من جهة أن المنهج التاريخي يراعي طبيعة كل تاريخ في اختيار الأدوات النقدية المناسبة له، والتي ينبغي أن تتوفر لدى الناقد. فإن منهج المحدثين النقدي يراعي ذلك من حيث الأصل.

لكن منهج المحدثين منهجٌ خاصٌ بتاريخ السُّنَّة لا علاقة له بالتواريخ الأخرى؛ فالمحدثون تميز تاريخهم بخصوصيته، وتميزوا هم بتوفير الأدوات المناسبة لنقده، ولم يكتفوا بتحديدها واختيارها، وهذا سبقٌ وتميزٌ؛ لم يصل إليه المنهج الاستردادي الذي يتوجه إلى رسم الخطوط العريضة لنقد جميع التواريخ على اختلاف طبيعتها.

فإذا تبين أن الفارق بين منهج المحدثين وبين المنهج التاريخي الاستردادي هو: أن منهج المحدثين مصممٌ بتفصيلٍ تخصصي مناسب للتاريخ الذي بحث فيه (تاريخ السُّنَّة)، وأن المنهج التاريخي الاستردادي مصممٌ بإجمال لجميع الدراسات التاريخية = فإن تجويد عملية النقد التاريخي في أي تاريخ يتطلب من ناقديه أن يصمموا له منهجًا نقديًا تخصصيًا مناسبًا لأدواته،

= الأخرى وإلى العقل وإلى الواقع. فمن أين سيجد الآخرون تاريخًا مثل تاريخ السُّنَّة؟!

(١) سبقت الإشارة إلى تجربة المؤرخ بنكروفت في ص٤٧.

وإلا فلن يصلوا إلى محاكمة التفاصيل كما وصل المحدثون.

ولذلك أيضًا؛ فإن المحدثين المتأخرين لما تغيرت ظروف تاريخ السُّنَّة بعد التصنيف وجمع المرويات في الكتب راعو ذلك التغيُّر، فوضعوا الاستثناءات اللازمة لتغير المرحلة، ومن ذلك أنهم تخففوا في نقد الرواة؛ لأنهم أصبحوا رواة نسخ معروفة[1]، وعوضوا ذلك بمقارنة النسخ وضبط مخارجها فجعلوها من أدوات نقدها[2]، وقدموا الوصايا اللازمة لمن ينتسخ الكتب والمصنفات[3]؛ طلبًا لتجويد الوثائق التي سيُعتمد عليها بعد.

وهذا لا يعني أنهم قد غيروا وبدلوا في منهج النقد عند المحدثين؛ لكنهم في الحقيقة استمروا على مقاصد المتقدمين وروح منهجهم، وهذا التغيير حصل بلا تكلف؛ ليدل على أن نقد المحدثين واع ومتيقظ.

وهنا تبرز العلاقة الوثيقة بين منهج المحدثين في قبول الروايات المسندة وردها ومنهجهم في قبول النسخ وردها، فمنهج قبول النسخ قديمٌ قدم النُسخ الحديثية، وهو المنهج الذي سار عليه المتأخرون منهم في صيانة كتب الحديث وحفظها، وهو منهجٌ تاريخي استردادي بامتياز، وفي هذا ردٌ على ما ذكره ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ ومن تبعه على أن الفرق بين نقد السُّنَّة ونقد التواريخ

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (نوع ٢٣ المسألة ١٤) ص١٢٠.

(٢) المرجع السابق (ابن الصلاح) ص١٩٠، وغيره.

(٣) المرجع السابق (ابن الصلاح) ص١٩٣، ١٨٤ ـ ٢٠٨.

فرقٌ جوهريٌ في الأسس، وأن الفرق ناشئٌ عن الفرق بين الخبر والإنشاء، بينما نؤكدُ هنا أنه لا فرق بين منهج المحدثين ومنهج المؤرخين في الأسس، ولكن الفرق نشأ عن خدمة المحدثين الكثيفة لتاريخ السُّنَّة، والتي وفرت لتاريخ السُّنَّة من الروايات ما مكّن من نقده من خلال: النظر في عدالة الرواة، واعتبار المرويات.

ومنهج النقد عند المحدثين إذا أُطلق فإنما يُقصد به الأول الذي سار عليه نقاد الحديث في الحكم على الروايات، دون الثاني الذي حفظت به الكتب الحديثية؛ حيث ابتكر المتأخرون نقدًا مكملا لمنهج المحدثين[1]، تُحفظ به تلك الأحكام النقدية والكتب التي حوتها، من أن يضيع منها شيء مهمٌ أو يُدخل فيها شيءٌ ليس منها[2].

وهذا المنهج الحديثي المتأخر تنطبق عليه أدبيات المنهج التاريخي الاسترادادي؛ لأنه يتعامل مع وثائق (نسخ) مخطوطة، لكنهم (المحدثين المتأخرين) انتهجوا طريقة أكثرُ تخصصية من وصف المنهج الاسترادادي؛ نظرًا لأنهم راعوا وثائق الحديث خاصة.

---

(١) ونقصد به: أنهم كما اهتم متقدموهم من قبل بتتبع أحوال الرواة ومقارنة مروياتهم وإصدار الأحكام في حقهم، فكذلك فعل متأخروهم بالنسخ والصحف الحديثية وكتب المحدثين، فنظروا في أحوالها وقارنوها، ثم أصدروا أحكامهم عليها، فوثقوا منها ما يستحق التوثيق، وتكلموا في جرح ما يستحق الجرح من تلك النسخ والكتب المنقولة.

(٢) المرجع السابق (ابن الصلاح) ص١٢١.

لذا فإننا إن قلنا إن مؤرخي المسلمين ومتأخري المحدثين قد سبقوا إلى ممارسة النقد التاريخي على وفق المنهج التاريخي الاستردادي قبل أن يصفه الغربيون فإن لدينا الأدلة الكافية على ذلك[1].

خامسًا: أما من جهة سعي المنهج التاريخي الاستردادي لتجويد النقد التاريخي من خلال تقسيم النقد التاريخي إلى نقد خارجي ونقد باطني، يهتم الأول بالتأكد من صحة الشواهد والوثائق ظاهريًا، ويهتم الآخر بالبحث عن الأسباب الخفية التي يمكن أن توقع الكذب أو الخطأ في تلك الوثائق. فمنهج المحدثين النقدي يراعي ذلك.

ولكنه لكونه منهجًا متخصصًا في نقد تاريخ خاص (هو تاريخ السُّنَّة) فإنه: قد أكمل إيضاح النقد (الخارجي) وبناء قانونه فيما يعرف عند المحدثين بتصحيح الإسناد، المتمثل في التأكد من وثاقة رواة الخبر، واتصال السند بينهم؛ بسماع بعضهم من بعض من أول السند إلى منتهاه. وهذه عملية تنتج عن جمع المعلومات والحقائق اللازمة المتعلقة بأحوال الرواة وتاريخهم؛ ومقارنتها للتثبت من وثاقتهم واتصال الإسناد بينهم (في الظاهر).

وأكمل النقد الباطني (الداخلي) أيضًا، وبنى قانونه فيما يعرف عند المحدثين: بتصحيح الحديث، ويتمثل في مقارنة

---

(١) وهذا ما صرح به أيضًا د. أسد رستم وهو أحد أعمدة المنهج التاريخي الاستردادي العرب في كتابه مصطلح التاريخ ص١٤، وغيره.

المرويات، وجمع أحاديث الباب، والنظر في الانفرادات، والنظر في المعضدات؛ وعمل الموازنات والترجيحات الهادفة إلى التحقق من ضبط ألفاظ الرواية ومعانيها والسلامة من الاحتمالات الخفية للكذب (والتدليس) أو الخطأ فيها.

فدققوا في تفسير الحديث وتحرير المعنى الذي تحمله ألفاظه، وميزوا بين الألفاظ التي تحيل المعنى فوَهَّموا أصحابها، والألفاظ التي لا تحيل المعنى فقبلوها، ونظروا إلى معنى الحديث مندرجًا ضمن آيات القرآن وأحاديث الباب، وعالجوا مختلف الحديث ومشكله[1].

ثم أكملوا التأليف بين النقد الخارجي والداخلي والربط بينهما في قانون واحد؛ هو تعريف الحديث الصحيح، لتكون الثلاثة الشروط الأولى: اتصال الإسناد وعدالة الرواة وضبطهم معبرة عن النقد (الخارجي)، وليكون الشرطان الأخيران: السلامة

---

(١) وقع هذا للأئمة النقاد الذين جمعوا بين الفقه والحديث، قال ابن حبان: «الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره؛ لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والاسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الارض من كان يُحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمة الله عليه فقط». المجروحين (١/ ٩٣). فهذا الإمام الناقد صاحب الصحيح يبالغ في التشديد على الحفاظ الذين لا يعتنون بفقه الحديث خشية أن يؤدوا ألفاظًا تُقَصِّرُ عن المعنى الذي أراده النبي ﷺ، ويثني على حفظ ابن خزيمة للألفاظ. قال الحافظ ابن حجر معلقًا على قوله: «مراده بذلك الألفاظ التي يُستنبط منها الأحكام الفقهية» النكت (١/ ٨٥).

من الشذوذ، والسلامة من العلة؛ معبران عن النقد (الباطني).

هكذا وضعه المحدثون بكل دقة، ولو أردنا أن نطبق أدبيات المنهج الاستردادي في نقد السُّنَّة؛ فسوف يكون منهجًا إجماليًا بدائيًا بالنسبة لمنهج المحدثين؛ لكنه لا يخالفه كثيرًا.

(فالوثيقة) في المنهج الاستردادي هي: الرواية عند المحدثين، (والمصدر) عندهم هو: الراوي عند المحدثين.

والنقد الخارجي عندهم قسمان: نقد التصحيح، ونقد المصدر.

ونقد التصحيح مهمته: إثبات وجود الرواية وإثبات نسبتها للراوي، من خلال الأدلة والقرائن.

ونقد المصدر مهمته: التحقق من كون الراوي معروفًا وموثوقًا فيه.

والنقد الباطني عندهم قسمان: نقد التفسير، والنقد السلبي.

ونقد التفسير مهمته: التحقق من المعنى الذي أراده الراوي في روايته، من خلال الأدلة والقرائن.

والنقد السلبي مهمته: التأكد من أن الراوي لم يغير في الرواية شيئًا بناءً على الكذب عمدًا أو مكرهًا، أو بناءً على خطأ.

هذا كلُّ ما يمنحنا إياه المنهج الاستردادي إذا ما أردنا نقد روايات السُّنَّة النبوية بناءً عليه!

ولا عجب في الحقيقة من المنهج؛ فهو منهج إجمالي، ولكن العجب هو ممن يترك المنهج التفصيلي المحكم الدقيق، ويذهب لتطبيق المنهج الإجمالي.

فهو لو أراد أن يطبق المنهج الاستردادي، وسار زمنًا طويلًا عليه، فإنه سيصل بعد الخبرة الطويلة من العمل به في نقد روايات السُّنَّة إلى أن تطبيق الإجمال الموجود في المنهج الاستردادي لا يمكن أن يكون صحيحًا إلا من خلال تفسير هذا الإجمال بالتفصيل الذي ذكره المحدثون في منهجهم[1].

فالإرشادات والتوصيات العامة التي يقدمها المنهج الاستردادي لا يمكن تطبيقها إلا من خلال العمل بالقوانين المُحْكَمَةِ التي توصل إليها المحدثون بعد الخبرة الطويلة بتاريخ السُّنَّة النبوية ونقده.

هنا يتبين لنا أن ما ذكره التاريخيون الغربيون مجملًا في منهجهم: كان قد فصله المحدثون بدقة في منهجهم على ما يناسب تاريخهم.

وهنا نكون قد انتهينا من عرض أدبيات المنهج التاريخي الاستردادي على منهج المحدثين، **وتبين لنا أن المنهج الاستردادي بالنسبة لمنهج المحدثين منهج بدائي إجمالي، وأنه ليس بينهما نقاط اختلاف في الأصول، وأن منهج المحدثين يأتي في مرحلة متقدمة تخصصية تفصيلية بالنسبة للمنهج التاريخي.**

وقولنا عن المنهج التاريخي أنه منهج صحيح لايعني أنه لم يحصل بتطبيقه خطأ، فقد أخطأ من طَبَّقَهُ على تاريخ السُّنَّة من المستشرقين ومن سار على طريقتهم؛ وتلك الأخطاء ناتجة إذا

---

(١) وهذا ما سيتبين بجلاء في الفصل القادم.

كانوا قد طبقوه فعلًا من جهتين: من كونه إجماليًا لا يعطي نتائج دقيقة، ومن كون العاملين عليه دارسين (محصلين) وليسوا خبراء في التاريخ الذي ينقدونه؛ أعني: تاريخ السُّنَّة[1].

هذا إذا أحسنّا الظن بالباحثين، والأصل أن نحسن الظن بكل باحثٍ عن الحقيقة حتى يثبت الدليلُ أنه يجانب الموضوعية، ويذهب إلى اتباع الهوى، ولا يتجرد للحقيقة[2].

وعند ختام هذا المبحث نشأ تساؤلان مُهِمّان:

ـ لماذا قام المحدثون بصنع منهج تفصيلي مكتمل خاص بالسُّنَّة قبل أن يضعوا منهجًا إجماليًا لكل التواريخ؟

ـ ولماذا تأخر وضع المنهج الإجمالي حتى حدّده المؤرخون الغربيون ووصفوه في القرون الأخيرة؟

هذان التساؤلان بديا وكأنهما مُحَتَّمَانِ بعد خروج نتيجة

---

(١) قارن هذه النتيجة بما ذكره الأستاذ أكرم ضياء العمري في كتابه «منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النقدي الغربي»، وأوجه المقارنة التي ذكرها بين منهج المحدثين ومنهج الغربيين.

(٢) ومع الأسف هو موجود، وأمثلته كثيرة، ومع تاريخ السُّنَّة خاصة، فهناك كثيرٌ ممن تزيوا بزي الباحثين ليسوا في الحقيقة إلا مسوقين لأراءٍ باطلة يحملونها قبل أن يجروا (البحث العلمي)، وكم هو مؤسف أن يستغل المبطلون انجذاب الناس للحقيقة وتعظيمهم للبحث العلمي ليسوِّقوا من خلاله لآراء ساقطة لا وزن لها. ولكن المنهجية الصحيحة كفيلةٌ بأن تكشف كل ذلك، وتحافظ على الحق من اختلاط الباطل به. ينظر: «العيوب المنهجية في كتابات المستشرق (شاخت) المتعلقة بالسُّنَّة النبوية»، للدكتور: خالد الدريس. وينظر أيضًا بحث: «نقدات المستشرق الألماني هرلدموتسكي لبعض النظريات الاستشراقية حول السُّنَّة النبوية دراسة في كتابه «بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة»» للدكتور أحمد صنوبر.

المبحث، ولا بد من الإجابة عليهما قبل الانتقال عنه، والإجابة عليهما تكمن في ما يلي:

أولًا: المحدثون لم يكونوا بصدد وضع منهجيات بحثية، ولكنهم كانوا بصدد صيانة السُّنَّة النبوية، فما توجهت إليه همتهم أكملوه على الوجه الأتم، فوضعوا للسُّنَّة منهجًا نقديًا تفصيليًا مكتملًا.

ثانيًا: المتخصص الخبير في تاريخ (ما) لا يحتاج إلى وضع منهجيات بحث إجمالية؛ إذا كان يمتلك الموهبة النقدية المتمثلة في: التفكير الشمولي، والقدرة العالية على التحليل والربط والمقارنة والاستنباط. فبالنسبة له فإن: التعاطي الفطري مع المعطيات سيصل به إلى المنهجية الموضوعية التي ينبغي أن يسير عليها.

ولذلك فإن المؤرخين المسلمين في المجالات المختلفة: لم يكونوا يتعاطون النقد التاريخي إلا بعد زمن طويل من التخصص في التاريخ والخبرة به، فالمنهجية الصحيحة إنما تُستخرج من تطبيقات الخبراء.

بينما كان السبب الذي دعا الغربيين إلى وضع المنهج التاريخي الاسترادادي هو أنهم وضعوه لضبط مسيرة البحث لدى الطلاب الدارسين (المحصلين الناشئين) في المؤسسات التعليمية الحديثة، وكان الذي وضعه لهم هم الخبراء، وإنما وضعوه استخراجًا من تطبيقات الخبراء في نقد التاريخ من أساتذتهم

والطبقات التي سبقتهم، وقد نَصّوا على أن الدارسين الناشئين حتى لو سلكوا المنهج البحثي الصحيح؛ فإنهم لن يكونوا مثل الخبراء العارفين بالتطبيقات النقدية التفصيلية، وأن كثيرًا من أعمال هؤلاء الناشئين النقدية كانت مثار ابتسام الخبراء واستغرابهم[1].

هذا فيما يظهر هو سبب تأخر وضع منهج البحث التاريخي الاسترادادي حتى وضعه المؤرخون الغربيون في القرن التاسع عشر الميلادي.

هنا نكون قد وصلنا لنهاية بيان علاقة منهج المحدثين بالمناهج النقدية التاريخية، والتي تبين فيها أن منهج المحدثين انطلق من نفس منطلقات النقد التاريخي، وأُسِّسَ على نفس الأسس التي قامت عليها مناهج النقد التاريخي، وأنه منهجٌ صُمِّمَ لنقد تاريخ السُّنَّة (المسند)، وأن منهج النقد التاريخي منهجٌ إجمالي صالحٌ لكل التواريخ، لكنه لن يعطي نتائج تفصيلية دقيقة إلا إذا صُمّم من خلاله لكل تاريخ منهجٌ نقديٌ يخصه، والله الموفق.

---

(١) المدخل إلى الدراسات التاريخية (لانجلو) ص٢٧، ١٨ ـ ٤٠.

الفصل الثالث

طريقة بناء المحدثين لمنهجهم النقدي الخاص

وفيه تمهيد، ومباحث:

التمهيد.

المبحث الأول: جهود المحدثين في توفير الأدوات اللازمة لتجويد النقد.

المبحث الثاني: بناء المحدثين منهجَهم النقدي وتكميله؛ وبه مطالب:

المطلب الأول: تأسيس المنهج النقدي.

المطلب الثاني: إنتاج القانون النقدي عند المحدثين.

المطلب الثالث: تكميل جزئيات (القانون النقدي).

المطلب الرابع: توفير الوسائل المساعدة على استمرار دقة النقد بعد عصر الرواية.

المبحث الثالث: التوصيف الإجمالي لمنهج المحدثين النقدي.

تمهيد

كما سبق.. كان تاريخُ المحدثين تاريخ روايةٍ قريبةٍ شهودُها حاضرون، لذا فإن أساس نقده لا بد أن يُبنى على التوقي من كذب الرواة ومن خطئهم، فما آفة الأخبار إلا رواتها.

وقد جرت عادة البشر: أن كلَّ إنسان يخبره راو برواية لها أهمية فإنه لا بد من أن يتحرى لقبولها، فينظر أولا في درجة الوثاقة في الراوي، ثم ينظر ثانيًا هل رواها غيره، وهل وافقوه أم خالفوه.

هذا مشتركٌ إنساني في نقد جميع الروايات.

ومع أن هذا القدرَ متفقٌ عليه من قِبل جميع أصحاب الدراسات التاريخية ونقاد الروايات من حيث المبدأ، ومع أن جميع ممارسي نقد التواريخ المعتبرة ينصون على نحوه؛ إلا أنهم لم يتمكنوا (جميعُهم) من استثماره وإنتاج قانون نقدي من خلاله؛ نظرًا لعوائق حالت بينهم وبين إنتاج القانون النقدي.

أما المحدثون فإنهم استطاعوا أن يستثمروا هذا الأساس كما سيأتي.

(وللتقريب) فإن الخبر الذي يرويه أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**». تَلَقّفَهُ المحدثون من أنس بن مالك فسمعوه؛ ثم رووه لتلاميذهم، وهكذا فعل التلاميذ فرووه لتلاميذهم، ورصدوا تواريخ هؤلاء الرواة في سائر الطبقات؛ فضبطوا أسماءهم وأنسابهم وبلدانهم وشيوخهم وتلاميذهم وأخبارهم، وضبطوا ما قيل عنهم من جرح أو تعديل. ثم قاموا بنقده من خلال جمع رواياته ومقارنتها؛ فكان بعض تلك الطرق التي يرويها الثقات تتفق على رواية الخبر كما هو من غير تغيير، على اختلاف مخارج الخبر واختلاف بلدان رواته. وكان بعض الرواة الثقات يظهر من خبره مخالفةٌ لرواية من هو أولى منه بالقبول. وكان بعض الرواة يظهر منهم ضعف الضبط من خلال وقوعهم في أخطاء ومخالفات لرواية الأثبات. فيرصد المحدثون كل ذلك ثمّ يحكمون على الروايات بالصواب أو الخطأ، والتجويد أو النقص، ويحكمون على الرواة بالإتقان والحفظ أو الوهم، وفي بعض الأمثلة قد يحكمون على بعض الرواة بالكذب أو التهمة به.

وكانوا في أثناء ذلك يستثمرون رصدهم السابق للرواة من خلال نقدهم أخبارًا أخرى شاركوا في روايتها، ثم بعد أن ينتهوا من نقد هذا الخبر يستصحبون أحكامهم على هذا الخبر ورواته في

الحكم على أحاديث أخرى. ويستفيدون من عائد عملية نقد كل خبر لأجل تجويد عملية النقد عمومًا.

واستطاعوا أن يستخرجوا بسبب هذه الجهود قوانين نقدية عديدة. مثل قاعدة: «الأصل قبول خبر الثقة حتى تدل القرائن على خطئه»، وقاعدة: «الأصل ردّ خبر الرواي الضعيف حتى تدل القرائن على صدقه»، وغيرها، ثمّ استطاعوا أن يصوغوا قانونًا نقديًا مجملًا يفصِل بين الرواية الصحيحة والرواية التي لا تصح.

فإذا نظرتَ إلى القواعد والقوانين التي اعتمدها المحدثون في بناء منهج نقدهم؛ والتي يشترك معهم في إقرارها غيرُهم، وجدت أنها لا يمكن تطبيقها مباشرة؛ فهي على أهميتها تحتاج إلى تهيئة الواقع العملي لها بتوفير الوسائل اللازمة لعملها؛ كالجزئيات الكافية من المعرفة عن الروايات وعن الرواة؛ التي يمكن معها التحاكم إلى هذه القوانين الكبرى وإعمالها.

فمثلًا: القاعدة التي تنص على أن (الأصل هو: قبول خبر الراوي الثقة): هذه القاعدة تحتاج كي تعمل في واقع الروايات إلى رصدٍ كافٍ لرواة الأخبار وتمييز الثقة منهم من الضعيف، وإلى معرفة تواريخهم، ومعرفة شيوخهم، ومعرفة مراتب وثاقتهم عن شيوخهم، وغيرها من المعارف، وتحتاج إلى رصد كافٍ للروايات، والوقوف على مواطن اتفاقها واختلافها أو تفرد الراوي بها، وعلاقة الراوي بالشيخ الذي انفرد عنه بالرواية، وتجميع سائر القرائن المؤثرة في الرواية، **لكي يتم تطبيق هذه القاعدة.**

وهكذا سائر القواعد التي اعتمدها المحدثون.

فقولنا عن تلك القاعدة وأشباهها: «إنها متفقٌ عليها»؛ لا يعني أنّ تطبيقها ممكن لجميع من وافق عليها، وبنفس الدقة، فهي تحتاج إلى تهيئة الواقع لتعمل فيه القاعدة؛ من خلال إيجاد المعارف الخادمة لهذه القواعد.

أرأيت لو أن سيارة من سيارات السباق السريعة وضِعت في صحراء عالية الكثبان، فإنها يقينًا لا يمكن أن تعمل بمواصفاتها، فتستثمر كل طاقتها؛ حتى يُهيأ لها الطريق الكافي لإيصالها لأقصى إمكانياتها. وإلا فإنها لن تعدوا أن تكون كومَةً من حديد تَجَمَّعَ في الصحراء.

وكذا سائر تلك القوانين النقدية المتفق عليها؛ تفتقر أيضًا إلى تهيئة الواقع النقدي لها بكل ما تحتاجه لكي تعمل فيه عملًا مرضيًا يمنح النتائج الصحيحة.

لذا فإنني بعد التأمل في الطريقة المثلى لإجراء الدراسة المناسبة للوفاء بمتطلبات البحث، ظهرت لي الحاجة إلى إجراء دراسة عما قدمه المحدثون من جهود لتكميل منهجهم النقدي.

ـ وهذا ما يتطلب إجراء دراسة عن جهود المحدثين في توفير الروايات الكافية لإعمال القوانين التي تعتمد على المقارنة بين الروايات، ومقارنتها بما قدمه غيرهم.

ـ ويتطلب أيضًا إجراء دراسة أخرى عن جهود المحدثين في توفير المعلومات المتعلقة بالرواة من جهة التاريخ والجرح

والتعديل؛ كي تفي بتمكين قوانين النقد المتعلقة بالرواة من العمل بكفاءة عالية، ومقارنتها بما قدمه غيرهم.

ـ وإجراء دراسة ثالثة تتعلق بجهود المحدثين في بناء منهجهم النقدي وتكميله بإنتاج قانونهم النقدي العام، وفروع القواعد والقوانين النقدية وضبط تداخلاتها واستثناءاتها من خلال واقع الروايات؛ وهي التي مكنت القوانين من العمل بإحكام في عملية النقد، مع ما أبدعوه ليستمر العمل بمنهجهم في سائر الزمان، ومقارنتها بما قدمه غيرهم من أصحاب المناهج النقدية الأخرى.

ـ وأخيرًا الوصول إلى التوصيف العام لمنهج المحدثين رحمهم الله.

لأجل ذلك فإن هذه المباحث ستفي إن شاء الله بالمطلوب، وبناءً عليها سوف نستخلص النتائج المهمة.

ورأيت أن يكون التقسيم إلى ثلاثة مباحث:

الأول: جهود المحدثين في تهيئة تاريخ السُّنَّة وتوفير أدواته النقدية.

الثاني: جهود المحدثين في بناء منهجهم النقدي وتكميله.

الثالث: التوصيف العام لمنهج المحدثين النقدي.

وإنما جمعت دراستين عن الروايات والرواة في المبحث الأول لأنهما متلازمتان جدًا، فرصد الروايات وضبطها هو السبب الرئيس الذي وفر المعلومات المتعلقة بالرواة.

المبحث الأول

جهود المحدثين في تهيئة تاريخ السُّنَّة وتوفير أدواته النقدية

لا شك أن منهج النقد الجيد يفتقر دومًا إلى أدوات تمكن الناقد من تجويد نقده.

لذلك **فإن بناء تاريخٍ غني بأدوات النقد؛ هو الأساس الأول الذي تُبنى عليه عملية النقد الدقيق**، وبدونها سيبقى النقد عاجزًا عن المحاكمات التفصيلية الدقيقة.

ومما تميز به المحدثون أنهم **هم الذين صنعوا تاريخهم.. وهم الذين تولوا نقده**، وهذه المزية مكنتهم من بناء تاريخهم بناءً محكمًا يهيئُ لنقدٍ دقيقٍ محكم.

وقد بنوا تاريخهم على ما أسسه لهم النبي ﷺ، لما بلغهم الرسالة، وأمرهم أن يبلغ الشاهد منهم الغائب، وأخبرهم أنهم يسمعون وأنه سيُسمع منهم وسيُسمع من الذين سمعوا منهم، وأكّد عليهم التوقي في الرواية عنه، وترك رواية الكذابين والمتهمين وما يُرى أنه كذب.

فروى الصحابة السُّنَّةَ للتابعين، وروى التابعون لأتباعهم، وروى الأتباع لأتباعهم، ثمّ تفقد النقاد هذه الروايات، وميزوا المشهور من الغريب، ووقفوا على الموافقات والاختلافات، وعرفوا الثقات من غير الثقات، ثمّ استفادوا من كلّ هذه المعلومات في نقد الروايات.

ولأجل ذلك صار الإسناد سِمَةُ المحدثين.

قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٥٤هـ): «ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذاك أنه لم يكن أمة لنبى قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهيأ أن يزاد في سُنَّةٍ من سنن رسول الله ﷺ أَلِفٌ ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن؛ فحفظت هذه الطائفةُ السنن على المسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء بما شاء»[1].

هذا ابن حبان وهو أحد النقاد الذين وجدوا تراثًا نقديًا عظيمًا عن المحدثين من أسلافه، وخبرته بنقدهم ودقته وتوغله لمحاكمة التفاصيل؛ دعته للقول بأن السُّنَّة محفوظةٌ بفضل جهود المحدثين حفظًا يقارب حفظ القرآن العظيم المنقول بالتواتر.

وعلى عكس المحدثين كان حال جميع أصحاب الدراسات النقدية التاريخية في القديم والحديث؛ فإنهم اشتغلوا بنقد أحداث وروايات وتواريخ لم يسهموا في بنائها؛ وعامتهم لم يعايشها، بل

---

(١) مقدمة المجروحين (١/ ٢٥).

جاءوا بعدها بزمن كافٍ لإنقاص الأدوات والوثائق الضرورية التي تُمكِّن النقد الدقيق من محاكمة التاريخ، فكانت تجاربهم ومحاولاتهم النقدية تختلف في جودة مخرجاتها بحسب تفاوت الأدوات التي أعانتهم على النقد في تلك التواريخ.

وهذا السبب عند المؤرخين هو الذي فوّت عليهم في أكثر الأحيان الدقة في النقد، فلم يستطيعوا لضعف أدواتهم من الولوج إلى المحاكمات التفصيلية الدقيقة، فاكتفوا بالنقد الإجمالي في الغالب، ونزعوا إلى البقاء على الاحتمالات الظنية؛ دون قطع بصحة الأحداث والروايات والتواريخ التي ينقدونها أو بطلانها في الأعم الأغلب.

إذن: كان بناء تاريخ المحدثين المتميز هو السبب الرئيس في نقدهم الدقيق المتميز.

وسوف أسوق هنا بالتفصيل جهود المحدثين التي مكنتهم من تهيئة التاريخ وتوفير أدواته فتمكنوا من ممارسة نقده بدقة فائقة.

فأولًا: بدأ المحدثون جهودهم فكثفوا من نشر الروايات ونوعوا جهات نشرها؛ مما كوّن لهم ثراءً تاريخيًا كبيرًا يُعينهم على الدقة في النقد بمقارنة المرويات وضرب بعضها ببعض ليَخْرج صفوها من زيفها[1].

(١) قال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ (١٨١هـ): «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٥/ ١٩٤).

وهذا المشروع الكبير (مشروع نشر السُّنَّة) سبق عندهم مشروع صناعة منهج النقد في انطلاقته؛ ثم واكبه حتى اكتماله، وقد كان واضحًا لديهم بادي الرأي أن نشر السُّنَّة هو أول سبب من أسباب حفظها؛ فقد رووا عن نبيهم وحبيبهم وقدوتهم ﷺ أنه قال في خطابه لهم: «**بَلِّغُوا عَنِّي ولو آيَةً، وحَدِّثُوا عن بني إِسْرَائِيلَ ولا حَرَجَ، ومَنْ كَذَبَ عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعدَهُ من النَّار**»[1].

ليحمل لهم هذا التوجيه النبوي الحكيم الأمرَ بالمبالغة في نشر السُّنَّة في قوله: «**ولو آية**»، والمطالبة بالاحتياط الشديد أثناء نشرها في قوله: «**فليتبوأ مقعده من النار**»! أما قوله: «**عن بني إسرائيل ولا حرج**»: فلِتَكون أخبارُ بني إسرائيل ميزانًا للأخبار التي لا يُبنى عليها العمل وليس لها كبير أهمية، أما السنن التي يقوم عليها الدين وتُستنبط منها الأحكام فالحرج كل الحرج في قلة الاحتياط لها، وكأنه عليه الصلاة والسلام يرشد أمته إلى العناية المشددة بنوع من أنواع الأخبار؛ وهي التي يقوم عليها العمل وتستنبط منها الأحكام.

ولولا تركيز الجهود على المهم من التاريخ لفات التاريخ كلُّه.

وكان شعاره ﷺ الذي أطلقه كثيرًا: «**أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ**

---

(١) الجامع الصحيح للإمام البخاري (٣٤٦١).

الْغَائِبَ»[1]، في إستراتيجية[2] تعليمية محكمة؛ تضمن تدفق المعلومة المهمة إلى جهات متباينة تفي ببقاءها، وبالحؤول دون كتمانها أو احتكارها؛ المفضي ولا بد إلى تحريفها أو ضياعها.

فوصلت رسالته إلى أصحابه فمن بعدهم وامتثلوها، ووعوا إستراتيجيته في التعليم، وفي الحفاظ على الدين (القرآن والسُّنَّة)، وأنه يقوم أساسًا على تكثيف نشره وبطريقة سهلة مُحْكَمَةٍ تكفل تدفق المعلومات إلى جهات متباينة متباعدة تضمن وصول الحقيقة للجميع، وتضمن توفير وسائل نقدية كافية لإبقاء السُّنَّة وصيانتها.

وما زالت طريقة: (ليبلغ الشاهد الغائب) هي طريقة المحدثين من الصحابة فمن بعدهم رضوان الله عليهم؛ حتى جاء البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) فبوّب في كتاب العلم من صحيحه: «بابٌ: لِيُبَلِّغِ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»[3]، ويسجل رأي المحدثين في توزيع العلم ونشره وأنه: واجب، ويسجل للتاريخ أنهم قد امتثلوا أمره عليه الصلاة والسلام، وساروا على خطته. فالبخاري هنا يُعلن عن الطريقة النبوية التي سار عليها المحدثون واعتبروها أمرًا لازمًا عليهم،

---

(١) أخرجه: البخاري في الصحيح (٦٧) وكرره في مواضع، ومسلم في صحيحه (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة في قصة خطبة النبي ﷺ البليغة يوم النحر، وقد رواها غير أبي بكرة أيضًا، وفي الصحيحين أيضًا.

(٢) استراتيجية: لفظةٌ محدثةٌ تعني: العمل الشمولي المحكم المبني على تصور واضح ورؤية بعيدة وأهداف محددة، ينظر بحث: التدبير النبوي في التعليم وأثره في نماء علم الحديث، د. عبد الرحمٰن بن نويفع السلمي.

(٣) الجامع الصحيح للإمام البخاري (١٠٤).

وتاريخُهم يشهد على ذلك[1].

وهذه الطريقة هي التي تسببت مباشرة في نشوء الإسناد ـ الذي تميزت به هذه الأمة ـ بلا تكلف؛ فتبليغ الشاهدِ الغائبَ في زمن النبي ﷺ هيأ لتبليغ الغائب عن زمنه ﷺ؛ ولكثرة المبلغين واحتمال الخطأ أو الكذب اقتضى الأمر ضبط الرواية ومخرجها، وعلى ذلك قام سوق الإسناد عند المحدثين.

وقد كانت طبيعة الأخبار التي يروونها مُحَفِّزًا كبيرًا لهم على نشر تلك الروايات ونقدها، فهي دينهم الذي يدينون به ويدعون إليه ويضحون بأرواحهم لأجله.

ولتصورهم هذه المسئولية العظيمة في نشر العلم وتبليغه؛ صار العلم عندهم أصنافًا: منه ما هو واجب التبليغ، ومنه ماهو مستحب بتأكيد، ومنه دون ذلك.

فالعلم الذي يترتب عليه عمل وتبنى عليه أحكام شرعية بالغوا جميعًا في نشره حتى وصل بعضُه إلى حدود التواتر؛ فنقله عامة المسلمين عن عامة المسلمين من ذلك الزمن إلى زماننا هذا لا يغيب عنهم ولا يختلفون فيه، كـ: الصلوات الخمس، وعدد ركعاتها، وصفتها في الجملة، ومجمل أحكام الجمعة والأذان والطهارة ورمضان والعيدين، والحج ومواضعه في الجملة[2].

---

(١) فلم يعرف التاريخ قبلهم من صنع للرواية قوانين تحكمها، ولم يعرف التاريخ قبلهم من كان مثلهم في السماع من الشيوخ ومذاكرة الأقران ورواية العلم.

(٢) وقد ألفت في المتواتر مؤلفات خاصة، منها: قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي، واللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي، ونظم المتناثر =

ومن العلم الذي تبنى عليه أحكام ما لم يبلغ حد التواتر إلا أنه استفاض واشتهر بحيث لم يسغ التفرد به أبدًا إلا تفردًا نشأ عن طريق اختصار الروايات باختيار أقوى طرقها ليكون هو المعتمد؛ فيدل على قناعة الناس بالراوي دون غيره لإمامته ووثاقته[1].

هذا من حيث الأصل، أما الروايات التي لا تبنى عليها أحكام ولا يقوم عليها عمل فقلَّت عنايتهم بنشرها نسبيًا، ومع الزمن فلم يحصل لها من الثراء والخدمة ما يمنحهم الفرصة أن يدققوا في نقدها كما دققوا في الأحاديث التي تحمل الدين وتتضمن الأحكام.

وهذا الملحظ في غاية الأهمية؛ **فمنهج المحدثين في النقد يراعي طبيعة الرواية وما تلقته من خدمة في النشر ويدقق أو يتساهل في نقدها بحسب طبيعتها وأهميتها**[2].

= من الحديث المتواتر للزبيدي، والمتواتر يحتاج إلى بحث يستقصي اطلاقات أئمة عصر الرواية، ويعيد ترتيب ضوابطه عليها، بعد أن توسعت الكتب السابقة في ذكرها.

(١) كأن يكون أحد شيوخ سفيان الثوري حدث بحديث حفظه عنه طلابه إلا أن الطبقة التي جاءت بعد طلابه اهتمت برواية سفيان لثبته وجلالته ولم تنشط لرواية غيره حتى هُجرت رواياتهم وصارت مع الزمن من أفراد سفيان عن شيخه، وعلى ذلك فإن على الباحث إذا ما خرّج الحديث ووجد إسناده يدور على أحد الأئمة أن لا يتسرع فيجزم بتفرده به.

(٢) قال أحمد بن حنبل: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد» الكفاية في علم الرواية للخطيب (١/ ٣٩٩)، وروى الخطيب =

وهو (أي: منهج المحدثين النقدي) **قائمٌ على تحقيق التوازن التام بين القبول والرد**، فلا يرد شيئًا يستحق القبول ولا يقبل شيئًا يستحق الرد. وهذا يتطلب توازنًا بين دقة منهج النقد وبين ثراء التاريخ المراد نقده، فكلما كان التاريخ ثريًّا بأدواته، كلما استحق الدقة النقدية الكاملة.

فمع الروايات المهمة التي نالت قدرًا كافيًا من الخدمة والعناية كانوا يسلكون في نقدها الاستقراء والمقارنة الدقيقة، أما الروايات التاريخية التي قلت أهميتها فلم تلق من العناية ما لقيته الروايات المهمة؛ فإنهم كانوا يُعملون في نقدها التحليل والاستنباط كالمناهج التاريخية الأخرى.

ولو توقفنا لنستعرض ما ورد في السُّنَّة التي نقلها المحدثون من الروايات النبوية التي تحمل تحفيزًا كبيرًا للمحدثين على

= نحوها عن عبد الرحمٰن بن مهدي شيخ أحمد في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٩١).

ولهذا المعنى المهم نجد ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ يقول حينما يبين مراتب رواة الآثار بناءً على هذا الملحظ: «فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال ومنهم العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله الورع في دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام وخامس قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته» تقدمة الجرح والتعديل ص١٠.

المبالغة في نشر السُّنَّة؛ لوجدنا ما يدل وجوده على وجوب وفاء المحدثين به؛ لأنه عندهم التوجيه الكريم من محبوبهم العظيم عليه الصلاة والسلام.

ومن جملة ما ورد عنهم:

- رووا رحمهم الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**نَضَّرَ اللهُ امْرؤا سمع منَّا حديثًا فحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى منْ هو أفقهُ منهُ ورُبَّ حاملِ فقْهٍ ليس بفَقِيهٍ**»[1].

وهذا التوجيه الكريم يحمل: الأمر بالتيقظ عند التحمل، والمحافظة على المسموع بعد تحمله، والتعمق في تفقهه، وتبليغه بوضوح ويقظة. وفي قوله: «**حديثًا**» على سبيل التنكير في سياق الإثبات: مبالغةٌ في الأمر بالتبليغ، وهو على نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**بلغوا عني ولو آية**»[2].

- ورووا رحمهم الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**فواللهِ لأنْ يَهدي اللهُ بك رجلًا واحدًا خَيْرٌ لك منْ أن يكون لك حُمْرُ النَّعَمِ**»[3].

وفي هذا التوجيه الكريم تحفيزٌ بالغ على التبليغ؛ من خلال

---

(١) حديث صحيح أخرجه: أبو داود في السنن (٣٦٦٠)، والترمذي في الجامع (٢٦٥٦)، وابن حبان في الصحيح (٦٨٠)، وغيرهم من حديث زيد بن ثابت، وقد روي نحو هذا المعنى عن جماعة من الصحابة أيضًا.

(٢) صحيح البخاري (٣٤٦١).

(٣) قطعة من حديث صحيح، أخرجه: البخاري في الصحيح (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦)، وأبو داود في السنن (٣٦٦٣)، من حديث سهل بن سعد، وهذا لفظ مسلم.

بيان عظيم أجره، وعلاجٌ لأسباب الاحتكار، وتوجيهٌ لانتقاء ما يترتب عليه هداية المستفيد من النقل، وهي غالبًا الروايات المهمة في الدين، كما أن انتقاء ما يناسب السامع أحرى لضبطه له لأهميته، فهو يضاف إلى جودة وسائلهم أيضًا رحمهم الله.

- ورووا رحمهم الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[1].

والتوجيه النبوي في هذا الحديث يأتي في سياق المبالغة في الأمر بطي الروايات المشبوهة المشكوك فيها، وترك روايتها ونشرها، فما كانوا يروونها إلا للمعرفة، توقيًا من رواجها عند من لا يعرفها.

- ورووا رحمهم الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ**»[2].

وفي الحديث مبالغةٌ في الإيضاح لهم عن مستقبل أيامهم، وانتقال العلم بين أجيالهم، وما سيكون فيه من التلقي والأداء بين طبقاتهم.

فساروا على خطته التي أحكمَ صُنعها لصيانة السُّنَّة، عليه

---

(١) حديث صحيح أخرجه: مسلم في مقدمة صحيحه، والترمذي في الجامع (٢٦٦٢) وقال حسن صحيح، وابن ماجه في السنن (٣٨)، وأحمد في مسنده (٤/ ٢٥٢)، وابن حبان في صحيحه (٢٩)، وغيرهم.

(٢) حديث صحيح، أخرجه: أبو داود في السنن (٣٦٦١)، وأحمد في المسند (١/ ٣٢١)، وابن حبان في الصحيح (٦٢)، والحاكم في المستدرك (٣٢٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين وليس له علة.

الصلاة والسلام، حتى صنعوا واقعا غنيًا بأهم أدوات النقد، وهي الروايات التي وزعت بطريقه تحيل تواطؤ ورثتها على تحريف دينهم أو كتمانه.

ولذلك فإنهم لما احتاجوا مقارنة المرويات في النقد وجدوا أمامهم تراثًا غنيًا من الروايات استطاعوا من خلال استقرائها ومقارنتها: تحرير الرواية من زيادات الرواة وأوهامهم، واستطاعوا رصد موافقات الرواة ومخالفاتهم، وتحديد ثقاتهم من ضعفائهم، واصطادوا الكذبة وسراق الروايات، مما مكنهم من النقد الدقيق.

قال أبو الوليد الباجي: «وقد يكون الحديث يرويه الثقة عن الثقة ولا يكون صحيحًا؛ لعلةٍ دخلته من جهة غلط الثقة فيه، وهذه الوجوه كلها لا يعرفها إلا من كان من أهل العلم بهذا الشأن، وتتبع طرق الحديث، واختلاف الرواة فيه، وعرف الاسماء والكنى، ومن فاتته الرواية عن من عاصره ومن لم تفته الرواية عنه، ومن كان من شأنه التدليس ومن لم يكن ذاك من شأنه، والله أعلم بالصواب»[1].

فنقاد المحدثين كان معروفًا عنهم الاعتماد على موازنة طرق الروايات وموازنة الرواة في نقدهم، ولو أنهم لم يجدوا مادةً كافيةً من طرق الحديث ورصد أحوال الرواة؛ لما استطاعوا الاعتماد عليها، فأصبح الاستقراء والموازنات هو سبيل نقدهم، وهذا ما ميَّز نقدهم بالدقة والموضوعية.

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٩٧).

قال أبو حاتم الرازي أحد النقاد الكبار في المحدثين: «لو لَمْ نَكْتُب الحديث من سِتين وجهًا ما عقلناهُ»[1].

قال ابن المَدِيني إمام العلل: «الباب إذَا لم تجمع طُرقهُ لم يتبيَّن خَطَؤه»[2].

فالاستقراء في جمع الطرق ومقارنتها مع المعرفة بأحوال رواتها، هو سبيلهم في نقد الحديث، كما أنه كان سبيلهم في أمورٍ أخرى متعلقة بتحرير ألفاظ الحديث ومعانيه.

وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفسِّر بعضُه بعضًا»[3].

وكان هؤلاء النقاد يمضون جُلّ أوقاتهم في الاستقراء والمقارنات، ثم يُصدرون الأحكام الدقيقة على الرواة والمرويات، وما ذاك إلا لأنهم عرفوا أنه سبيلهم الوحيد لما أرادوه من إتقانٍ في عملية النقد.

قال محمد بن إبراهيم الملطي: «جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم! وأنحدر إلى البصرة

---

(١) الشذا الفياح للأبناسي (١/ ٤٠٩)، فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٣٧٠) الكتب العلمية، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٤٩).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، نوع معرفة المعلل ص٢٦٠، وأسند نحو هذه العبارة عن ابن المديني ابن حبان في مقدمة المجروحين (١/ ٣٣).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢١٢).

وأسمع التبوذكي. فقال: شأنك. فانحدَرَ إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل (التبوذكي)، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟! قال: سمعتها على الوجه عن سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن عشر. فقال: وماذا تصنع بهذا؟! فقال: إنّ حمادًا كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شئ علمت أنّ الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شئ عنه وقال واحد منهم بخلافه علمت أنّ الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخطئ عليه»[1].

ورأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين في زاوية بصنعاء، وهو يكتب صحيفة (معمر عن أبان عن أنس)، فإذا اطَّلَع عليه إنسان كَتَمَهُ. فقال أحمد بن حنبل له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس؛ وتعلمُ أنها موضوعة؟! فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟! قال: رحمك الله يا أبا عبد الله! أكتب هذه الصحيفة (عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس) وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة؛ حتى لا يجيء إنسان، فيجعل بدل (أبان) (ثابتًا)، ويرويه (عن معمر، عن ثابت، عن أنس)؛ فأقول له: كذبت؛ إنما هي: (أبان لا ثابت)[2]!

وهذا الاستقراء يدل على عمق الفهم فأبان ضعيفٌ لكنّ ثابتًا

---

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٢)، والتعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (١/ ٢٨١).

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٢)، التعديل والتجريح للباجي (١/ ٢٦٦).

ثقة، وهما قرينان يرويان عن أنس، ويُحتمل أن يخطئ بعضُ من روى عنهما فيقلب إسناد حديث أبان ليجعله من رواية ثابت عن أنس، فالاحتياط أن يحصر الناقد روايات أبان عن أنس؛ فلربما تفرد راوي برواية عن ثابت لا يرويها عنه الثقات، ولربما كان صوابها أبان عن أنس، فهذه مادة جيدة للناقد قد يحتاجها في نقده.

وقال ابن معين: «قال لي إسماعيل بن عُليَّة يومًا: كيف حديثي؟! قلت: أنت مستقيم الحديث. فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟! قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة. فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه، حتى دخل دار بشر بن معروف ـ أو قال: دار البختري ـ وأنا معه»[1]!

وعن أهمية معرفة أحوال الرواة وتواريخهم يقول أبو حاتم بن حبان في مطلع مقدمة كتابه المجروحين: «أما بعد: فإن أحسن ما يَدّخرُ المرء من الخير في العقبى، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا: حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح. ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف»[2].

تأمّل كيف اعتقدوا بأن عملهم في نقد الحديث هو الباب

---

(١) سؤالات ابن محرز (٢/ ٣٩).

(٢) المجروحين (١/ ٤).

الأول الذي يقربهم إلى الله! ثمّ تصوّر قوة الحافز على الإتقان عندهم، وابنِ على ذلك ما تتوقع منهم في سبيل تجويد عملهم وإتقانه.

وبهذا يظهر أن المحدثين رحمهم الله قد وفروا من خدمة نشر السُّنَّة ورصد طرق الحديث وتواريخ الرواة وأحوالهم ما يكفي لإجراء نقدهم التفصيلي الدقيق، بدليل أنه أصبح هو عمدتهم في النقد بصريح عباراتهم كما سبق نقله عنهم.

وبعد توفير المحدثين رحمهم الله لهذه المعلومات التاريخية المهمة في صناعة منهج النقد، فإنهم قد قاموا باستثمارها للوصول إلى بناء قانون نقدي مكتمل من خلال عمليات عديدة من التتبع والاستقراء والموازنات، وهو ما سيلقي المبحث الآتي الضوء عليه.

المبحث الثاني

بناء المحدثين منهجَهم النقدي وتكميله

وفي هذا المبحث سنعرض خطوتهم التي تلت نشر السُّنَّة؛ وهي البدء في صناعة منهجٍ دقيق في نقد الروايات، وسنعرض السياق الكامل لتكوّن منهجٍ النقد عند المحدثين من بداية تكونه إلى اكتماله وظهور المنتج النهائي المتمثل في قانونهم النقدي العام الذي لم يعرف له التاريخ الإنساني مثيلًا، وجهودهم في تكميل هذا القانون وضبط تطبيقاته واستثناءاته، وجهودهم في إبقاء هذا المنهج فاعلًا على مرّ الزمن.

هذا ما سيُعرض في مطالب متتابعة، على النحو الآتي:

المطلب الأول

تأسيس المنهج النقدي

بنى المحدثون أساس منهجهم على القاعدة الفطرية الإنسانية التي سبق ذكرها في التمهيد السابق، وهي أن الخبر لا يمكن أن يخالف الحقيقة إلا بكذب راويه أو خطئه[1]، ولذلك اشترط المحدثون في رواة الحديث أن يكونوا عدولًا ضابطين، احترازًا من كذب الرواة وأخطائهم.

فإذا ما عرفوا راويًا بكذبٍ: تركوا الرواية عنه، أو عرفوه بكثرة الخطأ في الرواية فلن يقبلوا منه (احتياطًا للسُّنَّة) إلا ما دلّ الدليل على أنه صواب.

والذي يدعوهم إلى ذلك الفحص الدقيق: أنهم نشروا السُّنَّة ورووها حتى كَثُرَتْ رواياتها؛ فضمنوا أنّ شيئًا من الدين لن تحتاج الأمة فيه إلى المتهمين في عدالتهم، أوالساقطين في ضبطهم.

«قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال إذا حَدّث عن

---

(١) هذه هي الفلسفة التي يقوم عليها منهج نقد المحدثين، فكل قوانينهم وإجراءاتهم النقدية كانت للتوقي من كذب الرواة وخطئهم.

المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتُهِمَ بالكذب، وإذا روى حديثًا غلطًا مجتمعًا عليه فلم يَتّهم نفسَه فيتركُه: طُرح حديثُه، وما كان غيرَ ذلك فارووا عنه»[1].

وخَوَّفوا من الأخذ عن غير الثقات جدًا، حتى شاعت فيهم مقولة ابن سيرين (٣٣ ـ ١١٠هـ): «إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم؟»[2].

وقد بنى المحدثون على القانون الفطري السابق (أيضًا): المطالبةَ باتصال الإسناد، واشترطوا أن يُبين الراوي عمن أخذ روايته حتى ينتهي الإسنادُ إلى المخبر الأول (صاحب المشاهدة)، ليتأكدوا أنَّ كل الرواة في الإسناد من أهل العدالة والضبط، وأهم الأسباب التي أدت بهم إلى المطالبة بإبراز الإسناد: علمُهم بأهمية تلك الأخبار التي هي عندهم مادة الدين؛ وقد شاعت ثقافة الاحتياط في الأخبار جدًا من خلال المطالبة باتصال الإسناد.

ومما أسهم في نشوء المطالبة بالإسناد في أول زمن التابعين: وضوح الصورة في نقد الأخبار ومعايشتهم واقع الروايات، فكما أن التابعي في الأصل يروي عن الصحابي فهو كذلك قد يروي عمن ليس بصحابي ومن ليس بثقة.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢).

(٢) عبارة مشهورة منتشرة في كتب المحدثين، استدل بها كثيرٌ من الأئمة منهم الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

قال علي بن المديني: «قال يحيى قال هشام بن عروة (٥٨ ـ ١٤٥هـ) إذا حدثك رجل بحديث فقل: عمن هو وممن سمعتَه؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه. قال يحيى، فعجبت من فطنته»[١].

وشاع ذلك جدًا عندهم حتى صار من حق التلميذ أن يسأل شيخَه في الرواية عن إسناده إذا لم يصرح به الشيخ! قال الإمام مسلم: «حدثنا حسن بن الربيع ومحمد بن عبد الله بن نمير قالا حدثنا عبد الله بن إدريس عن الشيباني عن الشعبي: أن رسول الله ﷺ صلى على قبر بعد ما دُفن فكبر عليه أربعًا. قال الشيباني: فقلت للشعبي من حدثك بهذا؟ قال الثقة عبد الله بن عباس»[٢].

وإذا ما تأملت هذا النقل: وجدتَ هذا السؤال عن الإسناد قد وقع في زمن متقدم؛ مما يدل على وضوح رؤيتهم، ووجدتَ الإجابة قد جاءت لا لتبين الواسطة فقط! بل لتعلن بأن الواسطة ثقةٌ كبير؛ مما يدل على انتشار هذه الرؤية الواضحة بينهم والموضوعية العادلة؛ فللسامع حقٌّ أن يسأل عن إسناد الخبر! وعلى المسئول أن يُبين بيانًا حسنًا.

«وذُكر عند محمد بن سيرين (٣٣ ـ ١١٠هـ) حديثٌ عن أبي

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/١٩).

(٢) صحيح مسلم (٩٤٥).

قلابة؛ فقال: إنا لا نَتّهِمُ أبا قلابة، ولكن عمن أخذه أبو قلابة؟»[1].

وبالغوا في تتبع الحديث وسؤال الراوي واستنطاقه عن الذي حدثه به؛ فلربما تخفّف الرواة في ذكر الإسناد، ولربما كان في ما سَكت عن ذكره (الراوي) من الإسناد بلوى.

وهكذا تأسس علم الإسناد والصحابة ﷺ متوافرون وعُرفت أهميته في الحِفاظ على السُّنَّة وصيانتها، وبقي في الأمة إلى أن صار سِمَتَها وخاصيتها التي تميزت بها عن سائر الأمم.

وقد راعى المحدثون (أيضًا) حقيقةً إنسانيةً شاهدة، وهي أن الثقة الصدوق الضابط: قد يخطئ بلا قصد في حديثه المرة بعد المرة، وأثبت لهم واقعُ الروايات ذلك؛ فاستنفروا طاقتهم في وقاية السُّنَّة من أخطاء الثقات (أيضًا)، ووجدوا بعد بحثهم وتجريبهم أن الثقة إذا أخطأ في الرواية فإن خطأه ينكشف بأحد علامتين: إما أن يخالفه أقرانُه في الرواية، أو على أقل تقدير فلن يجد من يتابعه عليها.

فأما أن يجتمع ثقتان على خطأ دون أن يكون الصواب محفوظًا عند غيرهما فهذا ما لم يقع عندهم قط، وهو ما يقضي به حفظُ الله للسُّنَّة أيضًا[2].

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨/٢٩٨).

(٢) قال الإمام الذهبي: «هذا الدين مؤيَّد محفوظ من الله تعالى، لم يَجتمع علماؤه على ضلالة، لا عَمْدًا ولا خطأ، فلا يَجتمِعُ اثنانِ على توثيقِ ضعيف، ولا على تضعيفِ ثقة». الموقظة ص٨٧.

فاستنفروا طاقتهم في تتبع طرق الحديث، والبحث عن أحوال رواته، وقارنوا بين روايات الأقران عن شيوخهم، ورصدوا المتابعات وأوجه الاختلاف والاتفاق وراعوا القرائن؛ فظهرت لهم (أحيانًا) عللٌ خفيةٌ في أحاديث الثقات؛ تبينت من مخالفتهم لمن هو أولى منهم. وهذا ما يُطلِقُ عليه المحدثون: اشتراط السلامة من العلل الخفية في تعريفهم الحديثَ الصحيح.

قال ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ): «وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ الأوزاعِيُّ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سعِيدِ بنِ المُسيِّبِ، عن أبِي هُريرة، قال: قرأ النّبِيّ ﷺ فِي صلاةٍ جهر فِيها بِالقِراءةِ، فلمّا سلّم، قال: هل قرأ أحدٌ مِنكُم معِي آنِفًا؟ الحدِيث[1].

قال أبِي: هذا خطأٌ، خالف الأوزاعِيُّ أصحاب الزُّهرِيِّ فِي هذا الحدِيثِ إِنّما رواهُ النّاسُ عنِ الزُّهرِيِّ، قال: سمِعتُ ابن أُكيمة يُحدِّثُ سعِيد بن المُسيِّبِ، عن أبِي هُريرة، عنِ النّبِيِّ ﷺ»[2].

هذا الأوزاعي.. (وهو مَن هو) في الحفظ والإمامة[3] قد

---

(١) وتتمة الحديث «صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة فجهر فيها بالقراءة فلما سلم قال: **«هل قرأ معي منكم أحد آنفًا»؟** قالوا: نعم يا رسول الله قال: **«إني أقول ما لي أنازع القرآن»** قال الزهري: فانتهى المسلمون فلم يكونوا يقرؤون معه». صحيح ابن حبان (١٨٥١).

(٢) العلل لابن أبي حاتم رقم (٤٩٣).

(٣) قال الحافظ بن حجر عنه في التقريب (٣٩٦٧): عبد الرحمٰن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، ثقة جليل، من السابعة مات سنة سبع وخمسين (أي: ١٥٧هـ).

أخطأ في روايته عن الزهري، وكانت وسيلة الكشف عن الخطأ هي جمع الطرق؛ التي تَبيّن من خلالها أنّ أقرانه الثقات رووه على الصواب.

وقد اتفق علماء الحديث على أنّ رواية من روى عن الأوزاعي على هذا النحو في الإسناد خطأ، وهذا دليلٌ على دقة نقدهم، وأنهم يتكلمون في النقد بعلم ومعرفة، وقد جاءت رواية الأوزاعي هذه متقنةً في المتن ومجودة، فنص الأئمة على ذلك أيضًا، وما ذاك إلا لدقتهم وجودة نقدهم[1].

وتكلم عليها جماعة بالتفصيل فأحسنوا، وممن تكلم عليها الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قال البرقاني (تلميذه):

«وسئل عن حديث بن أكيمة الليثي عن أبي هريرة في القراءة خلف الإمام؟

فقال: يرويه الزهري واختلف عنه:

فرواه: مالك، ومعمر، ويونس، والزبيدي، وابن جريج، وعبد الرحمٰن بن إسحاق، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وابن عيينة: عن الزهري عن بن أكيمة عن أبي هريرة.

وخالفهم الأوزاعي؛ رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب

---

(١) منهم: البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمٰن، ويعقوب بن سفيان، والحميدي، وابن حبان، والبيهقي، التاريخ الكبير (٩/ ٣٨)، صحيح ابن حبان (١٨٥١)، والتمهيد (١١/ ٢٧)، السنن الكبرى للبيهقي (٣٠١٠). وتصرفات بقية أئمة النقد تؤيدهم.

عن أبي هريرة، ووهم فيه؛ وإنما هو عن الزهري قال: سمعت بن أكيمة يُحَدِّثُ سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذلك قال يونس وابن عيينة عن الزهري في حديثهما.

وكذلك رُوي عن النعمان بن راشد عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة!

ورواه عمر بن محمد بن صُهْبان عن الزهري ووهم فيه وهمًا قبيحًا؛ فقال: عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس! وعمر متروك»[1]. اهـ.

ومن الذين تكلموا على هذا الحديث أيضًا الإمام ابن عبد البر النمري رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال في بيان مخالفة الأوزاعي لأقرانه: «وقد رواه بعض أصحاب الأوزاعي عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. جعل في موضع ابن أكيمة سعيد بن المسيب! وذلك وهمٌ وغلط عند جميع أهل العلم بالحديث، والحديث محفوظ لابن أُكَيمَةَ. وإنما دخل الوهم فيه عليه لأن ابن شهاب كان يقول في هذا الحديث سمعت ابن أكيمة يحدث عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، فتوهم أنه لابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. ولا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذا الحديث لابن شهاب عن ابن أكيمة عن أبي هريرة، وأن ذكر سعيد بن المسيب في إسناد هذا الحديث خطأ لا شك عندهم فيه، وإنما ذلك عندهم لأنه كان في مجلس

---

(١) العلل للدارقطني (٩/ ٥٥).

سعيد بن المسيب فهذا وجه ذكر سعيد بن المسيب لا أنه في الإسناد»[1]. اهـ.

وإنما أوردت هذه النقول على كثرتها ليبين توافق نقاد المحدثين على رصد هذا الخطأ الذي انكشف بمخالفة الأوزاعي على جلالته لأقرانه، وعلى تسجيله كما هو، وتوضيحه، في عبارات يؤكِّدُ بعضُها بعضًا ويكمِّلُه.

كما راعى المحدثون اختلاف طبيعة الروايات وأحوالها، فتشددوا في بعض أنواعها وتساهلوا في أخرى، فالأحاديث المشتملة على أحكام مهمة؛ والتي تعم بها البلوى، وتكثر إليها حاجة الناس، والأخبار التي تتوفر هِمَّةُ الرواة على نقلها: لم يقبلوا فيها التفرد (وإن كان من الثقات) إلا في أضيق الحدود.

وكذا التفرد بأصل لا يحتمل الراوي التفرد به؛ كأن يخالف صريح العقل أو الواقع الذي لا مرية فيه، أو عارضَ آية قرآنٍ أو حديثًا صحيحًا معارضة حقيقية: لا يُقبل عندهم، وهذا ما يُطلق عليه المحدثون: **اشتراط السلامة من الشذوذ**.

قال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذِكْرُ النوع الثامن والعشرين من علوم الحديث، هذا النوع منه معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله

---

(١) التمهيد، الطبعة المغربية ١١/ ٢٤.

واحدٌ فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديثٌ يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصلٌ متابعٌ لذلك الثقة.

سمعت أبا بكر أحمد بن محمد المتكلم الأشقر يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: قال لي الشافعي: (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث).

ومثاله: ما حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه قال: ثنا موسى بن هارون قال: ثنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك: إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أَخَّرَ الظهر حتى يجمعَها إلى العصر فيصليهما جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعًا، ثم سار.

وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء، فصلاها مع المغرب.

قال أبو عبد الله: هذا حديث رواته أئمةٌ ثقات، وهو: شاذٌ (الإسنادُ والمتنُ)؛ لا نعرف له علةً نعلله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعللنا به، فلما لم نجد

له العلتين خرج عن أن يكون معلولًا. ثم نظرنا، فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل غير أبي الطفيل، فقلنا: الحديث شاذ.

وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي قال: كان قتيبة بنُ سعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامة: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي خيثمة... حتى عد قتيبة أسامي سبعةٍ من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث، وقد أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي، قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: ثنا قتيبة فذكره.

قال أبو عبد الله: فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجبًا من إسناده ومتنه، ثم لم يَبْلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علة، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب، وحدثنا به عن أبي عبد الرحمٰن النسائي وهو إمامُ عصره عن قتيبة بن سعيد ولم يذكر أبو عبد الرحمٰن ولا أبو علي للحديث علة، فنظرنا فإذا: الحديث موضوع! وقتيبة بن سعيد: ثقةٌ مأمون!

[ثم قال الحاكم:] حدثني أبو الحسن محمد بن موسى بن عمران الفقيه قال: ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: سمعت صالح بن حفصويه النيسابوري (قال أبو بكر ابن خزيمة: وهو صاحب حديث) يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري

يقول: «قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبتُه مع خالد المدايني. قال: البخاري وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ!»[1].

هذا مثال غاية في الدقة، يدل على قطع أئمة الحديث بخطأ الراوي الثقة المتفق عليه؛ إذا تفرد بحديث تدل القرائن على خطئه فيه، وإن لم يعرفوا سبب الخطأ.

والعجيب أيضًا توافق الأئمة على تخطئة قُتيبة بن سعيد ووضع علاماتهم على هذا الحديث!

والعجيب أيضًا محاولتهم التنقير عن السبب الذي أوقع هذا الثقة الجليل في هذا الخطأ!

والعجيب أيضًا أن أقربهم للصواب كان الإمام البخاري، إمامُ الصنعة وصاحب الصحيح! حيث تفطن إلى سؤالٍ كشف له عن سبب الخطأ؛ ما يشهد على تقدمه في هذا العلم وتعمقه فيه.

فالتفرد في هذا المثال (وأمثاله) هو قرينة على خطأ وقع فيه الراوي، فإذا اجتمعت إليه قرائن أخرى كانت برهانًا على خطئه؛ وإنما كان التفرد هنا قرينةَ ردٍّ قوية لأن السُّنَّة مخدومة، والروايات منتشرة، والرواة حاضروا الهمة، ولولا أنهم خدموا الواقع بتكثير الروايات والعناية بالأهم فالأهم ما كان لهم أبدًا أن يردوا حديثًا تفرد به الثقة!

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ط: أحمد فارس السلوم ص٣٧٦.

أما المواعظ والأخبار والآداب والفضائل وما في حكمها؛ فيقبلون فيها من الرواة ما لا يقبلون في سابقتها، وهذا منهم منتهى الموضوعية، وهو لهم دليلٌ على اطلاعهم الكامل على الجزئيات، وإدراك أوجه الفروق بينها.

وهذا وجه آخر من إبداع المحدثين يتلخص في تحديد المؤثرات الحقيقية على الخبر، والتي تتسبب في تغيُّره عن حقيقته، وابتكار ما يقي من تلك الأسباب والمؤثرات، وبشكل متكامل؛ لتتحدد أجزاء القانون الفطري المتكامل في النقد، ثم تأتي مرحلة إنتاج ذلك القانون بصيغته الكاملة، والتي سنتناولها في المطلب الآتي، فإلى ذلك المطلب.

المطلب الثاني

إكمال إنتاج القانون النقدي عند المحدثين

من المطلب السابق ظهر لنا كيف تكوّن قانون النقد عند المحدثين، ومراحل تكونه، وكيف تحددت أجزاء القانون النقدي عندهم رحمهم الله.

وقد أسهم في تكوّن المنهج واكتماله أيضًا إضافة إلى جهود المحدثين جهود التأصيل الفقهي التي نضجت في هذه الحقبة، وكان من مظاهر نضوجها وتأثيره على النقد الحديثي كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي، والذي يُعَدُ كتابًا في أصول الفقه والحديث معًا، وهذه الجهود الفقهية كانت تتم في محاضن العلم الذي يجمع بين الرواية وفقهها معًا، فربّ حامل فقه فقيه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه.

وسنعرض في هذا المبحث كيف تمّ تجميع أجزاء المنتج النهائي للقانون النقدي عند المحدثين، وإخراجه بصورته الكاملة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

ـ أول أجزاء ذلك القانون يأتي من جهة التوقي من كذب الرواة، فاشترط المحدثون في راوي الخبر أن يكون عدلًا صادقًا لا يُظن به أن يكذب عامدًا في الرواية.

ـ والثاني من أجزاء ذلك القانون يأتي من جهة التوقي من خطأ الرواة، فاشترط المحدثون أن يكون ذلك الراوي (العدل) المعروف بصدقه: معروفًا أيضًا بضبطه ووعيه وتيقظه، لكي نضمن أنه سينقل ما سمع وشاهد؛ كما شاهد وسمع من غير تغيير.

ـ والثالث من أجزاء ذلك القانون: أن لا نكتفي لقبول حديث الراوي بمجرد أن يكون عدلًا ضابطًا؛ حتى نتأكد من أنه تلقى الخبرَ من مصدره الأساس، أو أنه أخذه عمّن هو مثله في العدالة والضبط، وهذا لا يكون إلا بأن نشترط على الراوي أن يبين إسناده في الرواية، لنتأكد من أن الذين أخذ عنهم الرواية هم من العدول الضابطين الذين تقوم بهم الحجة.

ـ والرابع والخامس من أجزاء ذلك القانون: أن نضمن أن الراوي الثقة لم يخطئ في روايته (ولم يدلّس)، فالبشر غير معصومين من السهو والغلط، ويكون ذلك من جهة:

ـ أنه إذا روى ما يرويه الثقات فإنه يوافقهم ولا يخالفهم، فيسلم من العلة القادحة.

ـ ومن جهة أنه إذا انفرد عن أقرانه برواية لا يروونها فإنه لا ينفرد عنهم إلا بشيء يُحتمل تفرده به، فيَسلم من الشذوذ الذي يدل على خطأ الراوي.

هذه هي أجزاء قانون المحدثين في نقد الروايات والتي قاموا بتجميعها فخرجوا بالقانون كاملًا:

قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري

صاحب أحد أهم الكتب المعتمدة عند المسلمين في بيان علوم (أئمة الحديث): «اعلم علمك الله وإياي أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف: **أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللًا**... (إلى أن قال) فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث»[1].

ووصول المحدثين إلى تعريفٍ كامل للرواية الصحيحة يُعَدُّ إبداعًا لم يُسبقوا إليه، وهو دليل على إتقانهم، فلولا أنهم أتقنوا العمل ما وصلوا إلى إنضاج النقد التاريخي بإنتاج قانون متكامل يُطبق على كل رواية ليقيس صدقها من كذبها أو خطئها.

وقد كان الأئمة النقاد قبل ابن الصلاح يعرفون هذا القانون معرفةً تطبيقية؛ أكثر مما عرفه منه ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ فمن بعده، ولو لم يردنا عنهم عبارة تعريفية على صياغة تامة، والذي صنعه ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ هو أنه صاغ هذا التعريف للمتأخرين في زمنه معتمدًا على تراث السابقين من أئمة النقد، من عباراتهم وتطبيقاتهم[2].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث صـ، وقد تواردت جميع كتب المصطلح بعد ابن الصلاح عليه، وهو موجود في عبارات وتطبيقات الأئمة النقاد الأوائل الذين سبقوا ابن الصلاح؛ كالشافعي في الرسالة، ومسلم في مقدمة صحيحه، وغيرُهم.

(٢) تمامًا مثلما فعل (لانجلو وسيبونس) لما اعتمدوا على خبرة المؤرخين السابقين لهم في وصف المنهج الاسترادادي في كتابهما المدخل إلى دراسة التاريخ؛ لأن الإجمال المكتمل لا ينضج إلا بعد اكتمال التفاصيل التي يحويها.

وهذا القانون المكتمل من حيث الجملة ليس هو نهاية طريق إبداعهم النقدي وتجويدهم؛ بل وراء هذا الإبداع إبداعاتٌ أخرى نستأنفُ ذكرها في المطلب التالي.

المطلب الثالث

تكميل جزئيات القانون النقدي وضبط استثناءاته

ظهر في المبحث السابق أن المحدثين قد ابتكروا قانونًا متكاملًا في نقد المرويات، وهذا الابتكار يتطلب ابتكاراتٍ أخرى تُكَمِّله؛ كي يعمل في واقع الروايات عملًا كاملًا.

فالراوي (العدل) الذي اشترط المحدثون وجوده في الرواية لكي يأمنوا كذب الرواة؛ يحتاج إلى تعريف دقيق يَفْصِلُ بين العدل وغير العدل فصلًا تطبيقيًا.

وقد عمل المحدثون عملًا كثيرًا حتى خرجوا بتعريف دقيق للراوي العدل:

فقالوا: نشترط أن يكون مسلمًا، ليس لأن غير المسلم هو عندهم كذابٌ دائمًا، ولكن لأجل أن روايات السُّنَّة تُشَكِّلُ مصدرًا من مصادر الإسلام فلا يمكن أن تؤخذ من غير المسلم، مع تجويزهم أن يتحملها وهو غير مسلم، ففرقوا بين التلقي والأداء[1].

(١) فجعلوا شرط التلقي القدرة على الضبط، فسمحوا بتلقي كل قادر على الضبط، ولو كان طفلًا مميزًا، وشرطوا لقبول الأداء العدالة والضبط.

وقالوا: نشترط أن يكون الراوي عاقلًا، فغير العاقل لا يؤمن افتراؤه.

وقالوا: ولا بد أن يكون بالغًا، فالصغير غير مكلف شرعًا ولا محاسب على كذبه، فهو غير مأمون الكذب في الرواية، كما أن نقص النضج في فهمه وتصوراته قد يدفعه مع براءة الطفولة للكذب.

وقالوا: ولا بد أن يكون مُعَظِّمًا للإسلام وحرماته، فلا يصح أن نقبل الرواية من الفاسق الفاجر المعروف بكذبه في غير الرواية، أو الذي يُظَنُّ منه الكذب في روايات السُّنَّة وهو غير معظم لها، وسواءٌ كان فسقه عمليًا بالوقوع في المحرمات الكبرى، أو اعتقاديًا باتباع الهوى والإعراض عن الدليل والاستمرار على البدعة بعد وضوح الحجّة، وفي المقابل قبلوا من بعض المبتدعة المتأولين في الاستدلال الظانين أنهم على صواب، ووجِدَتْ رواياتهم في الكتب الصحاح المجمع عليها[1]، وهذا منهم منتهى الدقة والإنصاف والموضوعية.

وقالوا: ولا بد أن يكون ذا مروءة؛ يَستحسن بها الحسن فيفعله، ويستقبح بها القبيح فلا يفعله؛ لأن عدم المروءة يدل على نقصٍ في الإدراك أو على نقص في انضباط السلوك، وكلاهما مسوِّغٌ للكذب أو الخطأ.

وقالوا: العدالة درجات، ينبغي أن تراعى في ترتيب طبقات العدول، وفي مقارنة المرويات والترجيح بينها.

---

(١) أخرج البخاري ومسلمٌ لبعض المبتدعة المأمونين في الرواية.

وقسموا الرواة من حيث العدالة إلى مراتب فمنهم معروف العدالة الظاهرة والباطنة، ومنهم المستور الذي تجهل عدالته الباطنة، ومنهم المجهول الذي لا يعرف، ومنهم المجروح في عدالته بما دون الكذب في الرواية، ومنهم المجروح الذي كَذَبَ في الرواية.

هذا بالنسبة لشرط العدالة[1].

وكذا فعلوا في شرط الضبط، وقسموه إلى مراحل:

المرحلة الأولى: حُسن الأخذ والتحمل، ويعنون به التيقظ عند تلقي الرواية، ومراعاة جوانب الدقة المؤثرة في ضبط نقل الرواية من الشيخ إلى التلميذ، وابتكروا في ذلك استقراء طرق التلقي الممكنة في الروايات، وتحديدها، وتقسيمها من حيث القوة إلى مراتب، وتحفيز الرواة على أعلاها؛ كالسماع المباشر من لفظ الشيخ، أو القراءة عليه وهو يسمع، إلى الإجازة المقرونة بالمناولة، إلى المكاتبة بالإجازة أو بلا إجازه، وصولًا إلى الوجادة الموثوقة، وضعفوا طرقًا من طرق التلقي خشية أن يدخل منها الدخل على الروايات[2].

---

(١) هذه التفاصيل مذكورة في عامة كتب علوم الحديث حتى أنه لا يكاد يخلوا منها كتاب.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه...، وقد تبع ابن الصلاح على ذلك كل من بنى على كتابه ممن جاء بعده؛ كالنووي، وابن كثير، والزركشي، والعراقي، والأبناسي، وابن الملقن، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم، وزاد بعضهم في التفصيل أشياء أخرى.

فلا يصح التلقي التفصيلي عندهم إلا مفصلًا على هيئة السماع أو العرض، أو من كتابٍ مضبوط، وطالما تتبعوا تطبيق ذلك، فتجدهم يحكمون على رواية فلان أنها ضعيفة عن فلان لأنه أخذ عنه وكان ينعس وقت الأخذ، سواء كان الذي ينعس الشيخ أو التلميذ، وهكذا.

قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته: «الثالثة عشرة: لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث، أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح»[1].

المرحلة الثانية: حفظ الرواية وضبطها بعد أخذها، وقَسَّموا الضبط إلى ضبط صدر وضبط كتاب[2]، وأوجبوا على الحافظ أن يراجع محفوظاته المرة بعد المرة كي لا تتفلت عليه، وعلى صاحب الكتاب أن يصون كتابه عن العابثين، ويحافظ عليه ليبقى على حالته دون تغيير، وأرشدوا أصحاب الكتب إلى أنواع عديدة من أسباب ضبطها، وكتبهم حافلة بذلك[3]، ولطالما رصدوا تغيُّر

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث، النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد.

(٢) وستجد شرحًا عن عمل الأئمة في: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه...، وقد تبع ابن الصلاح على ذلك كل من بنى على كتابه ممن جاء بعده؛ كالنووي، وابن كثير، والزركشي، والعراقي، والأبناسي، وابن الملقن، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم، وزاد بعضهم في التفصيل أشياء أخرى.

(٣) وستجد شرحًا عن عمل الأئمة في: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، =

حفظ الحفاظ، واختلاط المختلطين وأبانوا عن ذلك ودققوا فيه.

المرحلة الثالثة: حسن الأداء، ويعتنون فيها بتجويد إخراج الحديث كما هو، ولهم في هذا تدقيقات متناهية في رواية الحديث بألفاظه، وضوابط تجويز روايته بالمعنى، وضوابط اختصاره، وما إلى ذلك[1].

وقالوا: وثاقة الراوي درجات، ينبغي أن تراعى في ترتيب طبقات الثقات، وفي مقارنة المرويات، والترجيح بينها، وفي قبول الأفراد، وعملوا عملًا تطبيقيًا كثيرًا في بيان طبقات الرواة عن الأئمة، والكتب شاهدةٌ بذلك.

هذا بالنسبة للعدالة والضبط.

أما اتصال الإسناد: فعملوا فيه أعمالًا كثيرة، من جملتها أنهم تتبعوا أحوال انقطاع الإسناد، وبينوا أن الانقطاع إما أن يكون ظاهرًا أو خفيًا، والظاهر أنواع عندهم هي: المرسل والمعضل والمنقطع والمعلق، وظهر لهم أنها مراتب من حيث القوة والضعف.

وأما الانقطاع الخفي فبينوا أنه يكون بسبب تدليس الراوي وإيهامه السماع من شيخ لقيه أو عاصره بصيغة تحتمله، وسبروا

= النوع الخامس والعشرون، وارتضاه من بَنى على كتابه أيضا ممن سبق ذكرهم وزاد في تفصيلاته.

(١) وستجد شرحًا عن عمل الأئمة في: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد، وكذا الكتب التي بنت على كتاب ابن الصلاح من الكتب المذكورة سابقًا.

واقع الرواية ثم قسموا صيغ الأداء وبينوا أنواعها ومراتبها، وفي ذلك مباحث وعملٌ كثيرٌ تشهد به كتبهم ﷺ[1].

وأما شرط (انتفاء العلة): فدققوا فيه غاية التدقيق.

فاستقرأوا اختلاف الرواة، وبينوا القرائن المرجحة بين الروايات المختلفة، وأبانوا أن الرواة إذا اختلفوا لا يخرج حكم مروياتهم عن ثلاث حالات: إما أن تقبل كلها؛ إذا كانت أوجه الاختلاف محفوظة غير متضاده، أو ترد كلها؛ إذا دلّ حال اختلاف الرواة واضطرابهم على أن الرواية لم يضبطها الشيخ كما ينبغي، أو أن يُحكم لبعضها بالرجحان وتضعّف الأخرى إذا دلت قرائن الترجيح على ضبط بعضهم وضعف ضبط الآخرين، ولهم في ذلك تطبيقاتٌ كثيرةٌ جدًا تشهد على عميق تخصصهم وعظيم خبرتهم[2].

وتوقفوا عند الأحاديث الأفراد الغرائب، وبينوا أنها تقبل في الأصل من الثقات، إلا أن القرائن قد تدل على ضعف ضبط الراوي الثقة لحديثه الذي انفرد به. وتتبعوا تلك القرائن وبينوا أنها تختلف من رواية إلى أخرى، وأن الطبقات العليا من الرواة كالتابعين يُحتمل تفردهم؛ بعكس الطبقات الدنيا كأتباع أتباع التابعين، فالتفرد في زمانهم لا يكاد يوجد[3].

وكان لتطبيقهم لهذه الشروط الخمسة التي اتفقوا عليها

---

(١) ولا يخلوا كتاب من كتب علوم الحديث ومصطلحه منها.

(٢) وكتاب الإمام الدارقطني شاهد صدق على تفننهم في ذلك.

(٣) وللذهبي رحمه الله فيه كلام دقيق في كتابه الموقظة ص٧٧.

أحوالًا عديدة، مرّةً يتشددون في طلب تحققها في الرواية ومرة يتخففون! بحسب طبيعة الرواية.

فالروايات التي يُبنى عليها الدين وتدخل في العمل وتُستخرج منها الأحكام يتشددون فيها غاية التشدد في إثبات اتصال إسنادها ووثاقة رواتها وبُعدها عن العلل والشذوذ، خاصة إذا كانت أهميتُها أكبر أو تتكرر كثيرًا.

وأحيانًا لأسباب وحيثيات عرفوها من خلال ممارستهم للروايات ومخارجها يتسمّحون ويتخففون في تطلب إثباتها، فيكتفون بأدنى القرائن الدالة على الاتصال وبأقل درجات الوثاقة، ويقبلون التفرد بلا حرج في المغازي والسير والتفسير التي لا يُبنى عليها أحكام ولا يقوم عليها عمل، ولا تتوفر لها همم النقلة، وهذا كله بسبب أنها لم تتوفر لها مقومات النقد الدقيق، إذ لم تَلْقَ من الخدمة والنشر القدر الذي لقيته أحاديث الأحكام والحلال والحرام، وليس لها من المقارنات مع المسائل ما يجب أن يكون فيها مندرجًا في أحاديث الباب متوافقًا معها؛ فلهم في كل حديث نقد خاص[1].

وهذا يعني أن غالب أحكامهم على الأحاديث المهمة في الدين تبلغ درجة اليقين لديهم؛ لتوفر وسائل النقد الدقيق لها، وهذا ما لا يوجد في روايات أخرى فقدت بعض الوسائل النقدية الدقيقة بسبب طبيعتها وقلة أهميتها.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٤٢)، وينظر أيضًا كتاب: «مقارنة المرويات»، للدكتور إبراهيم اللاحم.

وبهذا يتبين لنا إتقان أئمة الحديث لنقد الروايات، حيث أكملوا التغطية الشاملة لتفصيلات منهج النقد، ووضعوا الضوابط والاستثناءات اللازمة للتطبيق الدقيق للقانون النقدي، وهذا العمل هو إبداعٌ لم يسبقوا إليه ولم يُلحقوا رحمهم الله بمثله أو بقريب منه.

بيد أن الإبداع لديهم لا ينبغي أن يتوقف هنا، ببنائهم منهجًا مكتملًا دقيقًا في نقد الروايات، وإنتاجهم قانونًا يطبق على كل رواية من روايات السُّنَّة المسندة، فإن هذا المنهج المكتمل لا يمكن أن يعمل وفقه إلا رجالٌ بلغوا من المعرفة والخبرة بالروايات ما بلغه أئمة النقد، فالنقد الجيد مفتقرٌ دومًا إلى ناقد بصير.

فهل انتهى العمل الدقيق بهذا المنهج؟ أم أنَّه سيظل محفوظًا باقيًا (على دقته) يسير عليه الخلف تبعًا للسلف؟

نعم.. قد أبدع أئمة النقد (أخرى) بتوفير شيءٍ مهم لأتباعهم من المتأخرين يُعينهم على بلوغ درجات النقد الدقيق، وهذا ما سنعرفه في المطلب الآتي.

المطلب الرابع

توفير الوسائل المساعدة على استمرار دقة النقد بعد عصر الرواية

مهما كان فهمُ الدارس لعلوم الحديث بعد انقضاء عهد الرواية؛ فإنه لن يصل إلى القدرة على النقد بنفس طريقة المحدثين النقاد الأوائل الذين عاشوا زمن الرواية؛ لأن كثيرًا من وسائل نقد المحدثين الأوائل قد تناقصت مع الزمن ولم تبلغ المتأخرين.

فعندما كان الناقد الأول يسمع الرواية فإنه يتمكن من التدقيق في نقدها من خلال وسائل عديدة؛ تلاشى كثيرٌ منها مع البعد الزمني، فمثلًا كان بإمكانه التأكد من وجودها في كتب الشيوخ الذين رويت عنهم؛ إذْ كانت هذه الكتب تحفظ، ويتوارثها أبناؤهم أو تلاميذهم.

وكان بإمكانه تتبع الرواية لدى تلاميذ الراوي وأقرانه والرواة من أهل بلده... إلخ.

وكان من المتيسر عليهم معرفة أحوال الرواة وتواريخهم بسبب معايشتهم لهم أو لتلاميذهم وأبنائهم ومن عرفهم.

هذه الوسائل وأشباهها تناقصت مع الزمن؛ فكان لا بد من

إيجاد وسائل أخرى داعمةً لبقاء جودة النقد في مدرسة المحدثين عبر القرون.

لم أكن لأقف على هذا الإبداع لولا تخصصي الدقيق في «علل الحديث»، ولم يكن ناتج هذا المبحث وليد بحث اليوم، ولكنه نتاج الدراسات والقراءات التخصصية السابقة[1].

فإني كنت أثناء بحثي في نقد الروايات أتعجب من الموروث الحديثي الملخص بطريقة إبداعية تكاملية مذهلة.

فطرق الروايات التي سُجِّلَتْ في كتب الحديث هي نخبةٌ ملخصةٌ تلخيصًا متقنًا.

وكذا المعارف الموروثة عن الرواة في علم التاريخ والجرح والتعديل: ملخصٌ بنفس الطريقة المتقنة.

وكذلك القول في أحكام الأئمة النقاد التي أطلقوها على الروايات، واعتنت بنقلها وحفظها الطبقات التي تليهم من تلاميذهم والطبقات التي حفظت علمهم.

فكنت أجد وسائل النقد الكافية لبلوغ الدرجة النقدية الدقيقة لديّ بسبب توفيرهم (هم) لها؛ رحمهم الله.

وأنا لأجل هذا على يقين تام بأن القوم قد اجتهدوا غاية

---

(١) إنما أقول ذلك خدمةً للمنهجية الصحيحة في البحث؛ لأن هناك معارف لا يمكن الوصول إليها من خلال بحث حديث؛ لذا فإننا نحتاج أن نصنع في كل العلوم لدى الباحثين خبرة تخصصية كافية لإدراك تلك المعارف التي لا تنكشف إلا مع الخبرة والممارسة.

الاجتهاد، وأنهم قد وفقهم الله غاية التوفيق، فلولا التوفيق لم تكن لتصل إلينا تلك الملخصات المتقنة، خاصة مع علمنا أن موروثهم تراكمي نتج في أزمنة متفاوتة وأماكن متباعدة.

لكنّ جهدَهم العظيم يستحق أن يُعرض لتُشكر إبداعاتُهم وتسجل لهم سبقًا وتفردًا؛ ولأمتهم العظيمة ريادةً وخصوصية بين سائر الأمم.

وسأعرض هنا كيف استطاعوا أن يوفروا ملخصات مترادفة متكاملة متقنة:

ففي مجال الروايات؛ قد يعجب المطلع على تراثهم من تكثيرهم التصانيف فيها، وتكريرهم للروايات داخل تلك التصانيف. ولا يخطر على باله أن هذه الاستراتيجية هي السبب الرئيس في إيجاد ملخص متقن.

فمثلًا ألف الإمام مالك بن أنس موطأه، وألفت في زمنه وبعدَه موطآت ومصنفات، تتكرر فيها الروايات من الأحاديث النبوية والآثار الموقوفة على الصحابة وأئمة التابعين، ثم ألفت بعدها المسانيد، وهي كتب أفردت لخدمة الأحاديث النبوية المسندة خاصة، فلم يبق إمامٌ في الحديث إلا وكتب مسندًا من رواياته إلا ما ندر، وكثيرٌ ممن لم يكتب لنفسه مسندًا جُمعت رواياته من قبل طلابه ومحبيه أو من العارفين من أقرانه بالانتخاب والترتيب إذا كانت تنقصه المعرفة والمهارة، أو فاته الزمن.

ثم بعد أن أُشبع التأليف في المسانيد، وحُفظت الملخصات

الكاملة للأحاديث النبوية خاصة، توجه همُّ الطبقة التي بعدهم في خدمة الجانب الأهم من المرويات النبوية: الأحاديث الصحيحة، وأحاديث الأحكام.

فألف البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه الصحيح وكان أول من ألف في الصحيح المسند[1]، وكانت كل متون الأحاديث التي أوردها أو عامتها موجودة في كتب من تقدمه. ولكنه جمعها منتقيًا رجالها وأسانيدها من الطبقة العليا (في الجملة)، وتبعه على مثل صنيعه مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ، فكتب كتابًا مكتملا في الصحيح المنتقى من الدرجة العليا في الجملة، فكان أن وافق البخاري في كثير من متونه وبعض أسانيده وزاد عليه.

ثم ألفت على تتابع الزمن صحاحٌ كثيرة راعت الكتابين السابقين فكمّلتهما؛ بعضها توجَّه إلى جمع ما لم يخرجه البخاري ومسلم من المتون الصحيحة كالحاكم النيسابوري وغيره، وبعضها راعى ما يوجد في الصحيحين فزاد عليها كثيرًا من الروايات كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما. وقد جَمعت هذه الكتب الصحيحة كلّ أو عامة الأحاديث المهمة.

وفي نحو الوقت الذي ألف فيه البخاري الصحيح ألف الأمام أبو داود السجستاني الفقيه تلميذ الإمام أحمد بن حنبل

---

(١) وهذا هو الفرق بين كتابه وكتاب الإمام مالك رحمهما الله، فمالك رَحِمَهُ اللَّهُ هو أول من ألف كتابًا مفردًا لصحيح العلم حسب اجتهاده، أما البخاري فهو أول من ألف في الأحاديث النبوية الصحيحة المسندة حسب اجتهاده أيضًا مراعيًا ما أجمع عليه المحدثون.

كتابه في أحاديث الأحكام وقصد فيه جمع الأحاديث التي يحتاجها المسلم في دينه، حتى إنه قال: «وهو كتاب لا تَرِدُ عليك سُنَّة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه؛ إلا أن يكون كلامٌ استخرج من الحديث ولا يكاد يكون هذا، ولا أعلم شيئًا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ولا يضر رجلًا أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب شيئًا»[1].

فوقع كثيرٌ من أحاديثه مطابقٌ لما هو موجود في الكتب الصحاح، وألفت كتب كثيرة في أحاديث الأحكام من السنن والجوامع، توجه كل كتاب منها لخدمة ما يحتاج إلى خدمة، فألف الترمذي كتابًا ملخصًا في الحديث النبوي، ذكر فيه أهم أبواب العلم ولخص ما ورد في كل باب وتكلم على فقهها وعللها، وعلى نحو قريب سار ابن ماجه في كتابه. وألف النسائي كتابًا في السنن أكمل به كتاب أبي داود من جهة تكثير الاستنباط من الأحاديث، ومن جهة بيان الاختلافات في متون الأحاديث وأسانيدها. وألفت في الأحكام مع تتابع الزمن كتب كثيرة توجهت لتكميل الكتب السابقة، فكان ممن كَتب في السنن: الإمام الدارقطني الذي توجه بالخدمة إلى أحاديث الأحكام الغرائب والأفراد. وكتَب البيهقيُّ كتابًا كبيرًا في الأحاديث النبوية في الأحكام وأراد له أن يستوعب الروايات التي يُستدل بها؛ فضمّنه كُتبًا سبقته ككتاب أبي داود، وضمنه من آثار الصحابة وأئمة التابعين ونقد المحدثين الشيء الكثير.

---

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة ص٢٨.

ومع الزمن كان علماء الحديث يتعاهدون هذه الكتب بالحفظ والعناية، وقدموا بعضها وتواصوا عليها لجودتها؛ فكثّروا نشرها في الأمة حتى حُفظت من الضياع، وبقيت في الأمة على مر القرون لا يستطيع أحدٌ أن يكتمها عن الجميع.

فكانت هذه الكتب التي أحاطت بالأحاديث النبوية من أوجه عديدة متنوعة: كفيلة بأن تحوي ملخصًا كافيًا عن الروايات التي كانت منتشرة في زمن المحدثين.

وبالتجربة المتكررة، فإنني كنت إذا ما خَرّجتُ حديثًا معلولًا وجمعت الطرق التي رُوي بها في الكتب المتوفرة اليوم، ثم جمعت أقوال أئمة النقد في ذكر الطرق التي رُوي بها هذا الحديث والتي رجّحوا من خلالها؛ فقد كنت أجدهم أحيانًا يذكرون طرقًا ليست متوفرة اليوم في المصادر، ولكنني لم أشعر يومًا أثناء دراساتي: أنها بالغة الأهمية، فقد كنت في كل مرّة أقطع أن ما حوته كتب السُّنَّة ملخصٌ مكتملٌ مذهلٌ من الطرق الكافية للموازنة والترجيح؛ تكفي لاستعمالها في النقد إذا ما أضيفت إلى الوسائل الأخرى.

وكذا الحال مع رواة الأحاديث، فإن التراث الباقي عن أئمة الحديث يُعتبرُ ملخصًا كافيًا لتجويد عملية النقد عند المتأخرين، ومن مزاياه الفريدة أنه يُكمل بعضه بعضًا؛ فبينما تجد أحد هؤلاء النقاد يوهِّنُ راويًا من أولائك الرواة حتى تجد ناقدًا آخر يبين سبب وهنه وضعفه، وثالث يصرح ببعض تلك الأحاديث التي تسبب الراوي في ضعفها.

وقد كانت معرفة التاريخ والجرح والتعديل للرواة في بادي الأمر تنتقل بالسماع والمشافهة للنقاد، حيث يَنقل عنهم تلاميذُهم آراءهم وأحكامهم على الرواة بالأسانيد، ثم أُلِّفَت كتب السؤالات، حيث كان بعض كبار تلاميذ النقاد يسألونهم عن الرواة وعن الروايات وعللها وفقهها، وهي كتبٌ تقع عادة على غير ترتيب، لكنها كَوّنت القاعدة الأساسية من كتب الرجال، وتلتها مباشرة ورافقت بعضها كتب الطبقات والتواريخ ومن أهمها طبقات خليفة بن خياط وهو كتاب وسط، والطبقات الكبرى لابن سعد، وتاريخ البخاري الكبير، والكتاب المنسوج عليه لتكميله: «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم»، وهذه الكتب هي التي هيئت مجال الخدمة التخصصية للرواة؛ فبعدها ألفت كتب خاصة بالرواة الثقات ككتاب الثقات لابن حبان والثقات لابن شاهين، وكتبٌ أخرى خاصة بالضعفاء والمتكلم فيهم وهي أهم منها، ومن أهمها: الضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل في الضعفاء لابن عدي، والمجروحين لابن حبان. وهي كتب مهمة تستمد أهميتها من كبر حجمها واستيعابها بالنسبة لكتب سبقتها في الرواة الضعفاء تعتبر من المصادر الأساسية في الرجال ونقد الحديث.

كما أُلِّفَت كتب خاصة برواة البلدان؛ كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ نيسابور للحاكم النيسابوري، وتاريخ جرجان للسهمي، وتاريخ واسط لبحشل، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ مصر لابن يونس... إلخ.

وألفت كتب خاصة برواة كتب معينة، أهمها الكتب التي

اختصت برواة الكتب الستة (الأصول) كتهذيب الكمال للمزي ومختصراته ومكملاته.

فكانت نتيجة هذه الجهود المتراكمة هي: حفظ تراث الأئمة النقاد حول تاريخ الرواة وجرحهم وتعديلهم؛ فلا يفوت منه شيءٌ مهم.

وكانت الطريقة الصحيحة لإبقاء جودة النقد ودقته على مر الزمان هي: إيجاد وسيلة تحكم المتأخر في أن لا يخرج عن نهج المتقدم.

وهذه الوسيلة ليس من السهل الوقوف عليها، ولا يمكن اختيارها دون غيرها إلا لأهل الصناعة، حيث تم توفيرها من خلال تلبية حاجة تلاميذ النقاد، وحاجة الطبقات المتتابعة بعدهم؛ في استجابة تلقائية غير متكلفة؛ لا تستبق الحاجات قبل معرفة حجمها وطبيعتها، فكان خيارهم الذي تواطئوا عليه بلا مشاورة هو:

توفيرُ أحكامٍ نقديةٍ كافيةٍ على المتون والأسانيد من قبل المتقدمين تصبحُ للمتأخرين الوسيلة الأهم من وسائل نقد الروايات.

فالناقد الحديثي المتأخر عن النقاد الذين عاشوا زمن الرواية تختلف أدواته ووسائله عن النقاد الأوائل بحكم التاريخ، فإذا ما كان الأوائل لهم حق الاجتهاد المطلق في النقد، فإن المتأخرين لهم حق الاجتهاد المقيد باجتهاد الأوائل.

وتوفير هذه الأحكام النقدية الجزئية وبثها في الأمة عبر القرون؛ كان كفيلًا بأن يُبقي للمحدثين عبر القرون أحكامًا كثيرة من نقد المحدثين الأوائل تُشكِّل ملخصًا كافيًا لاستعماله في النقد الحديثي المتقن عند المتأخرين.

وهذه الأحكام موجودة متوفرة في المراجع الحديثية، بعضها بصريح العبارة، وبعضها تستخرج من تصرفات الأئمة.

فكوّن أئمة الحديث النقاد وحفاظه مادة نقدية ملخصة تكفي لإبقاء جودة النقد في حدودها العليا ولو تأخر الزمن، ونوّعوا من أوجه النقد وأكملوا مسيرته، ليؤكد بعضه بعضًا ويكمل بعضه بعضًا.

وقد هالني أثناء عملي بنقد الروايات والأسانيد المستوى العالي من التكاملية والاحتياط في المادة النقدية الموروثة عنهم رحمهم الله.

وبدا لي من خلال التسلسل التاريخي: إن نقد المحدثين قد بدأ بحصر طرق الأحاديث، وتمييز المشاهير من الأفراد والغرائب، ثمّ انتشر جدًا الحكم المباشر على الرواة والروايات، وحُفظت في مصنفات المحدثين تصرفاتٌ كثيرة للأئمة تُحسب ضمن المادة النقدية (كأحكام ضمنية)، حتى شَعَرَ الأئمة من تلاميذ هؤلاء النقاد بوفرة الأحكام التفصيلية التي أطلقها شيوخهم وأهل الطبقات التي سبقتهم، الأمر الذي وجههم إلى أهمية إلحاق هذه الأحكام القيمة بما يحوطها ويحفظ قيمتَها، فانتشر بينهم

الحكم بالتفرد، وهو حكمٌ بالغ العُسر؛ لا يستطيعه إلا واسع الرحلة من كبار الحفاظ المعمرين؛ كالطبراني رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ)[١].

وتأتي قيمة الحكم بالتفرد من جهة قطع الطريق على المدلسين وسراق الحديث (وعلى أوهام الرواة) كي لا يتم استحداثُ طُرقٍ جديدة لا أصل لها قد تؤثر على الموازنة النقدية، فإذا ما وجدت إمامًا يَحكم على رواية بما يدل على ضعفها، ثم وجدتَ آخر ينص على أن راويها قد تفرد بها؛ فليس أمامك إلا أن تستريب في كل رواية بدت وكأنها متابعةٌ تُقوي الرواية السابقة.

ثمّ جاءت طبقةٌ من النقاد اهتمت بتلخيص النقد من خلال الحكم على الأحاديث بالجملة فتوجهوا للحكم على الأبواب؛ بنحو قولهم: «ولا يصح في هذا الباب حديث»[٢]، وهو ما يقابل حكمًا كان قد سبقه من جهة الزمن؛ هو الحكم بالأصحية في الباب كقولهم: «هذا الحديث أصح شيءٍ في هذا الباب»[٣]، وكأنه نشأ لتكميله.

---

(١) وكان قد سبق هذا الزمان شيء من الحكم بالتفرد، ومصنفات صغيرة فيه، إلا أن انتشار الحكم به ارتبط بهذه المرحلة وما بعدها بعد توفر المادة النقدية الكافية في الحكم على الروايات بالصحة والضعف، وأشهر الكتب الكبرى فيه كتاب الطبراني المعجم الأوسط، وكتاب الدارقطني (ت٣٨٥هـ) الغرائب والأفراد.

(٢) وقد أكثر من هذه الأحكام العقيلي (ت٣٢٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الضعفاء الكبير.

(٣) وهذا ما أكثر منه الترمذي (ت٢٧٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه حيث كان يخرج حديثًا في الباب غالبًا، وينص على أنه أصح ما روي فيه، حتى يبدو لقارئ كتابه أنه أخرج في كل =

وقد تكامل تراثهم النقدي بشكل عجيب؛ فتجد الناقد منهم يضعف رواية، فتبحث لتجد آخر يضعف راويها، فإذا وسعت البحث وجدت إمامًا يحكم بتفرده بها، ورابع يصحح رواية تخالفها، فتبحث في الرواية التي صححت لتجد أن نقادًا منهم قد وثقوا رواتها، فإذا ما جمعت كلامهم تكون لديك منه صورة متكاملة لتلك الرواية وأسباب ضعفها.

وسأعرض هنا مثالًا لحديث رُوي عن سلمان الفارسي ﷺ، وأخرجه من طريقه أصحاب المصنفات الحديثية، وتواردوا على تضعيفه.

أخرج: أبو داود في سننه (٣٧٦١)، والترمذي في جامعه (١٨٤٦)، وأحمد في مسنده (٥/ ٤٤١)، والطيالسي في مسنده (٢/ ٩١)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧/ ٢٧٥)، وفي الشعب (٥/ ٦٨)، والطبراني في الكبير (٦/ ٢٣٨)، وابن عدي في الكامل (١٥٨٦)، والمحاملي في أماليه (ص٣٨٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٠٦)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٥٢).

كلهم أخرجه من طريق قيس بن الربيع، عن أبي هاشم الرماني، عن زاذان، عن سلمان ﷺ قال: قرأت في التوراة أن

= باب أصح ما فيه ثم لخص القول فيما روي فيه من أحاديث بقوله: «وفي الباب عن (فلان)...»، ولا يلزم من كون الحديث أصح ما في الباب أن يكون صحيحًا في نفس الأمر كما نبهوا عليه.

بركة الطعام الوضوء قبله، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «**بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده**».

فعندما تبحث في نقد هذا الحديث تجد قول الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع»[1]. ثم تجد تأكيد الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك بقوله: «تفرد به قيس بن الربيع»[2].

عندها تتعجب من كونه لم ينتشر قبل أن يرويه قيس بن الربيع الكوفي (توفي بعد ١٦٠هـ).

فإذا ما رجعت للنظر في حال قيس بن الربيع هذا، وهل هو ممن يقبل تفرده، وجدت جماعة منهم ينصون على أنه لا يقبل تفرده، وأنه كثير الخطأ.

ثم وجدتَ أحكامهم رحمهم الله على هذا الحديث بالضعف، إذ قال عنه أحمد بن حنبل: «هو حديث منكر ما حدث به غير قيس، وكان قيس كثير الخطأ في الحديث»[3]، وقال أبو داود السجستاني بعد أن أخرج الحديث: «وهو ضعيف»، ثم تجد منهم من يفسر سبب هذا الخطأ وأصل هذه الرواية، فيقول أبو حاتم الرازي: «هذا حديث منكر... ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي (عمرو بن خالد)؛ عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم وعن حبيب بن أبي ثابت»[4].

---

(١) بعد أن أخرج الحديث.

(٢) بعد أن أخرج الحديث.

(٣) العلل المتناهية (٢/ ٦٢٢).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٠).

ثم تجد من يفسر كيف وقع هذا الخطأ للراوي، فيقول ابن حبان: «ولقد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا فلما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج...»[1].

ثم إذا ما فتشت في ما روي عن رسول الله ﷺ في هذا المعنى وجدتهم رحمهم الله قد أخرجوا حديثًا يخالفه، وصححوه، حديث يرويه ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ خرج من الخلاء فقُرِّب إليه طعام، فقالوا ألا نأتيك بوضوء؟ قال: إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة».

أخرجه مسلم في صحيحه (٣٧٤)، والترمذي في جامعه، وقال: حسن صحيح (١٩٠٨ مع التحفة)، وأبو داود في سننه (٣٧٦٠)، والنسائي في المجتبى (١٣٢)، وابن خزيمة في الصحيح (٣٥).

فصححه مسلم والترمذي وابن خزيمة، وأخرجه النسائي ولم يخرج الحديث الأول (حديث سلمان)، وأخرج أبو داود والترمذي الحديثين متتابعين وصرحوا بضعف حديث سلمان.

وإذا بحثت عن أحوال رواة هذا الحديث الذي صححوه: وجدتهم قد تواردوا على توثيق رواته واتصال إسناده.

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/٢١٨).

لتقف من خلال كل ما سبق على ثراء الموروث النقدي في تاريخ المحدثين وتكامله.

فهذا المثال إنما سقته لإيضاح مدى كفاية المادة النقدية الموروثة عن أئمة الحديث وتكاملها، وهو أنموذج لبقية الأحاديث تقاس عليه، بعضها يتوفر له من المادة النقدية ما هو أكثر من هذا المثال، وبعضها قد يقل، ولكن كلما كان الحديث مهمًا ويقوم عليه العمل: كلما توفر له من المادة النقدية ما لا يتوفر لغيره.

ونخلُص هنا: إلى القول بأن أئمة الحديث أبدعوا في تعويض المتأخرين من المحدثين عن زمن الرواية الذين فقدوا أسبابًا كثيرة من أسباب التدقيق في النقد = لما عوضوهم بوسيلة في غاية القوة؛ تضمن عدم خروج النقد عند المحدثين مهما طال الزمان عن منهج النقاد الأوائل[1].

لذلك فإن المتأخرين من المحدثين لا يمكن أن يخرجوا عن تراث أسلافهم الأوائل أبدًا؛ لا في رواية الحديث ولا في نقده.

أما في رواية الحديث فلا يمكن الاعتماد في إثبات الروايات إلا على المصنفات الحديثية المشهورة التي صنفها أئمة

---

(١) ألف الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤هـ) جزءً في علل حديث (أفرضكم زيد)، وأظهر فيه قدرةً فائقة على جمع المادة النقدية الموروثة عن المحدثين وتوظيفها بشكل دقيق، ليصل إلى نتائج دقيقة في الحكم على هذا الحديث، ما يثبت أن اعتماد المتأخرين على أحكام أئمة النقد الأوائل هو وسيلة تجويد النقد، وقد لقبه ابن رجب وابن ناصر الدين الدمشقي بـ: (الحافظ الناقد). ذيل طبقات الحنابلة ص٣٥١، والرد الوافر ص٢٩.

الحديث الأوائل، وأما في نقد الحديث فليس للمتأخرين إلا الاعتماد على أحكام الأئمة الأوائل على الرواة وعلى المرويات.

قال الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذا الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وهجر في هذا الزمان، ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عُرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جدًا»[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمامٌ من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى اتباعه على ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه»[(٢)].
وقال أيضًا بعد أن ذكر بعض أحكام أئمة النقد العميقة: «وبهذا التقرير يتبين: عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم؛ بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه»[(٣)].

ولأجل هذه التبعية التامة ألفت من زمن متقدم الكتب التي تشرح اصطلاحات المحدثين الأوائل، ابتداء من كتاب علوم الحديث للحاكم (٤٠٥هـ)، مرورًا بكتاب الكفاية للخطيب (٤٦٤هـ)، وصولًا إلى كتاب ابن الصلاح (٦٤٧هـ) الذي دارت حوله كتب علوم الحديث المتأخرة.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٢).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٢/ ٧١١).
(٣) المصدر السابق. (النكت) (٢/ ٧٢٦).

فالتفقه في قواعد النقد وعلوم الحديث، وجمع الروايات، ودراسة الأسانيد، وتتبع أحكام الأئمة النقاد الأوائل: هي الوسائل التي لا تزال باقية في النقاد من المحدثين المتأخرين[1].

وهذا الإبداع من المحدثين في إبقاء جودة النقد مستمرة مع الزمن، هو الذي حفظ علومهم وتراثهم، ولولاه لجاء من لا يفهم أقوالهم فأهدر قيمتها.

وبالوصول إلى نهاية هذا المطلب نكون قد انتهينا من عرض طريقة المحدثين في بناء منهجهم النقدي التفصيلي الخاص المناسب لتاريخهم الخاص وطبيعته المتميزة.

وهنا تنقدح سؤالات مهمة:

ـ ما هو التوصيف الإجمالي لمنهج المحدثين؟

ـ كيف توافق المحدثون مع اختلاف أماكنهم وأزمانهم على الإسهام في إنتاج قانون نقدي (واحد) لا يختلفون عليه؟

ـ كيف كان لهذا المنهج أن يكون هو المنهج الوحيد الذي يجب أن يُستعمل في نقد روايات السُّنَّة النبوية إلى أن تقوم الساعة؟

وسنتولى الإجابة على السؤال الأول في المبحث القادم، ونترك الإجابة على السؤالين الثاني والثالث للفصل القادم.

---

(١) وقد نصّ خبراء التاريخ على أن الحكم على الروايات في زمن الرواية هو المعتمد، وأن النقاد الذين تأخروا عن زمن الرواية لن يكون نقدهم جيدًا ولا دقيقًا إلا إذا اعتمدوا على أحكام النقاد الذين عشوا زمن الرواية. ينظر: «مفهوم التاريخ» لعبد الله العروي ص١٠٧، ص٢١٠.

المبحث الثالث

التوصيف الإجمالي لمنهج المحدثين النقدي

منهج المحدثين في النقد كان له وسائل فطرية أقامته كما سبق، ونتج عن تطبيقه علوم واصطلاحات كثيرة للمحدثين.

لهذا السبب فإنه قد تباين واصفوه في وصفه:

فذهب بعضهم إلى أن علوم الحديث واصطلاحاتَها: هي منهج المحدثين في النقد[1].

وذهب آخرون إلى أن الوسائل الفطرية كالاستقراء والمقارنة والربط والاستنباط هي منهج النقد عند المحدثين الأوائل، وإلى أن العلوم والاصطلاحات نتجت عن نقد المحدثين، وبناء عليه قال بعضهم: إنّها (أي: علوم الحديث ومصطلحه) هي المنهج النقدي المتبع عند المتأخرين[2]، تفريقًا بين منهج المتقدمين من المحدثين ومنهج المتأخرين.

وفي التوصيفين نظرٌ، فإن الاستقراء والتحليل والمقارنة

---

(١) منهج المحدثين في النقد، د. نور الدين عتر.

(٢) منهج المحدثين في النقد، د. محمد مصطفى الأعظمي.

والربط والاستنباط: أدواتٌ تستعملها جميع مناهج النقد التاريخي بلا استثناء على تفاوت في درجاتها؛ بحسب سعة المساحات النقدية، وبحسب الأدلة والقرائن المتوفرة، فليست خاصة بالمحدثين حتى نَعُدّها منهجهم النقدي الفريد.

ولكن المحدثين تميزوا بأنهم أنتجوا من هذه العمليات والوسائل الفطرية قانونًا نقديًا مكتملًا يُطبق على أي رواية من روايات السُّنَّة النبوية ليقيس صحتها أو ضعفها[1]، وهذا القانون النقدي أنتَج جراء تطبيقه علومًا متنوعة؛ احتاج المحدثون إلى أن يفردوها بالخدمة التخصصية، فتكونت جراء تلك الخدمات التخصصية المتنوعة لهم لغة خاصة، تُعَبِّرُ هذه اللغة عن مصطلح الحديث[2].

لذا فإن هذا القانون هو أبرز ما في منهجهم النقدي الذي تميزوا به، ولا شك أنّ متقدمهم ومتأخرهم نقدوا الأحاديث بناءً على هذا القانون، وأنهم إنما وصفوه بعد ذلك لكي يكون مرجعًا نقديًا للمتأخرين من المحدثين، ولِتُفْهَمَ به عبارات وتصرفات المتقدمين المبثوثة في ثنايا تراثهم.

وعلى ذلك فإن المحدثين ليس لهم إلا منهج واحدٌ في

---

(١) هو تعريف الحديث الصحيح.

(٢) لذا فإن بين علوم الحديث ومصطلح الحديث فرق من هذا الوجه، فمثلًا: علم المرسل عندهم يعني: معرفة معنى المرسل ومعرفة جميع الروايات المراسيل وأحوالها وأحكامها (معرفة تفصيلية)؛ والمحدثون يتفاوتون في معرفة المرسل بحسب تفاوت المعرفة التفصيلية بالمرسل فيما بينهم، أما المرسل في مصطلح الحديث فإنه يعني معرفة معنى المرسل عندهم (فقط).

النقد، جميعُهم، متقدمهم ومتأخرهم، وإلى هذا المنهج يتحاكمون عند الاختلاف بينهم، ولأجل كونه واحدًا جاء تراثُهم متكاملًا وفي سياق واحدٍ، يستدل المتأخر منهم بما قال المتقدم ويضيف إليه، ولم نجد في تراثهم إلا اتباع متأخرهم لمتقدمهم وتعظيمه له؛ يستدلون بعباراتهم وأحكامهم ويكتفون بها عن ذكر آرائهم هم، ولا يذكرون خلافًا معهم في المنهج البتة.

وهذا لا يعني أن متقدمهم ومتأخرهم قد امتلكوا نفس الأدوات، وأنهم على الدرجة نفسها من الدقة في النقد.

فالمتقدمون أدركوا أدواتًا لم يدركها المتأخرون[1]، ولكن المتأخرين وجدوا في تراث المتقدمين ما يجبر نقص تلك الأدوات، كما سبق[2].

وملخص توصيف منهج المحدثين النقدي (أنه): قانون نقدي كلي يشمل قوانين نقدية جزئية تطبق على روايات (السُّنَّة خاصة) باستعمال: وسائل وأدوات فطرية، وباستعمال عائد عمليات النقد الجزئية ونواتجها، بشكل شمولي[3].

وهذا القانون الكلي هو: تعريف الحديث الصحيح.

وأول من صاغ هذا القانون على شكل تعريف مكتمل للحديث الصحيح هو الحافظ ابن الصلاح (٦٤٣هـ) في كتابه

---

(١) ينظر: أسس نقد الحديث بين أئمة الحديث وأهل العصر الحديث، للدكتور الشريف حاتم العوني.

(٢) سبق في ص١٠٠.

(٣) هذا التعريف من نتائج هذا البحث.

الشهير: «معرفة أنواع علم الحديث»[1]، وتابعه على تعريفه كل من جاء بعده من المحدثين؛ وهو إنما أخذه من عبارات الأئمة السابقين وتصرفاتهم[2].

فاشتراط معرفة راوي الحديث بالوثاقة، وسلامة حديثه من الشذوذ والعلة مليئة بها كتب الأئمة الأولين، ولولا وضوح تعريف الحديث الصحيح الذي تَخْرُجُ به جميع أنواع الضعف في الرواية قبل جيل الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: لما استطاع أن يُؤلف كتابه الصحيح.

فالرواية عند المحدثين لا يمكن أن تُقبل إلا بعد أن يضمنوا عدم تطرق الكذب أو الخطأ إليها، كلهم على ذلك متقدمهم ومتأخرهم، ولكنّ تفاوت مراتبهم الزمنية وأحوال الرواية في بلدانهم أوجدت نوعًا من الخلاف فيما بينهم في صور من صور الرواية أو حالة من حالاتها، قد تبدو هذه الاختلافات في بادئ الأمر وكأنها خلافًا منهجيًا بين المحدثين، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك.

فعلى سبيل المثال قد تجد لبعض المحدثين عبارات في قبول المراسيل، وتجد لآخرين عبارات أخرى في ردها، فاعلم أن سبب ذلك هو اختلاف طبيعة المراسيل التي قصدها كلٌ منهم، فمن أطلق القبول فإنما قصد المراسيل التي تدل القرائن على أن

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (النوع ١).

(٢) كعبارات الإمام الشافعي في الرسالة، وعبارات الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

وسائط الرواية التي لم تُسَمَّ في أسانيدها وسائط موثوقة، ومن أطلق القول بردها فإنما يعني عكس ذلك.

لذلك فإنهم لمّا حَرَّرَ القولَ فيها الإمامُ الشافعي تبعوه على تنظيره ذلك[1]، حتى أطلق الإمام مسلم القاعدة العامة في المراسيل في مقدمة صحيحه ونسبه لجميع المحدثين؛ فقال: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[2].

ومقصوده أن المراسيل في الأصل لا يُحتج بها لكنها قد تقبل ويحتج بها إذا دلت القرائن على ترجيح قبولها.

وتأخُّرُ هذا التقعيد لا يدل على أن السابقين له من الأئمة قد أخطئوا في نقدهم، ولكنهم كانوا واقعيين في إطلاقاتهم؛ فأطلقوا عبارات تناسب تطبيقاتهم الخاصة، فمن كان (مثلًا) في بيئة لم تختلط فيها الرواية راعى نقاء المراسيل في بلده فأطلق عبارات تدل على القبول، ومن كان في بيئة اختلطت فيها الرواية راعى التدقيق في القبول والرد.

ولو أنهم تغايرت ظروفهم وأحوالهم لتغيرت معها إطلاقاتهم بحسب تغير الواقع ولا بد؛ لأن مرجعهم الأساس الذي يتفقون عليه هو ما قدمناه سابقًا وكررناه مرارًا من أنهم **يتفقون على وجوب الاحتراز من كذب الرواة وأخطائهم**.

---

(١) قال أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم». رسالة أبي داود لأهل مكة ص٢٤.

(٢) صحيح مسلم، مقدمة الصحيح (١/ ١٢).

أما أنواع علوم الحديث فهي نتاج عمل المحدثين في منهج النقد وتطبيقهم لقانونه، فإنهم كانوا يعملون في خدمة السُّنَّة وصيانتها والعناية بروايتها ونقدها، فكانت تتشكل من تلك الروايات أنواعًا مختلفة فيميزون كل نوع عن غيره، ويطلقون عليه لقبًا اصطلاحيًا يخصه.

فمثلًا: كان الصحابة يروون عن النبي ﷺ، وكانوا يُسألون عن المسألة فلربما قال أحدهم في الجواب عليها (قوله) عن فهمه لما أرشد إليه النبي ﷺ، ولربما قال فيها: قال رسول الله ﷺ (كذا)، فأسند إليه الخبر، فتلقى التابعون كل ذلك، وقالوا عن الأخير: مسند مرفوع، وقالوا عن الأول: موقوف.

وكذا تمايزت عندهم المراسيل من الروايات المسندة المتصلة، ومع نزول الطبقات صار الانقطاع أنواعًا منه المرسل والمعضل والمعلق، وكلها منقطعة، وظهر عندهم الانقطاع الخفي.

وكل هذه الأنواع نتجت جراء تطبيق منهج النقد عند المحدثين.

فالناقد لا بد أن يحترز من كذب الرواة وأخطائهم، وهو ما يتطلب معرفة مخارج الخبر، والإسناد إذا انقطع صار حكمُ راوي الخبر حكمَ المجهول الذي لا يُدرى عن عدالته وضبطه، فيكفي لنقد الرواية أن يقال: «إسنادها منقطع»، ولكنّ دقة المحدثين اقتضت أن يحددوا صورة الرواية بدقة أكبر فيفرقون بين المرسل

والمعضل والمعلق والمدلس (مثلًا)، فلكل نوع منها مستوى في الضعف من حيث الأصل، فالمرسل أخف ضَعفًا من المعضل غالبًا.

لذا فإن كثيرًا من علوم الحديث هي نواتج فرعية لمنهج النقد، يمكن أن يُكتفى في النقد بأصولها، فيقال لكل انقطاع: منقطع، ولكن ينبغي للدارس أن يراعي طبيعة كل انقطاع في الموازنة والترجيح فإن بينها تفاوت نسبي في الضعف.

وهذا ما لم يتنبه له كثيرٌ من الدارسين لعلوم الحديث. فكان منهم طرفا نقيض، بعضُهم لا يرضى إلا أن يُميز بين الأنواع في الإطلاقات؛ فاستشكل إطلاقات المحدثين الأوائل التي لا تميز بين الأنواع في أحيان كثيرة، وبعضهم لا يرضى أن يميز بين الأنواع في التنظير؛ فوقع في التسوية الكاملة بين الأنواع التي بينها تفاوت نسبي من جهة القوة والضعف، وهذا خطأ أيضًا.

والصواب ما ذهب إليه الأئمة رحمهم الله، فهذا الإمام الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ يعقد فصلًا للتعريف بالمرسل فيقول: «الثامن: معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها»[1] ويقصد: ما قال فيه التابعي قال رسول الله ﷺ فإن هذه الصورة هي الصورة التي ورد الخلاف فيها (كما قدمناه) أما المنقطع في الطبقات الأدنى فإنهم أطلقوا عليه كثيرًا (مرسل) لكنه لا ينبغي أن يُختلف فيه، بل هو مردود، ولذا قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما مشايخ أهل الكوفة فكل من

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (النوع الثامن).

أرسل الحديث عن التابعين، وأتباع التابعين، ومن بعدهم من العلماء فإنه عندهم مرسل محتج به، وليس كذلك عندنا، فإن مرسل أتباع التابعين عندنا معضل»[1]، فسمّاه مرسلًا ولكنه أيضًا معضلٌ لا ينبغي أن يُحتج به، فليس كل مرسل كمرسل التابعي[2].

فعند ممارسة الدارس للنقد الحديثي فإنه ينبغي عليه مراعاة ذلك.

وهذا القانون النقدي المتمثل في تعريف الحديث الصحيح لا يصح أن يطبق إلا على روايات السُّنَّة النبوية خاصة؛ لأنها وقع لها من الثراء التاريخي ما يُمَكِّنُ هذا القانون النقدي من العمل بدقة عالية وكفاءة، أما إذا لم يكن هناك خدمةٌ عالية للتاريخ فإن تطبيق هذا القانون النقدي الدقيق سوف يتسبب في إهدار كثير مما ينبغي أن يُعتبر، وعندها سيكون النقد ظالمًا، فالنقد الصحيح إنما يقوم على التوازن التام بين قبول ما يستحق أن يُقبل وردّ ما يستحق أن يرد، والتشدد في الرد لا يقل خطرًا عن التساهل في القبول.

لذلك فإن المحدثين رحمهم الله كانوا يطبِّقون هذا القانون بحسب نوع الروايات التي ينقدون؛ فكانوا ـ كما سبق ـ يتشددون في نقد الروايات التي لقيت (لأهميتها) عناية بالغة، وينتقون لها

---

(١) المرجع السابق في نفس الموضع.

(٢) وفي كتاب المراسيل لابن أبي حاتم توسع في إطلاق (مرسل) على الانقطاع الخفي في الأسانيد وهو صورة مختلفة تمامًا عن مراسيل التابعين.

الرواة فيقدمون في الأحكام رواية الفقهاء منهم على رواية الثقات الذين لم يعرفوا بالفقه خاصة في ضبط الألفاظ، ويتساهلون في الروايات التي لم تلق من العناية ما يؤهلها للمحاكمة التفصيلية الدقيقة في القبول والرد فيقبلون رواية الضعفاء أحيانًا[1].

فدرجة وثاقة راوي (الخبر المهم) عندهم يجب أن تكون عالية، وإلا فلن يقبلوا تفرده بالرواية. أما الروايات غير المهمة فإنهم يكتفون بالوثاقة الإجمالية، كرواية المستور الذي تقادم العهد به (من التابعين)[2]، وكرواية المستور الذي روى عنه إمامٌ من المحدثين[3].

واتصال الإسناد عندهم يثبت بالأدلة والقرائن، ولكنهم يتشددون أحيانًا في طلبها ويتخففون بحسب الرواية وأهميتها، فلربما توقفوا في قبول حديث لأن راويه لم يثبت له لقاء شيخه، ولربما قبلوه بمطلق المعاصرة مع انتفاء التدليس[4].

والسلامة من أسباب الضعف الخفي (الشذوذ والعلة) كذلك، يتشددون ويتخففون فيها بحسب أهمية الرواية وما لقيته من خدمة وعناية[5].

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢٤ ـ ٣٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، نوع صفة من تقبل روايته ومن ترد، الفائدة الثامنة.

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٣٦).

(٤) ينظر: إجماع المحدثين، تأليف د. الشريف حاتم بن عارف العوني، ومقدمة الشيخ المعلمي على كتاب «الفوائد المجموعة» ص٨.

(٥) الروايات التي لم تلق عناية كبيرة لا يتوفر لها من الطرق ما يكفي للتدقيق في نقدها.

لذا فإن المرجع عندهم في النقد ليس القانون النقدي فقط، ولكنه القانون النقدي بفهم الأئمة النقاد (الخبراء)، وعلى الدارسين أن يطبقوا القانون النقدي مقرونًا بأحكام الأئمة النقاد، وإلا فلن يصلوا إلى الأحكام النقدية الصحيحة على روايات السُّنَّة النبوية[1]. ويكفي لبيان خطأ تطبيق الدارس للقانون النقدي أن يخالف ما توصل إليه الأئمة النقاد.

هنا نكون قد وصفنا منهج المحدثين النقدي، وبَيَّنا أنه منهج تفصيلي خاص بتاريخ قريب منقول عن طريق الرواة، هو تاريخ السُّنَّة النبوية، وأن واضعوه هم صانعوا التاريخ أنفسهم، حيث نشروا السُّنَّة ونقدوها في وقت واحد، مما مكنهم من توفير كل الأدوات اللازمة للوصول إلى نقد يحاكم التفاصيل الدقيقة، ولو بزيادة حرف أو نقصانه. والله أعلم.

---

(١) قال أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): «فإن قيل بم تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان»، الجرح والتعديل (التقدمة) (١/ ٢). وهذا التقرير يعني أن النقد مستمر، وأن المشتغل بالنقد الحديثي من المتأخرين لا تقبل أحكامه التي خالفت الأئمة السابقين.

الفصل الرابع

المرتكزات التي وحّدَت منهج المحدثين وجوّدته

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ارتكازهم على قضايا فطرية متفق عليها.

المبحث الثاني: ارتكازهم على الاستقراء الكافي ورصد الحيثيات.

المبحث الثالث: ارتكازهم على المقارنات والموازنات بين الروايات والرواة.

المبحث الرابع: ارتكازهم على استراتيجيات محكمة في بناء تاريخ السُّنَّة ونقده.

المبحث الخامس: ارتكازهم إلى مرجعية حاكمة للنقد.

المبحث السادس: ارتكازهم على التخصصية في تقديم الخدمة التفصيلية.

المبحث الأول

ارتكازهم على قضايا فطرية لا يختلف عليها العقلاء

تستدرك في تراث المحدثين رحمهم الله آية من كتاب الله، تراهم يُقَدِّمون بها ويستدلون، وكأنهم يريدون أن يؤكدوا على أنهم امتثلوا قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: ٦].

وفي هذه الآية التي امتثلها المحدثون؛ أمر الله ﷻ المؤمنين بالتثبت والتحري في الأخبار، ولم يبين لهم طريقةً يتبعونها في النقد، فاقتضى أن يكون أحال على شيء معلوم لهم (سلفًا)، ولما لم يردنا شيءٌ عن تفصيل منهج النقد في القرآن أو في السُّنَّة، فإنه يلزم أن يكون أحال على عقولهم وفطرهم.

ولو كانت قواعد التثبت في الأخبار وطرائقها تختلف بين البشر، للزم أن يكون فيها الصواب والخطأ والراجح والمرجوح، ولاقتضى الأمر بالتثبت والحالة هذه: وصول الخبر بالبيان عن

طريقة التثبت المطلوبة شرعًا، وإلا لما كان في تلك الأخبار حُجّةٌ يجب اتباعها.

والسُّنَّة النبوية هي مصدر الدين الثاني وهي واجبة الاتباع، فاقتضى وجوب اتباعها؛ وجوب وجود منهج نقدي متفق عليه بين كل من يجب عليه اتباعها؛ وهم كل البشر، وإلا فإن جواز تعدد مناهج نقدها مفضٍ إلى ترك وجوب اتباعها، أو ترك اتباع بعضها على من يلزمهم اتباعها (جميعها).

وعلى ذلك فإنه ينبغي أن تكون ركائز منهج المحدثين كلها فطرية؛ ومكتملة؛ وقوية عند كل المسلمين، بل عند كل عاقل ومنصف من البشر.

ولو كانت ركائز المحدثين غير ذلك لما كان لنقدهم أن يكون حجة على غيرهم (إلى أن تقوم الساعة)، ولكنه ينبغي أن يكون حجة على الناس كلهم؛ فيجب عليهم أن يقبلوا ما قبله المحدثون من الروايات؛ لأنهم ما قبلوه إلا من خلال منهج يجب أن يُتفق على قبوله.

وهذا أمرٌ يغيب عن كثير من المهتمين بعلوم الإسلام بل حتى على بعض المتخصصين في الدراسات الحديثية، وسوف يتبين لنا مما سيأتي في المباحث القادمة من عرض مرتكزاتهم كيف أنها في غاية القوة وأنها متفق عليها.

وهذه المرتكزات أسهمت في توحيد عمل المحدثين على تفاوت الأماكن والأزمنة، وهي التي ساعدت في إيصال النقد

الحديثي عندهم إلى أعلى درجات الجودة الممكنة، والتي يجب على الجميع أن يتبعها، بلا استثناء.

وقد قمت بعرض القوانين الكبرى التي أقام المحدثون نقدهم على مقتضاها؛ على المناهج والمحاولات النقدية التاريخية، وتبين لنا أنها كلها قوانين فطرية لا يختلف عليها البشر[1].

فلما ثبت لدي ذلك عرفتُ أن هذه القوانين النقدية هي التي أسهمت في توحيد نقد المحدثين، على اختلاف طبقات النقاد وتباعد بلدانهم.

وتأكد فيما سبق أن هذه القوانين الفطرية تفتقر دومًا إلى توفير أدوات النقد التي يمكن معها لهذه القوانين أن تبلغ الدرجات القصوى من الدقة[2]. كتوفير المعلومات الكافية عن الرواة والروايات.

ومن المزايا العالية لمنهج المحدثين أن أدواته النقدية فطرية أيضًا لا يُختلف عليها، فالمقارنة بين الروايات، والنظر في أحوال الرواة، وتفضيل بعضهم على بعض، والنظر في معنى الخبر وعرضه على مرجعياته التي تحكمه، كلها أدوات فطرية. فكل التواريخ التي شابهت في طبيعتها طبيعة تاريخ السُّنَّة التي يبحثه المحدثون وينقدونه = سوف تكون متفقة مع منهج المحدثين في أدواته.

---

(١) في ص٣٦.

(٢) في ص٧٠.

وهذا مما أسهم جدًا في توحيد نقد المحدثين أيضًا.

فَتَبَنِّي القضايا الفطرية المشتركة: من أهم أسباب توافق المحدثين في خدمة منهج نقدهم وتكميله، وهو من أهم الأسباب التي تجعل من نقدهم حجةً على العالمين، فليسوا إلا مجموعة من الخبراء الذين يتبعون نهجًا متفقًا عليه عند العموم.

وتوفيرهم رحمهم الله للأدوات التي يحتاجها النقد الحديثي من: رصد الروايات، وضبط تواريخ الرواة، واتفاقهم، واختلافهم، والحكم عليهم، جعلتهم (هم) المرجعية الوحيدة في هذه الأدوات، وعلى ذلك فإنهم (هم) المرجعية الوحيدة في نقد روايات السُّنَّة النبوية، وليس على جميع العالمين إلا أن يقتدوا بهم ويستفيدوا هذا العلم عنهم، وعن تراثهم الذي نقلته الأمة جيلًا بعد جيل.

المبحث الثاني

الاستقراء الكافي للأدلة والقرائن المؤثرة

أثبتت الدراسات العلمية والإنسانية على مر العصور أن الاستقراء في دراسة أي حالة هو أدق طريق للحكم عليها، وهذا المنهج العلمي الفطري المتميز يرتكز عليه منهج المحدثين في النقد ارتكازًا كليًا، ويشهد تاريخهم وتراثهم على تتبع هائل للجزئيات، ورصد كامل للرواة والروايات، بل إن تميز الناقد منهم كان يُبنى في الأساس على تميزه في الاستقراء والتتبع.

وكان مما توافق عليه المحدثون وجوب الاجتهاد، وبذل الوسع في صيانة السُّنَّة ونقد الروايات؛ مما دفعهم جميعًا لاتباع أقوى المسالك في سبيل تحقيق ذلك، فكان أن اتبعوا جميعًا منهجية الاستقراء التام قبل اتخاذ أي موقف حيال نقد الرواية.

وهذا المسلك الفطري دفع أيضًا باتجاه توحيد نقدهم رحمهم الله.

فكانوا رحمهم الله يصرفون عامة جهودهم في الاستقراء:

ـ فيستقرئون طرق الحديث الواحد، ويدل على ذلك قول

ابن معين: «اكتب الحديث خمسين مرة فإن له آفات كثيرة»[1]، وقال أيضًا: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»[2]، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه»[3].

ـ ويستقرئون الأحاديث الواردة في الباب ليقفوا على التصور الكامل لمسألة الباب من خلال تلك الأحاديث ويرصدون الاتفاق والاختلاف فيها، قال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[4]، وفي هذا الشأن تكثر عباراتهم في الحكم على أبواب كاملة أنه لا يصح فيها حديث نحو: «ليس في الباب حديث صحيح»، أو «ليس في الباب حديث أصح من هذا» أو «أصح حديث في الباب حديث فلان»[5].

ـ ويستقرئون روايات الراوي الواحد؛ ليقفوا على أهمية رواياته ومقدارها وموافقاته ومخالفاته وأخطائه قال أبو حاتم ابن حبان: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضَعْفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).
(٢) المرجع السابق نفسه.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) المرجع السابق نفسه.
(٥) وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي أصلٌ في هذا.

ثقاتٍ، فالتزقت تلك الموضوعات به»[1].

ـ ويستقرئون أحاديث راو عن شيخ معين من شيوخه لكي لا يزاد فيها ما ليس منها، قال شعبة: «ولم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ليس هذا فيها»[2].

ـ ولربما استقرئوا أحاديث المتروكين أيضًا! كي تُعرفَ أحاديثهم بهم لئلا يخطئ راو فيرويها عن ثقة فتمرّ على بعض من يغتر بها، عن الأثرم قال: «رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان وكلما طلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان وتعلم أنها موضوعة!؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه!؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنه موضوعة، حتى لا يجئ بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت! إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت»[3].

وقال أبو غسان الكوفي: «جاءني علي بن المديني وكتب عني أحاديث إسحاق بن أبي فروة من حديث عبد السلام بن حرب فقلت ما تصنع بكتاب هذه قال نعرفها لا تقلب علينا»[4].

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥).
(٣) التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٦٦).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٢).

وقد وصل استقراؤهم إلى الرواة أيضًا، فأحصوا الرواة عن فلان، وشيوخ فلان، وكم يروي فلان عن فلان.

في شيء كثير من استقرائهم للمرويات، ورصد الجزئيات والحيثيات.

وقد استعانوا رحمهم الله على تحصيل الاستقراء التام باتباع استراتيجيات محكمة تتمثل في: الرحلة في طلب الحديث، والمذاكرة[1].

فكان للاستقراء التام والتزامهم إياه في منهج نقدهم: أثرًا بارزًا في توحيد جهودهم وتكميل منهج نقدهم، وهو أيضًا مُلزمٌ لكل البشر بعدهم، فلا بد أن يقبلوا منهم النقد؛ لفطريته وجودته. فإن مجموعة الخبراء في تخصص إذا توافق اجتهادهم المبني على منهجية قوية في البحث؛ كان ملزمًا لجميع الناس باتباعهم، حتى يختلفون؛ فإذا اختلفوا وجب نظر المختصين في اختلافهم ودراسة أسبابه والاجتهاد في تحريرة.

وهذا ما يجب على العالمين حيال أحكام الأئمة النقاد المحدثين أيضًا.

---

(١) وسيأتي الكلام على هذه الاستراتيجيات في ص١٣٢.

المبحث الثالث

منهج المقارنات والموازنات بين الرواة والروايات

عَمِلَ المحدثون بعد استقرائهم ورصدهم للجزئيات على الموازنة والمقارنة والرصد الكامل لأوجه الاتفاق والاختلاف، وجمع القرائن المُحتَفَّةِ بكل رواية، ثم الحكم على الروايات بما يناسبها من القبول أوالرد والقوة أوالضعف، وهذا أيضًا مسلكٌ فطريٌ إنسانيٌ معتمدٌ في جميع الدراسات الناضجة الأخرى.

وقد كانت هذه المقارنات هي الوسيلة الأهم للحكم على الرواة أيضًا، قال الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ: «فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض، يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ. ولذلك ضَعّف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار، لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ»[1].

---

(١) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج ص١٦٢.

وانظر مثالًا تطبيقيًا لما كانوا يتعانونه من المقارنة:

(مقارنتهم ورصدهم لاختلاف الرواة في رواية قتادة، عن عبد الرحمٰن بنِ مَسْلَمة، عن عمِّهِ، «أنَّ أسلم أتى النّبيّ ﷺ يوم عاشُوراء، فقال: **أصُمتُم يومكُم هذا؟** قالُوا: لا. قال: **فأتِمُّوا بقِيّة يومِكُم**» (الحديث).

قال ابن أبي حاتم: «وسُئِل أبُو زُرعة عن حديثِ قتادة، واختُلِف عن قتادة: فرواهُ عن قتادة شُعبةُ واختُلِف عليهِ، ورواه ابنُ أبِي عَرُوبة، ورواه سعيدُ بنُ بشِيرٍ.

فأمّا اختِلافُهُم على شُعبة: فروى مُحمّدُ بنُ مِنهالٍ الضّرِيرُ، عن يزِيد بنِ زُريعٍ، فِيما حدّثنا أبِي، عن مُحمّدِ بنِ المِنهالِ الضّرِيرِ، عن يزِيد بنِ زُريعٍ، عن شُعبة، عن قتادة، عن عَبدِ الرّحمٰنِ بنِ مَسْلَمة، عن عمِّهِ، أنَّ أسلم أتى النّبيّ ﷺ يوم عاشُوراء، فقال: «**أصُمتُم يومكُم هذا؟**» قالُوا: لا قال: «**فأتِمُّوا بقِيّة يومِكُم**».

ورواهُ أبُو زُرعة، عن مُحمّدِ بنِ المِنهالِ، عن يزِيد بنِ زُريعٍ، عن شُعبة، عن قتادة، عن عَبدِ الرّحمٰنِ بنِ مَسْلَمة، عن عمِّهِ، عنِ النّبيِّ ﷺ.

ورواهُ أبُو زُرعة، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، عن قتادة، عن عَبد الرحمٰن بن مَسْلَمة، عَن عَمِّه، عنِ النّبيِّ ﷺ.

ورواهُ أبُو زُرعة، عن مُحمّدِ بنِ بشّارٍ، عن مُحمّدِ بنِ جعفرٍ

غُندرٍ، عن شُعبة، عن قتادة، عن عَبدِ الرّحمٰنِ بنِ المِنهالِ بنِ مَسْلَمة الخُزاعِيِّ، عن عمِّهِ، عنِ النّبِيِّ ﷺ.

ورواهُ أبُو داوُد الطّيالِسِيُّ، عن شُعبة، عن قتادة، عنِ أبي المِنهالِ، عن عمِّهِ، عنِ النّبِيِّ ﷺ.

وحدثنا أبي، عن هِشامِ بنِ عمّارٍ، عن شُعيبِ بنِ إسحاق، عنِ ابنِ أبِي عرُوبة، عن قتادة، عن عَبدِ الرّحمٰنِ بنِ سلمة، عن أبِيهِ، عنِ النّبِيِّ ﷺ.

وحدّث أبُو زُرعة، عن هِشامِ بنِ عمّارٍ، عن شُعيبِ بنِ إسحاق، عن سعِيدٍ، عن قتادة، عن عَبدِ الرّحمٰنِ بنِ مَسْلَمة، عن عمِّهِ، قال: غدونا على رسُولِ اللهِ ﷺ يوم عاشُوراء، وقد تغدّينا، فقال: هل صُمتُمُ اليوم؟ قُلنا: لا، لقد تغدّينا فقال: صُومُوا بقِيّة يومِكُم.

وحدّثنا أبِي، قال: حدّثنا يحيى بنُ صالِحٍ الوُحاظِيُّ، عن سعِيدِ بنِ بشِيرٍ، عن قتادة، عن أبِي سلمة الأسلَمِيِّ، عن عمِّهِ، عنِ النّبِيِّ ﷺ.

قال أبُو زُرعة: الصّحِيحُ عِندنا حدِيثُ غُندرٍ»[1].

والعجيب أنهم كانوا يحفظون كل ذلك حفظًا في صدورهم ويستظهرونه ويستحضرونه!

ومن ينظر في كتاب العلل للإمام الدارقطني؛ الذي طبع في

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/٢٦٦).

نحو خمسة عشر مجلدًا كبيرًا، وقد أملاه رَحِمَهُ اللَّهُ من حفظه، على سبيل الفتوى؛ إجابة على أسئلة تلميذه أبي بكر البرقاني؛ لا ينقضي عجبه من سعة حفظ الدارقطني ومعرفته بكل ذلك، واستحضاره وقت الجواب، وفي المحدثين من هو فوقه في الحفظ والمعرفة! فعندها نوقن أن الله عَزَّوَجَلَّ قد كافأهم على اجتهادهم الطويل بأن منحهم ما لا يطيقه ولا بعضه عامةُ مَن بعدهم، فرحمهم الله.

وبناء على هذه الموازنات والمقارنات أصدروا أحكامهم على الرواة والروايات، وتناقلوا تلك الأحكام لأهميتها كما يتناقلون الروايات، وبالأسانيد، ليتوفر لها الحفظ، والمراجعات الكافية لتحريرها[1].

فأخضعوا الأحكام الصادرة عن المقارنات إلى مقارنات أخرى تنبني عليها مقاربة الحكم الأدق واختياره! وهذا هو الإجراء البحثي الصحيح، وهو في غاية القوة لإخراج أقرب نتيجة إلى الصواب.

وهو ما دفع باتجاه توحيد جهودهم وتكميل منهج نقدهم، وجعله المنهج الوحيد الذي يجب على كل العالمين اتباعه في معرفة ما ثبت عن رسول الله ﷺ وما لم يثبت وما هو محتمل الثبوت.

---

(١) وكتب العلل والجرح والتعديل مليئة بنقلهم أحكام من سبقهم وتأييدها أو تكميلها أو مناقشتها.

المبحث الرابع

ارتكازهم في عملهم على استراتيجيات مُحْكَمَة

ومن أهم الأشياء التي منحت منهج المحدثين قوة كبيرة ودقة عالية، أنه اعتمد على استراتيجيات محكمة، استطاع المحدثون بها أن يَبنوا تاريخًا حافلًا بالوثائق والشهود، وأن يستثمروا هذه الوثائق إلى الحدود القصوى الممكنة في نقد التاريخ، واستثماره.

ومن أهم مزايا هذه الاستراتيجيات أنها قوية الأثر قليلة التكاليف، ويمكن أن نَدُلَّ عليها من خلال مراحل (ثلاث)؛ كانوا يعملون بهذه الاستراتيجيات فيها، مما أعطى عملهم قوةً وإحكامًا.

أول هذه المراحل مرحلة (نشر الروايات)، وتكثير الوثائق والشهود، بحيث يُحفظ التاريخ من الضياع، والاحتكار. وقد ابتدأ النبي ﷺ وضع استراتيجية هذه المرحلة، وسار المحدثون على استراتيجيته في التعليم ونشر العلم وحفظه، حتى بنوا تاريخًا

ثريًا بالرويات، التي وزعت بطريقة تسمح بتتبع الطرق، وإجراء المقارنات بينها، وتحرير وجه الصواب، وكشف الأوجه الخطأ، والحكم على الرواة والرويات بما يستحقونه في مجال القبول والرد.

والاستراتيجية التي اتبعها المحدثون في هذه المرحلة تضمنها حديث النبي ﷺ: «**ليبلغ الشاهد الغائب**»، بحيث تنتشر (المعلومة) بطريقة تلقائية منظمة، لتصل إلى جهات عديدة متباينة تأمن بعدها من الضياع ومن التواطؤ على كتمانها أو تحريفها[1].

وقد عملوا على هذه الاستراتيجية بصورة موسعة حتى كَثُرَت طرق الحديث وتنوعت مخارجها، وانتشرت في البلدان، وأصبحت السُّنَّة في مأمن من الضياع، وتوفرت المادة الأساسية من الروايات (الوثائق) التي تسمح بالتوغل إلى النقد التفصيلي الدقيق عند استعمالها.

وهنا تأتي المرحلة الثانية المهمة في النقد، وهي مرحلة تتبع طرق الحديث التي انتشرت في البلدان وجمعها واعتبارها، وهنا استعمل المحدثون استراتيجية محكمة، غرضها جمع المحدث (أو طالب الحديث) أكبرَ قدرٍ ممكن من الروايات؛ ليتمكن من اعتبار الروايات ومقارنتها؛ **وهذه الاستراتيجية متمثلة عندهم في: «الرحلة في طلب الحديث»**، ويبدأ الطالب عندهم السماع من

(١) وقد فصلتُ ذلك في بحث بعنوان: «التدبير النبوي في التعليم وأثره على نماء علم الحديث».

أكابر شيوخ بلده، ثمّ يَرحل للسماع من شيوخ البلدان الأخرى، مقدمًا السماع من الشيوخ الكبار في المعرفة والوثاقة، وغالبًا ما يكونوا من قديمي السماع؛ فيدرك بهم الأسانيد العالية.

وقد كانوا أثناء الرحلة يسلكون في بداية الأمر السماع باستقصاء (أو الكتابة على الوجه)، ثمّ بعد أن يصلوا إلى درجة عالية من المعرفة يتخففون في السماع ليكتفوا بانتقاء الأحاديث المهمة من الرواة، وقد كانوا يتفاوتون في معرفتهم بالروايات وطرقها، فإذا اجتمع كبراؤهم في رحلة لسماع أحاديث منتخبة من شيوخ بلدان لم يكتبوا عنهم من قبل؛ كانوا يطلبون من أكثرهم معرفة بالروايات ومخارجها واتفاقها واختلافها أن ينتخب لهم من روايات أولئك الشيوخ ما يشتمل على (فائدة) جديدة، سواءٌ كانت قيمته في علو سنده، أو في غرابته، أو في تأثيره على الموازنة والمقارنات، وهذه أمورٌ كانوا يدركونها تمامًا في وقتهم[1].

قال الإمام الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسمعت جعفر بن محمد بن الحارث يقول: سمعت مأمون المصري الحافظ، يقول: خرجنا مع أبي عبد الرحمٰن إلى طرسوس سنة للغداء، فاجتمع جماعةٌ من مشايخ الإسلام، واجتمع من الحفاظ: عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مربع، وأبو الأذان، وكليجة، وغيرهم. فتشاوروا من ينتقى لهم على الشيوخ، فاجتمعوا على أبي عبد الرحمٰن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه»[2].

---

(١) ينظر: «الرحلة في طلب الحديث»، للخطيب البغدادي رحمه الله تعالى.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٢٨١.

وربما حصل لهم في رحلاتهم هذه عجائب[1]؛ قال علي بن عاصم: «خرجت من واسط إلى الكوفة أنا وهُشيم لنلقى منصورًا، فلما خرجت من واسط سرت فراسخ؛ فلقيني إما أبو معاوية وإما غيره، فقلت: أين تريد؟ قال أسعى في دَيْنٍ علي، قال: فقلت ارجع معي، فإن عندي أربعة آلاف درهم؛ أعطيك منها ألفين، فرجعت فأعطيته ألفين، ثم خرجتُ، فدخل هشيم الكوفة بالغداة ودخلتها بالعشي، فذهب هشيم فسمع من منصور أربعين حديثًا، ودخلت أنا الحمّام، فلمّا أصبحت مضيت فأتيت باب منصور، فإذا جنازة! فقلت: ما هذه؟ قالوا: جنازة منصور! فقعدت أبكي.. فقال لي شيخٌ هناك: يا فتى ما يبكيك؟ قال قلت: قدمت على أن أسمع من هذا الشيخ؛ وقد مات! قال: فأدلك على من شهد عرسَ أمِّ (ذا)، قلت: نعم، قال: اكتب؛ حدثني عكرمة عن ابن عباس.. قال: فجعلت أكتب عنه شهرًا، فقلت له من أنت رحمك الله؟ قال أنت تكتب عني منذ شهر لم تعرفني! أنا حُصين بن عبد الرحمٰن، وما كان بيني وبين أن ألقى ابنَ عباس إلا سبعة دراهم أو تسعة دراهم، فكان عكرمة يسمع منه ثم يجيء فيحدثني»[2].

والجدير بالذكر أن الرحلة ابتدأت في عصر الصحابة رضي الله عنهم،

---

(١) ولو أنها أفردت بالدراسة واقتباس العبر؛ لوقفنا على تاريخ لا يزال بسبب تباعده غير مستثمر.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٤٤)، والرحلة في طلب الحديث (١/ ١٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٢٥٣).

وهو زمن متقدم[1]، وفي وقته المناسب جدًا.

وبعد أن رحل المحدثون إلى الآفاق ليسمعوا الأحاديث؛ جاءت مرحلة جديدة استعمل فيها المحدثون استراتيجية محكمة جدًا؛ من آثارها الكبرى استثمار المقدار الذي سمعه طلاب الحديث في كل طبقة من شيوخهم في بلدانهم وفي رحلاتهم: في تكوين أساس من الروايات المشهورة التي هي عند كل من كتب الحديث، وبناء الروايات الغريبة التي انفرد في الوصول إليها أهل المعرفة والدراية بعد ذلك، ثم استُثمر كلُّ ذلك في مجال النقد، من خلال عملية الموازنة والمقارنة، وعملية ضبط التفرد وقياس أهلية المتفرد به؛ **هذه الاستراتيجية هي: المذاكرة**[2].

والمذاكرة يستعملها الرواة لغرضين أساسين: تذكر ما عندهم من الروايات وإحيائها في الذاكرة حتى لا تُنسى، واستفادة ما ليس عندهم مما هو عند أقرانهم؛ قال الخليل بن أحمد: «ذاكر بعلمك تذكر ما عندك، وتستفد ما ليس عندك»[3].

والمذاكرة كانت تُعرف من زمن أصحاب النبي ﷺ، ولكن كان معناها: «تذكر الحديث والتفكر في معنى الحديث وفقهه»؛ أي: مذاكرة متن الحديث وما اشتمل عليه من فوائد.

---

(١) الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (١/١٠٩).

(٢) ينظر بحث: «أنواع المذاكرة عند المحدثين آثارها والفوائد المترتبة عليها» للدكتور: عبد الرزاق موسى أبو البصل، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢١، العدد الأول، عام ٢٠٠٥م.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٨٤٦).

ومما روي عن أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك:

ـ عن علي رضي الله تعالى عنه قال: «تذاكروا الحديث فإنكم ألا تفعلوا يندرس»[1].

ـ وعن عبد الله بن مسعود قال: «تذاكروا الحديث فإن ذكر الحديث حياته»[2].

ـ وعن أبي سعيد الخدري قال: «تذاكروا الحديث فإن مذاكرة الحديث تهيج الحديث»[3].

ثمّ انتقلت المذاكرة إلى التابعين بهذا المعنى، وزاد من معانيها عند التابعين أيضًا: «النظر في مَن روى الحديث من الصحابة والتابعين»، وفي زمن أتباع التابعين صارت المذاكرة تتوجه عند المحدثين (أولية) إلى: «النظر في طرق رواية الحديث، وضبط ألفاظ متنه» مع العناية بفقه الحديث.

وفي الطبقات التي تليها أصبحت المذاكرة عند المحدثين: قليلة العناية بفقه الحديث في الغالب، تتوجه إلى حصر الروايات المسندة، ثم الموقوفة والمقطوعة لأنها تخدم المسندة؛ ثم استثمار هذا الحصر في تكميل أدلة الباب، ومقارنتها، وما يترتب على ذلك من معرفة: المشهور من الغريب، والصحيح من

---

(١) إسناده صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٨٩)، والحاكم في المستدرك (٣٢٣ عطا)، وقال على شرط الشيخين.

(٢) إسناده صحيح، أخرجه الدارمي في مسنده (٦٠٣)، والحاكم في المستدرك (عطا ٣٢٤)، وقال على شرط الشيخين، وغيرهما.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٢٢ عطا).

الضعيف، والعوالي، ومعرفة العدول من المجروحين من الرواة.

وفي هذه المرحلة صارت كثيرٌ من المذاكرات تقوم على هيئة التحدي بين المحدثين، في من يغرب على صاحبه بما لا يعرفه من الروايات، وهذا مؤشرٌ مهمٌ جدًا على بلوغ أهل هذه الطبقة درجة التأهل التام لعقد المقارنات الكافية بين الروايات واستثمارها في نقد الحديث.

قال علي بن المديني: «أعلمُ الناس بالحديث عبدُ الرحمٰن بن مهدي. (قال): وقلت له: قد كتبت حديث الأعمش، وكنت عند نفسي أني قد بلغت فيها؛ فقلت: ومن يفيدنا عن الأعمش؟! (قال) فقال لي: من يُفيدك عن الأعمش! قلت: نعم. قال: فاطرق، ثم ذكر ثلاثين حديثًا ليست عندي!»[1].

وعن ابن المديني أيضًا قال: «قيل لنا إن جماعة من أصحابنا الكوفيين يقدمون، فأتاني سليمان الشاذكوني يومًا في الصيف قبل نصف النهار في يوم صائف فدق عليّ الباب، فخرجت إليه، فقلت له: في هذا الوقت يا أبا أيوب؟! فقال: نعم، امض بنا إلى عبد الرحمٰن بن مهدي فإن أصحابَنا هؤلاء الكوفيين قادمين علينا، والساعة يلقون علينا ما (..)[2] نعده للمذاكرة، فامض حتى نذهب إلى عبد الرحمٰن؛ فنسأله أن يحدثنا بما نرى أنه ليس عندهم، وبما نغرب به عليهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٩/ ١٩٤).

(٢) هكذا بياضٌ في هذا الموضع من القصة في المصادر التي نقلتها.

قال: فأتيناه فدققنا عليه الباب، فخرج علينا في ملحفة حمراءَ يمسَحُ عينيه من النوم، فقالِ: في هذا الوقت! فأخبرناه بما قصدنا له، فقال: اكتبوا، فأملى علينا منها مائة حديث، فنظرت أنا وسليمان فإذا ليس عندنا منها خمسة أحاديث! والباقي كلها نستفيدها!

ثم قام، فقال: الساعة تفوتنا الظهر، فلما جزنا باب عبد الرحمٰن، قال لي سليمان: لعن الله مهديًا! فقلت: من مهدي؟ قال: أبو هذا الشيطان! كما خرج هذا من صلبه، ترى أنه لو كان قد نظر في كتبنا زاد على هذا!»[1].

وبتتلمذ ابن المديني على ابن مهدي وأمثاله من النقاد أصبح هو المقدم في علل الحديث بين المحدثين في عصره، وعن ابن المديني أخذ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي هذه الحقبة راج النقد التفصيلي للأحاديث، وألفت الكتب الصحاح المعتمدة عند المحدثين رحمهم الله.

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٠٥هـ): «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث»[2].

وقد كان كبار الأئمة والحفاظ يجدون في المذاكرة حوافز

---

(١) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم للمقدمي (٢٠٧).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، النوع (١٩) معرفة الصحيح والسقيم.

نفسية كبيرة؛ عندما يُقِرُّ لهم أهل المعرفة والاختصاص بالتقدم والفضل.

قال أبو الحسين بن فارس (٣٩٥هـ): «سمعت الأستاذ ابن العميد يقول: ما كنت أظن أن في الدنيا حلاوة ألذ من الرئاسة والوزارة التي أنا فيها؛ حتى شاهدت مذاكرة سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) وأبي بكر الجعابي (٣٥٥هـ)، بحضرتي، فكان الطبراني يغلب الجعابي بكثرة حفظه، وكان الجعابي يغلب الطبراني بفطنته وذكاء أهل بغداد، حتى ارتفعت أصواتهما ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه، فقال الجعابي: عندي حديث ليس في الدنيا إلا عندي! فقال: هاته. فقال: نا أبو خليفة نا سليمان بن أيوب وحدث بالحديث.

فقال الطبراني: أنا سليمان بن أيوب، ومني سمع أبو خليفة، فاسمع مني حتى يعلو إسنادك؛ فإنك تروي عن أبي خليفة عني، فخجل الجعابي وغلبه الطبراني!

قال ابن العميد: فوددت في مكاني أن الوزارة والرئاسة ليتها لم تكن لي؛ وكنت الطبراني، وفرحت مثل الفرح الذي فرح به الطبراني لأجل الحديث، أو كما قال»[1].

والسبب في توجه غالب همتهم في هذه الطبقات إلى الأسانيد ومعرفة مخارج الحديث وضبط ألفاظ متن كل رواية واختلاف الرواة في المتون والأسانيد: هو طول الأسانيد

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٨٥٠).

وتشعبها، مما حدا برواة الحديث إلى توجيه العناية إلى ضبط الأسانيد والألفاظ، وترك المبالغة في التفقه في معانيها لأولي الأهلية منهم؛ ممن جمع بين رواية الحديث والفقه فيه[1]، ولغير المحدثين ممن يملك فقها ومعرفة. فهذا قدرٌ يمكن لغيرهم ممن عنايته الفقه أن يخدمه، أما ما توجهوا لخدمته من ضبط طرق الحديث ومخارجه وألفاظ رواياته؛ فليس يمكن لغيرهم أن يسدّ بابه أبدًا، فرحمهم الله.

وقد تنوعت عندهم المذاكرة أنواعًا منها:

ـ المذاكرة على الأبواب، ومثاله: (أحاديث لا نكاح إلا بولي).

ـ المذاكرة على تراجم الشيوخ، ومثاله: (أحاديث الأعمش سليمان بن مهران).

ـ المذاكرة على مسانيد الصحابة، ومثاله: (أحاديث عمر رضي الله عنه).

ـ المذاكرة على البلدان، ومثاله: كتاب «مسند الشاميين للطبراني»، فالتأليف فيه يدل على سبق المذاكرة به.

ـ المذاكرة بالغريب الذي لا يقف عليه إلا المتبحِّر، وتُسمى (الفوائد)، وهي المذاكرات التي تتم بين كبار المحدثين؛ كالأمثلة التي سبق نقلها عن ابن المديني وشيخه ابن مهدي، ومذاكرة الطبراني للجعابي، رحمهم الله.

---

(١) وهم قلةٌ من المحدثين، ومن مشاهيرهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، في آخرين، رحمهم الله.

ـ المذاكرة بعلة الحديث، وهي مذاكرة الأئمة النقاد، الشغوفين بعلة الحديث، أكثر من شغفهم بتحصيل ما ليس عندهم من الروايات.

وكان للمذاكرة آثارًا مهمة على منهج المحدثين النقدي متعلقة: بضبط الأحاديث، والاستقصاء في جمع طرقها، ومقارنة الرواياٰت، ومعرفة المشهور من الغريب، والصحيح من الضعيف، وضبط الرواة، وما يتعلق بجرحهم وتعديلهم، وأصح الأسانيد، وأوهاها، وعواليها، وما تفرد به راو، أو أهل بلد دون سائر البلاد، وهكذا.

وبهذا نعلم دقة عمل المحدثين وجودته، وإحكامَ الاستراتيجيات التي اتبعوها في بناء تاريخهم ونقدهم، رحمهم الله تعالى.

فنشر السُّنَّة على طريقة «ليبلغ الشاهد الغائب»، ثم تتبع الروايات وجمعها من خلال «الرحلة في طلب الحديث»، ثم الاستقراء والمقارنة والموازنة من خلال «المذاكرة» = أعطت لنقاد الحديث: قوةً عالية على الولوج إلى محاكمة التفاصيل، والوصول إلى القطع بزيادة حرف أو نقصانه في الحديث، كما نصوا هم على ذلك، فلا عجب إذن من وصولهم إلى هذا؛ فلكل مجتهد نصيب.

المبحث الخامس

ارتكازهم في نقد الحديث إلى مرجعية حاكمة للنقد

ومن أهم مزايا منهج نقد الأخبار عند المحدثين: أنهم راعوا طبيعة الأخبار التي تعانوا نقدها، وتعاملوا معها وَفْقَ تلك الطبيعة.

فمحمدٌ ﷺ هو نبيٌ أنزل الله عليه كتابه، وأمره بتلاوته على الناس، وأمَرَ الله بطاعته واتباعه والاقتداء به، فهو مؤيدٌ بالوحي، ودينه الإسلام هو الدين الخاتم؛ الذي تكفل الله في نصّ القرآن بحفظه وبقائه إلى أن يأتي الله بأمره، فينبغي أن تكون سنته معصومة، كل تلك الحيثيات أوجدت عندهم قواعد وظّفوها في فهم الروايات ونقدها.

وهذه القواعد أصبحت مرجعيات مهمة في نقد السُّنَّة إضافة إلى طريقة التوثق من صحة ما نَسب الراوي له، والتي يعمل المحدثون من خلالها بتتبعهم الرواية ومقارنتها، والاستفادة من الرصد الدائم لما يأتي به الرواة.

ـ فالسُّنَّة ينبغي ألا تخالف القرآن الكريم، وكلُّ خبر وقع مخالفا للقرآن الكريم مخالفة حقيقية فهو دليلٌ على كذب راويه أو خطئه، فالقرآن الكريم هو المرجعية الأولى الحاكمة على كل ما رُوي عن رسول الله ﷺ؛ حيث ينبغي أن يكون كلُّ ما روي عنه موافقٌ للقرآن؛ إما يفسره، أو يؤكده، أو يندرج ضمن عموماته، فمتى جاءت الرواية المخالفة للقرآن فإن ذلك هو الدليل الأكبر على أنها لا تصح عن رسول الله ﷺ.

ـ والسُّنَّة لا تختلف اختلافًا متضادًا فيما بينها، والخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ لا يمكن أن يخالف الخبر الصحيح، وإذا وجِدَ اختلافٌ حقيقيٌ بين حديثين فينبغي أن يكون الحديثين أو أحدهما ضعيفًا أو منسوخًا، فكلُّ ما صدر عن النبي ﷺ المؤيد بالوحي ينبغي أن يؤيد بعضُه بعضًا ويؤكد بعضه بعضًا، ولا سبيل لوجود التناقض والاضطراب في ميراث النبي ﷺ كما هو حال البشر الذين لا عصمة لهم؛ فإذا جاءت الرواية عنه عليه الصلاة والسلام بشيء يخالف ما ثبت عنه فهو الدليل على أنها لا تصح عنه.

وقد نصّ على هذا أئمة النقد، وعملوا عملًا طويلًا في دفع ما ظاهره التعارض بين الأحاديث، وتحدى ابن خزيمة الزنادقة ثلاثين عامًا أن يأتوه بحديثين صحيحين متضادين[1].

ـ والسُّنَّة عندهم لا تخالف العقل الصريح، إذ لا يمكن أن

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٦٤).

يأتي النبي ﷺ بما يخالف العقل، ولو صح أن يأتي نبي بما يخالف العقل لما قامت الحجة بنبوته على أحد، وهو في هذا أيضًا يمتاز على سائر الناس،، ولا يعني هذا أن نترك منهج المحدثين النقدي المتمثل في تتبع الروايات والموازنات بينها، ونبدأ بعرض الحديث على طريقة تفكيرنا، ومعقولاتنا، ولكن يجب على النقاد متى وقعت الرواية التي يأباها العقلاء أن يبحثوا عن سبب ضعفها، فلا بد أن يكشف منهج النقد عند المحدثين عن خللها، من خلال ضعف الرواة أو انقطاع الإسناد أو العلة أو الشذوذ[1].

ـ والسُّنَّة لا تخالف الواقع المشاهد، ولا الحقائق الثابتة، فإخبار النبي عن الغيب أو عن خفايا الأمور وحيٌ عن علم الله، والله ﷻ بكل شيء عليم، وقد أحاط بكل شيء علمًا، فلا يمكن أن يخبر الرسول عليه الصلاة والسلام عن شيء من أمر المستقبل ثم لا يقع كما أخبر به، أو يخبر عن شيء يخالف ما تتكشف عنه الحقيقة.

ـ والدين محفوظٌ؛ فلن يضيع منه شيء لا يقوم دين الناس إلا به، ولن يجتمع مخطئان إلا وكان الصوابُ محفوظًا عند غيرهما. كل ذلك كان من الوضوح بمكان لدى النقاد رحمهم الله؛ قال الإمام الذهبي: «هذا الدين مؤيَّد محفوظ من الله تعالى، لم يَجتمع علماؤه على ضلالة، لا عَمْدًا ولا خطأ، فلا يَجتمِعُ اثنانِ

(١) ينظر: المقاييس العقلية في نقد المحدثين، تأليف: د. الشريف حاتم العوني.

على توثيقِ ضعيف، ولا على تضعيفِ ثقة»[1]. ومقصوده: يجتمعان دون مخالف، فلا يمكن أن يجتمعا على خطأ إلا وكان الصواب محفوظًا بأدلته عند من هو أولى منهما بالقبول.

ـ وكل خبر مهم في السُّنَّة ينبغي أن يكون منتشرا فلا يصح أن ينفرد به أحدٌ (لا يحتمل التفرد به) دون عامة الناس فلا يعلموه، إذ هي الدين، ومحال أن يقع جزء مهمٌ من الدين موضع الشاذ من الأخبار.

ـ وأخبار السُّنَّة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر الدين، فهي مرتبطة بعمل الناس، وواقعهم، لذا كان الواقع رافدًا مهمًا في فهمها ونقدها، وقد عُرف عن المحدثين اهتمامهم بالحكم على الخبر من جهة عمل أهل العلم به، وهو ما يُعَبر عنه بقولهم (عليه العمل) إما عند الأمة كلها فيكون إجماعًا، أو عند طائفة متميزة من الأمة كالصحابة والتابعين، أوعليه العمل بالمدينة في الزمن الأول، ونحوه، أما إذا وجدت الرواية التي ليس عليها عمل أحد من أهل العلم، فهي يقينًا إما منسوخة أو ضعيفة[2].

ـ كما اهتموا بما ورد عن الصحابة ﷺ من الآثار من أقوالهم وأفعالهم، واعتبروها رافدًا مُهمًا في فهم السُّنَّة ومرجِّحًا في نقد الروايات؛ فالصحابة تلاميذ النبي ﷺ؛ عاشوا معه وقت التنزيل ورأوا منه ما لا حدود له، فهم أولى بمعرفة السُّنَّة وفهمها

---

(١) «الموقظة» للذهبي ص٨٤.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/١١٣).

من غيرهم. وقد ردّ الإمام مالك من الروايات ما خالف الموروث من عمل أهل المدينة، ومقصوده: أن هذا الموروث هو عن النبي ﷺ وأصحابه.

وقد كان لمراعاة هذه القواعد والمرجعيات عند المحدثين أثرٌ بالغٌ في تجويد نقدهم وإتقانه وتوافقهم عليه، وهذا من حسن تكميلهم لمنهج نقدهم رحمهم الله.

المبحث السادس

ارتكازهم على التخصصية في تقديم الخدمة العلمية

ومن مرتكزات منهجهم في النقد: التخصص وضبط التفاصيل، ولا أدل على ذلك من تقسيمهم علم الحديث إلى علوم عديدة، ليسهل ضبطها، وينهض لكلٍ من يقوم بخدمته، فانظر إلى خدمة البخاري للصحيح، وشيخه أحمد للمسند، والطبراني للغرائب، وأبي عبيد للغريب، وابن معين للجرح والتعديل، وابن المديني والدارقطني للعلل.

وتأمل في تسميتهم خدمتهم للسنة: **(بعلوم الحديث)**.. لتتبين أن تلك الخدمة مبنية على علم منضبط التفاصيل، ولجودتها وكثرتها سميت علوم الحديث.

وهذه الأنواع المتنوعة من علوم الحديث إنما نشأت خلال عملهم ورصدهم الدؤوب للروايات وأحوالها وأحوال رواتها؛ لمّا لاحظوا تشكل بعض الروايات وتمايزها عن غيرها بصفة جامعة: جعلوها نوعا مستقلا وأطلقوا عليها لقبًا (اصطلاحيًا)، لينال كلٌّ

نوعٍ منها من الخدمة ما يستحقه، فلما تكاثرت علومهم: تكونت لهم لغة علمية خاصة تُسَهِّلُ عليهم ترتيب علومهم واستثمارها.

هنا نشأ مصطلح الحديث.. في أثناء وبعد نشأة علومه، ويُعَدُّ ظهور مصطلح الحديث مؤشرًا واضحًا على تجويد المحدثين عملهم واكتمال علومهم.

والعجيب في الأمر أن ذلك كان منهم على تباعد الأقطار واختلاف الزمان!

وتفسير أسباب هذه الدقة في علمهم مع تباعد أقطارهم: أنهم تعاملوا مع القضايا العلمية النقدية وَفق معطيات تتسم بالثبات والواقعية والموضوعية، وبروح الأخوّة في التعاون والتشاور وتناقل الخبرة والمعلومة بكل صدق وإخلاص، مما جعل التنافس العلمي بينهم ليس في اكتشاف سرِّ العلم واحتكاره، وإنما في بذل الجهد والوسع في تقديم الخدمة باستقراء الجزئيات والحكم عليها.

والمحفز الأساس لهم هو رجاء ثواب الآخرة، فلم يكن لهم محفز دنيوي (في الأصل) إلا الثناء من أصحاب التخصص الذي لا يخرج عن البُشرى العاجلة لهم = وبلوغ رُتَبِ الإمامة في علمهم، وهذا ما لا يُنال إلا بمزيدِ جهدٍ في استقراء الجزئيات ومقارنتها واستثمارها في معرفة العلل والغريب والجرح والتعديل وفقه الحديث، وغيرها.

ومن مظاهر التخصصية عند أئمة الحديث أنهم راعوا

مواهبهم واستثمروها، فمن أوتي موهبة الحفظ صار حافظًا كبيرًا، ومن أوتي موهبة النقد وهم بالنسبة للحفاظ قليل وكذلك ينبغي أن يكونوا = فيكاد يغلب على تراثهم المادة النقدية؛ وكأن أحدهم لم يكن حافظًا، وما ذلك إلا مراعاة للتخصص وفهمًا لأسباب الإتقان.

فالتخصصية التي ساروا عليها كانت سببا رئيسًا من أسباب إتقان نقدهم وتوحيده وخدمة منهجهم وتكميله.

هنا نكون قد وقفنا على آخر المقصود في هذا البحث، وما بقي إلا أن نلخص نتائجه في مسرد واحد، على ما سيكون إن شاء الله في خاتمة البحث.

الخاتمة

الخاتمة

وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته:

أهم نتائج البحث:

ـ منهج المحدثين يتفق مع جميع مناهج نقد التواريخ في أسسه ومنطلقاته.

ـ منهج المحدثين يشمل نقد الحديث وفقه الحديث، بحيث لا يمكن أن يفعّل نقد الحديث بدقة إلا مع فقهه والوقوف على معانيه، وهو في ذلك يماثل المنهج التاريخي في شموله لنقد الأخبار واستثمارها.

ـ القوانين الرئيسة التي بنى المحدثون عليها نقدهم معترفٌ بها عند بقية المناهج والمحاولات النقدية التاريخية.

ـ المنهج التاريخي الاستردادي منهجٌ إجمالي عام صالح لجميع الدراسات التاريخية على اختلاف طبيعتها، وغالبًا لا يعطي نتائج دقيقة ومحددة بسبب إجماله وضعف التواريخ التي يبحثها.

ـ منهج المحدثين في النقد منهج تفصيلي خاص بتاريخ السُّنَّة المشرفة، وهو غالبًا يعطي نتائج دقيقة ومحددة، بسبب تفصيله وثراء التاريخ الذي يبحثه وقوته.

ـ المنهج الاسترادادي يُعتبر كالمدخل والمقدمة لمنهج المحدثين.

ـ الخبراء في التواريخ قبل وضع المنهج التاريخي الاسترادادي مارسوا النقد في تواريخهم بالرجوع إلى خبرتهم في التاريخ واستعداداتهم الفطرية في النقد، فكان نقدهم الموضوعي متوافقًا مع أدبيات المنهج الاسترادادي.

ـ المنهج التاريخي الاسترادادي وضعه خبراء غربيون في الدراسات التاريخية من خلال ملاحظة ممارسات المؤرخين المنصفين الموضوعيين في نقدهم.

ـ منهج المحدثين في النقد وضعه الأئمة النقاد المحدثون الخبراء بتاريخ السُّنَّة من خلال تجربتهم في نقد السُّنَّة.

ـ منهج المحدثين في النقد وحده هو المنهج النقدي التفصيلي المتخصص الموجود اليوم (في النقد التاريخي).

ـ ملخص توصيف منهج المحدثين النقدي (أنه): قانون نقدي كلي يشمل قوانين نقدية جزئية تطبق على روايات (السُّنَّة خاصة) باستعمال: وسائل وأدوات فطرية، وباستعمال عائد عمليات النقد الجزئية ونواتجها، بشكل شمولي[1]. وهذا القانون الكلي هو: تعريف الحديث الصحيح.

---

(١) هذا التعريف من نتائج هذا البحث.

ـ قوة تاريخ المحدثين وأهميته وغناه بالشواهد والوثائق هو السبب الأول الرئيس في وضع منهج المحدثين.

ـ موضوعية المحدثين وإخلاصهم وعنايتهم بالسُّنَّة وجماعيتهم في العمل هي السبب الثاني الرئيس في وضع منهج المحدثين.

ـ المنهجية الصحيحة في البحث العلمي، لا يختلف عليها الخبراء المجربون؛ لذا فهي قضية فطرية.

ـ منهج المحدثين في النقد يتفق عليه سائرُ نقاد المحدثين، في كل زمان.

ـ منهج المحدثين النقدي بُني على ما يوافق فطرة البشر، لذا فإنه حُجَةٌ على العالمين في نقد روايات السُّنَّة النبوية.

ـ لا يمكن أن تُنقد روايات السُّنَّة نقدًا صحيحًا ودقيقًا إلا وفق منهج المحدثين.

ـ قد يَختلف النقاد المحدثون في الحكم على حديث أو راوٍ، ولا يعني اختلافهم في تطبيق القوانين على المسائل أنهم يختلفون على القوانين نفسها.

ـ لا يصح أن يُستعمل منهج المحدثين في نقد تواريخ أخرى سوى تاريخ السُّنَّة؛ لأنه مُفَصّلٌ على مقاييس تاريخ السُّنَّة؛ فتطبيقه على الأخبار والسير والأشعار والقصص التاريخية المنقولة بالأسانيد: تشددٌ يُهدر الكثير مما ينبغي استثماره، فلا يُعَدُّ هذا الصنيع منهجيةً صحيحةً في البحث العلمي.

ـ مُهمة أيِّ منهج نقدي تاريخي هي: التوازن التام بين قبول ما يستحق القبول ورد ما يستحق الرد، فالتشدد في القبول بلا حق مثل التساهل في القبول بلا بينة.

ـ تميَّز تاريخ السُّنَّة في الأصل بأنه مرتبطٌ بالوحي المعصوم الذي لا يختلف، مما مَكّن المحدثين من استعمال صحيح التاريخ في نقد ضعيفه بكل دقة، ولو كان تاريخُهم صادرًا عن غير معصوم لما منحهم تلك الدقة في النقد، إذ من السهل أن يختلف ويتضاد مع كونه ثابتًا.

ـ تميَّز المحدثون بجوانب عديدة لم يبلغها أحدٌ ممن اعتنى بالدراسات التاريخية ونقد التواريخ، ومن ذلك:

■ أنهم صنعوا منهجًا نقديًا خاصًا لمحاكمة الروايات محاكمةً دقيقة.

■ تميز المحدثون بأنهم انتجوا قانونًا نقديًا دقيقًا يطبق على كل رواية ليقيس صحتها من ضعفها؛ لا تقبل فيه الرواية إلا بعد أن تجمع شروطًا خمسة، وهذا لم يَسبق إليه أحدٌ قبلهم.

■ أبدع المحدثون في نشر الروايات بطريقة تؤهلها لقبول النقد الدقيق، بحيث يستغنون تمامًا عن رواية الضعفاء الذين جُرحوا في عدالتهم، ولا يحتجون برواية الضعفاء المجروحين في ضبطهم، وبحيث ينهجون النقد الدقيق عند مخالفة الراوي أو تفرده.

■ أبدع المحدثون في تكميل تفاصيل منهج النقد، وذلك من

خلال وضع دقائق تلك الشروط الخمسة وتحريرها، وضبط تفعيلها، واستثناءات التشديد أو التخفيف فيها.

■ أبدع المحدثون في إثراء مادة تواريخ الرواة وأحوالهم من حيث الجرح والتعديل، ومن حيث ترتيب طبقاتهم في الوثاقة عن شيوخهم، لتمكين القانون النقدي من العمل في واقع الروايات.

■ أبدع المحدثون في إثراء مادة النقد للروايات وتكثيرها، بحيث يسمح ذلك بمقارنة أحكام النقاد، والكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف.

■ أبدع المحدثون في إحاطة تراثهم بالخدمة الكبيرة من جهة تكثير المؤلفات والكتب التي تضمن بقاءه على مستمر الأيام والدهور.

■ أبدع المحدثون في صنع لغة علمية خاصة بهم بعد أن نوعوا علومهم وكثروها، وهو ما يعرف بمصطلح الحديث.

أهم التوصيات:

ـ يوصي البحث بأن يبدأ المؤرخون المعاصرون بتوثيق واقعهم، وتسجيل أهم أحداثه؛ بطريقة تسمح للأجيال اللاحقة بالاستفادة المثلى من تاريخهم.

ـ ويوصي بأن تجري عملية تحقيق المخطوطات على المنهجية الصحيحة، وأن توكل مهمتها للخبراء الممارسين؛ لكي نصل إلى محاكمات تفصيلية دقيقة لما تضمنته.

ـ ويوصي بأن تُراعى الاستعدادات الشخصية في التوجيه

للتخصص المناسب، وأن يُثقف الجيل ببناء اختياراته التخصصية على الموازنة بين استعداداته وميوله.

- ويوصي المتخصصين في الحديث وعلومه بالتفقه في اختيارات الأئمة النقاد، وتوجيه الهمة إلى تحليل الأحكام النقدية ودراستها؛ بدلا من الاكتفاء بالقراءات النظرية لكتب علوم الحديث، وإشغال الحركة العلمية بالمماحكات اللفظية والفروق الفنية بين التعاريف مما لا يثمر علمًا ولا معرفة.

بهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية بحثنا، فالحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، على ما يحب ربنا ويرضى، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه، ومن صان سُنَّته واتبعها.

الفهارس

قائمة المصادر والمراجع.

دليل الموضوعات الإجمالي.

قائمة المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية.

٢ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، **لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي، الثالثة ١٤١٥هـ.**

٣ ـ أبو زُرعة الرازي وجهوده في السُّنَّة مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبة أسئلة البرذعي، **دراسة وتحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الثانية، ١٤٠٩هـ.**

٤ ـ الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، **تأليف: الدارقطني، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.**

٥ ـ اختصار علوم الحديث لابن الصلاح، أبي الفداء ابن كثير = مع الباعث الحثيث.

٦ ـ أدب الإملاء والاستملاء، **للسمعاني، دراسة وتحقيق: أحمد محمد عبد الرحمٰن محمد محمود، الطبعة الأولى.**

٧ ـ الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، **تأليف: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد،** مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى، ١٤١٧هـ.

٨ ـ أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمرو الزمخشري.

٩ ـ أطراف الغرائب والأفراد، للدارقطني، **تأليف: ابن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد نصار، والسيد يوسف،** دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠ ـ الأفراد (الجزء الخامس منه)، **للحافظ أبي حفص بن شاهين، ضمن مجموع فيه من مصنفات الحافظ ابن شاهين، حققها: بدر بن عبد الله البدر،** طبع دار ابن الأثير بالكويت، الأولى، ١٤١٥هـ.

١١ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، **تأليف: أحمد محمد شاكر.**

١٢ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، **للمرتضى الزبيدي،** مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٣ ـ التاريخ الأوسط، **للإمام للبخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان،** الصميعي، الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤ ـ التاريخ الكبير، **للإمام البخاري،** تصوير دار الكتب العلمية.

١٥ ـ تاريخ بغداد، **للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف،** دار الغرب، الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦ ـ تاريخ دمشق، **لأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاقي،** مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠م.

١٧ ـ تاريخ دمشق، **لابن عساكر،** دار الفكر.

١٨ ـ تاريخ الإسلام، **للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف،** دار الغرب، الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٩ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، **لجلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: نظر محمد الفاريابي، الكوثر، الرياض، الأولى، ١٤١٤هـ.**

٢٠ ـ تذكرة الحفاظ، الحافظ شمس الدين الذهبي.

٢١ ـ التذكرة في علم الأثر، **ابن الملقن = مع التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي،** تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أصول السلف، السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٢ ـ التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، **لأبي الوليد الباجي، دار اللواء، الرياض، الأولى، ١٤٠٦هـ.**

٢٣ ـ تقدمة الجرح والتعديل، **لابن أبي حاتم،** مطبوع مع الجرح والتعديل.

٢٤ ـ تقريب التهذيب، **لابن حجر العسقلاني، عناية: عادل مرشد،** الرسالة، الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٥ ـ تقريب النووي = مع تدريب الراوي.

٢٦ ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، الحافظ زين الدين العراقي، تحقيق: أسامة خياط.

٢٧ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، **تأليف: ابن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري**، طبع وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٢٨ ـ التمييز، **لمسلم بن الحجاج، تحقيق: مصطفى الأعظمي**، طبع دار الكوثر، السعودية، الثالثة، ١٤١٠هـ.

٢٩ ـ تهذيب التهذيب، **لابن حجر، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار**، دار الفكر، الأولى، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٠ ـ تهذيب الكمال، **لأبي الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ١٤٠٠هـ.

٣١ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، **للخطيب البغدادي**، تحقيق: د. محمود الطحان، المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٣٢ ـ الجمهرة، **لابن دريد**.

٣٣ ـ الحديث والمحدثون، تأليف: **محمد محمد أبو زهو**، مطبعة مصر.

٣٤ ـ الحديث المنكر عند نقاد الحديث، **تأليف: عبد الرحمٰن بن نويفع السلمي**، طبع مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٥ ـ دفاع عن أبي هريرة ﷺ، **صالح بن علي العزي**، القلم، بيروت، الثانية، ١٩٨١م.

٣٦ ـ الرحلة في طلب الحديث، **تأليف: الخطيب البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر**، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ.

٣٧ ـ الرسالة، **للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر**، دار التراث، القاهرة، الثانية، ١٣٩٩هـ.

٣٨ ـ سؤالات ابن الجنيد، **لابن معين، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف**، مكتبة الدار، المدينة، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٩ ـ سؤالات ابن محرز لابن معين = معرفة الرجال، **لابن معين، تحقيق: محمد كامل القصار**، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ.

٤٠ ـ سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، **دراسة وتحقيق: الدكتور زياد بن محمد منصور**، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، الأولى، ١٤١٤هـ.

٤١ ـ سؤالات الآجري **لأبي داود السجستاني، تحقيق: عبد العليم بن عبد العظيم البستوي**، مكتبة دار الاستقامة، مكة، الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٢ ـ سؤالات المروذي (العلل ومعرفة الرجال)، **تحقيق: الدكتور وصي الله عباس**، الدار السلفية، بومباي، الهند، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٣ ـ سنن أبي داود السجستاني، **إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس**، دار الحديث، حمص.

٤٤ ـ سنن الترمذي (الجامع)، **لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون** طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٥ ـ السنن الكبرى، **للبيهقي، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني**، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٤هـ.

٤٦ ـ السنن الكبرى للنسائي، **أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط**، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٧ ـ سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، **اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه: عبد الفتاح أبو غدة**، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٤٨ ـ سير أعلام النبلاء، **للذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشر، ١٤١٧هـ.

٤٩ ـ الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، **تأليف: البرهان الأبناسي، تحقيق: صلاح هلل**، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥٠ ـ شرح علل الترمذي، **لابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر**، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٨هـ.

٥١ ـ الصحابي الجليل أبو هريرة في ضوء مروياته، **تأليف: محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي**، دار الكتاب المصري، الأولى، ١٣٩٩هـ.

٥٢ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، **تحقيق: شعيب الأرنؤوط**، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٣ ـ صحيح ابن خزيمة، **تحقيق وتعليق: محمد مصطفى الأعظمي**، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ.

٥٤ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**، طبع دار الكتب العلمية، الأولى، عام ١٤١٥هـ.

٥٥ ـ صحيح الإمام **البخاري**، **تحقيق: مصطفى ديب البغا**، دار القلم، بيروت ١٩٨١م.

٥٦ ـ ضحى الإسلام، **تأليف: أحمد أمين**، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٥م.

٥٧ ـ الضعفاء الكبير للعقيلي، **تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٤هـ**، ونسخة أخرى بتحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الصميعي، الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥٨ ـ الطبقات الكبرى، **لابن سعد**، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٩ ـ العلل الصغير، **للإمام الترمذي** = جامع الترمذي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الرسالة، دمشق، الأولى، ١٤٣٠هـ.

٦٠ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، **للحافظ أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي**، دار طيبة، الأولى.

٦١ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، **للإمام الدارقطني، (تتمة الكتاب مع الفهارس)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي**، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٦٢ ـ العلل لابن أبي حاتم، **تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف الدكتور: سعد الحميد**، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٦٣ ـ العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسُّنَّة النبوية، **تأليف: د. خالد بن منصور الدريس**، منشور ضمن بحوث ندوة عناية المملكة بالسُّنَّة والسيرة النبوية في المدينة النبوية المنعقدة في ١٥ ـ ١٧/ ٣/ ١٤٢٥هـ. وهو منشور أيضًا من قبل دار المحدث بالرياض ١٤٢٥هـ. ومتوفر على الشبكة.

٦٤ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، **للحافظ ابن حجر العسقلاني، إخراج ومراجعة محب الدين الخطيب**، الطبعة الثانية، دار الريان، القاهرة، عام ١٤٠٧هـ.

٦٥ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: **محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق وتعليق: علي حسين علي**، مصورة ١٤١٥هـ.

٦٦ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، **للشوكاني، تحقيق: الشيخ عبد الرحمٰن المعلمي**، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٦٧ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي، **مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠٧هـ.**

٦٨ ـ القصص القرآني في مواجهة أدب الرواية والمسرح، **تأليف: أحمد موسى سالم**، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٩٧٧م.

٦٩ ـ الكامل في ضعفاء الرجال **لابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض**، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٠ ـ كتاب الجرح والتعديل، **لابن أبي حاتم، تصوير دار الكتب العلمية**.

٧١ ـ الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، **تأليف: الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي**، طبع دار الهدى، المنصورة، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٢ ـ المجروحين، **لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد**، المعرفة، ١٤١٢هـ.

٧٣ ـ المدخل إلى الدراسات التاريخية، **لانجلو وسينوبوس، تعريب عبد الرحمٰن بدوي = ضمن النقد التاريخي**.

٧٤ ـ المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، **للشريف حاتم بن عارف العوني**، دار الهجرة، الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٥ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، **جلال الدين السيوطي، فؤاد علي منصور، الأولى** ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٧٦ ـ المستدرك على الصحيحين، **للحاكم النيسابوري**، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الهندية.

٧٧ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، **بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين**، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٨ ـ مصطلح التاريخ، **تأليف: أسد رستم**، المكتبة العصرية، بيروت، الأولى، ١٤٢٣هـ.

٧٩ ـ المعجم الأوسط، **للإمام الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وآخرون**، دار الحرمين، ١٤١٥هـ

٨٠ ـ المعرفة والتاريخ، **ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري**، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٨١ ـ معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، **تأليف: أبي عبد الله الحاكم، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم**، دار ابن حزم، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٨٢ ـ مفهوم التاريخ، **عبد الله العروي**، المركز الثقافي العربي، المغرب الدار البيضاء، الرابعة، ٢٠٠٥م.

٨٣ ـ مقارنة المرويات، د. إبراهيم اللاحم، مؤسسة الريان، الأولى ١٤٣٣هـ.

٨٤ ـ المقدمة، لابن خلدون، تحقيق: عبد السلام الشدادي، بيت الفنون واعلوم والآداب، الدار البيضاء بالمغرب، الأولى، ٢٠٠٥م.

٨٥ ـ مقدمة ابن الصلاح، **تحقيق: الدكتورة عائشة بنت الشاطئ**، تصوير المكتبة الفيصلية، طبعة عام ١٤١٥هـ، محررة.

٨٦ ـ المنتخب من العلل **للخلال، لابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله**، دار الراية، الأولى، ١٤١٩هـ.

٨٧ ـ مناهج البحث العلمي، **تأليف: د. عبد الرحمٰن بدوي**، وكالة المطبوعات، الكويت، الثالثة، ١٩٧٧م.

٨٨ ـ المنهج المقترح لفهم المصطلح، **للشريف حاتم بن عارف العوني**، دار الهجرة، الأولى، ١٤١٦هـ.

٨٩ ـ منهج المحدثين بين نظرية المنهج وتاريخ العلوم، **رضا أحمد صمدي**، الشبكة الالكترونية.

٩٠ ـ منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النقدي الغربي، **تأليف: د. أكرم ضياء العمري**، دار أشبيليا، الأولى، ١٤١٧هـ.

٩١ ـ منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، **تأليف: د. محمد مصطفى الأعظمي**، مكتبة الكوثر، الثالثة، ١٤١٠هـ.

٩٢ ـ منهج النقد في علوم الحديث، **تأليف: د. نور الدين عتر**، دار الفكر، دمشق، مصورة عن الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٩٣ ـ المنهل الروي، **محمد بن أبراهيم بن جماعة**، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٩٤ ـ الموقظة، **للحافظ الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ.**

٩٥ ـ الموسوعة العربية الميسرة، **علي مولا**، المكتبة العصرية، بيروت، نسخة على الشبكة العنكبوتية.

٩٦ ـ ميزان الاعتدال، **للذهبي**، دار الفكر.

٩٧ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، **الحافظ ابن حجر**، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، ابن الجوزي، الثانية، ١٤١٤هـ.

٩٨ ـ النقد التاريخي، ترجمه: **عبد الرحمٰن بدوي** عن الفرنسية والألمانية، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، الرابعة، ١٩٨١م.

٩٩ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح، **بدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين فريج**، طبع أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ.

١٠٠ ـ الوضع في الحديث، **د. عمر فلاته**، مؤسسة مناهل العرفان، ١٤٠١هـ.

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشريعة، قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي: أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

لماذا هذا الكتاب ؟

لأن العدة المنهجية في تراث العلوم الإسلامية لا زالت بمنزلة الأرض البكر تتهيأ لمن يكشف عنها، ويُظهر جلالها واكتمالها ودقة عناصرها.

ولأن المنهج النقدي الحديثي الذي صنعه أئمة نقد الحديث يُعدُّ منهجًا فائق الدقة، الأمر الذي يدعونا أن نقول دونما تردد: إنه من مآثر المسلمين العظيمة، وإبداعاتهم التي لم يُسبقوا إليها في الدراسات الإنسانية والتاريخية، ومع ذلك فهو أكثر المناهج الإسلامية التي تعرضت لسوء الفهم، وضعف التصور في الفكر المعاصر.

ولأن تمثل مناهج البحث والنظر، والاستضاءة بها في بناء العقل الشرعي والفكري هو أحد الطرق الأساسية التي تُرسي قواعد هذا البناء ودعاماته وتنجو به من خطر هشاشة البناء العقلي وافتقاده لعمق الجذر المنهجي.

من أجل ذلك جاء هذا الكتاب من مركز نماء، والذي يُحاول فيه مؤلفه أن يُبرز بكل اقتدار الأسس العلمية لعمل المحدثين، ومنهجهم في النقد، وإظهار مكامن القوة في ذلك المنهج، ويبين بوضوح علاقته بمناهج النقد التاريخي الأخرى، وهو بهذا يُعد لبنة مهمة في عملية الكشف عن العدة المنهجية الثرية التي توفر عليها التراث الإسلامي.

مدير المركز
ياسر المطرفي

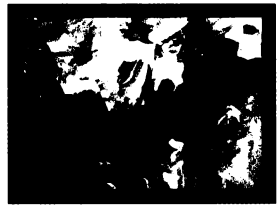

دراسات شرعية (١٠)

مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama for Research and Studies Center

info@nama-center.com

https://t.me/Borsippa_Library